جامعة ابن خلدون ـ تيارت ـ

الملحقة الجامعية قصر الشلالة

ميدان التكوين: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في

شعبة العلوم المالية والمحاسبة ، تخصص : مالية وبنوك

بعنوان:

متطلبات تفعيل نظام الصيرفة الاسلامية في شبابيك البنوك العمومية بالجزائر

من إعداد الطالبة:

زكري مسعودة

إشراف الأستاذ:

الدكتور: بربار نورالدين

السنة الجامعية : 2021/2020

جامعة ابن خلدون ـ تيارت ـ

الملحقة الجامعية قصر الشلالة

ميدان التكوين: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في

شعبة العلوم المالية والمحاسبة ، تخصص : مالية وبنوك

بعنوان:

متطلبات تفعيل نظام الصيرفة الاسلامية في شبابيك البنوك العمومية بالجزائر

من إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ:**

زكري مسعودة **الدكتور: بربار نورالدين**

مقدمة أمام اللجنة المشكلة من :

د . عية عبد الرحمان	أستاذة محاضرة قسم "أ"	جامعة تيارت	رئيسا .
د . بربار نورالدين	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة تيارت	مشرفا ومقررا.
د . لكحل الامين	أستاذ محاضر قسم "ب"	جامعة تيارت	عضوا ممتحنا.

السنة الجامعية : 2021/2020

الملخص

لقد خطت البنوك العمومية خطوة كبيرة في مجال العمل المصرفي لتعاملها بالصيرفة الاسلامية سواء عن طريق تحولها الى بنوك اسلامية او فتح شبابيك اسلامية ويظهر ذلك جليا من خلال الانتشار الواسع لها في مختلف الدول حيث اصبحت منافسا للصيرفة التقليدية.

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة وتقييم متطلبات تفعيل نظام الصيرفة الاسلامية في الشبابيك العمومية بالجزائر ومن اجل تحقيق هذا الهدف قمنا بدراسة ميدانية لعينة من البنوك التقليدية بولاية تيارت معتمدين في ذلك على اداة الاستبيان وقد اثبتت نتائج هذه الدراسة :ان هناك تزايد كبير على طلبات حول فتح شبابيك اسلامية كما ان بعض البنوك التقليدية تقدم شبابيك اسلامية ولكن يستوجب تطويرها وتعميمها على كل البنوك العمومية بالإضافة الى تكوين العاملين لديها من مجال الاقتصاد الاسلامي.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الاسلامية – البنوك العمومية – شبابيك اسلامية – رقابة شرعية .

Abstracat :

Publihec banks have taken a big step in the field of banking by dealing with Islamic banking ,whether by transforming them into Islamic banks or opening Islamic windows,and this is evident through their wide spread in various .

Countries,where they have become a competitor to traditional banking.

The aim of this study is to know and evaluate the requirements for activating the Islamic bankngsystem in the public windows in Algeria. In order to achieve this goal, we conducted a field study of a sampie of traditional banks in the state of Tiaret , relying on the questionnaire tool. The results of this study proved :that there is a significant increase in requests for opening Islamic windows Ahso,some traditional banks offer Isiamic windows,but it is necessary to develop and circulate them to all public banks, in addition to training their employees in the field of Islamic economy.

Keywords:Islamic banking – public banks – Islamic windows – Sharia supervisio

الإهداء

الحمد لله ملهم الخير والصواب منه المنشأ واليه المآب وعنده الحساب والصلاة

والسلام على نبيه محمد رسول الهدى والعلم وإمام المتقين المبعوث رحمة للعالمين وعلى اله وأصحابه الذين تشربوا وارتووا من علمه وحكمته ونشروا دعوته وابلغوا رسالته وأدوا امانته

اتقدم بإهداء عملي المتواضع الى

الى ينبوع العطاء الذراع الوافي والكنز الباقي من جعل العلم منبع اشتياقي والدي

العزيز

الى نبع الحنان التي بحنانها ارتويت وبدفئها احتميت وبنورها اهديت وببصرها اقتديت الى من يشتهي اللسان نطقها وترفرف العين من وحشتها والتي كانت

تتمنى رؤيتي وأنا احقق هذا النجاح وشاء الله ان يأتي هذا اليوم امي

الغالية

الى من جمعني بهم صلب واحد واحتضننا صدر واحد اخوتي وخاصة اخي الاكبر

الذي كان ذراعي الذي به احتميت وفي الحياة بيه اقتديت والذي شق لي بحر العلم والتعلم الى من احترقت شموعه ليضئ لي درب النجاح زكيزة عمري وصدر اماني وكبريائي وكرامتي حفظه الله

الى من عرفني او سيعرفني الى كل من جمعتني بهم الايام الى جميع صديقاتي

وفي الاخير الى من نساه قلمي ولم ينساه قلبي

كلمة شكر وعرفان

الحمد لله تعالى نحمدك ونشكرك ،كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ،اللهم اعنا على ذكرك ،وشكرك وحسن عبادتك

*يشرفني ان اتقدم بجزيل الشكر والثناء الخالص والتقدير الى نبع العون الى من وجهني دون وهن الى من زودني بكل شحن الى الاستاذ الفاضل الدكتور "**بربار نور الدين** " المشرف على هذا العمل لك مني كل الشكر وخالص الاحترام دمت الشعاع المنير جزاك الله عنا كل خير ،كما ادين بالشكر والامتنان الكبيرين للأستاذين **مركان محمد البشير**و **قصاص حبيب** لتقديم يد العون والمساعدة كما لا يفوتني ان اشكر كل الاساتذة من الطور الابتدائي الى الطور الجامعي الذين انارو لنا سبل العلم والمعرفة*

فهرس المحتويات

فهـرس المحتـويات

الملخص		
الإهداء		
شكر و العرفان		
فهرس المحتويات		
قائمة الجداول		
قائمة الأشكال		
مقدمة عامة.....(أ- ز)		
الفصل الاول :عموميات حول البنوك الاسلامية.....(01 – 36)		
المبحث الاول	**نشأة البنوك الاسلامية ومفهومها.**	02
المطلب 01	نشأة وتطور الصيرفة الاسلامية.	03
المطلب 02	مفهوم البنوك الاسلامية .	06
المطلب 03	انواع البنوك الاسلامية .	08
المبحث الثاني	**اساسيات حول البنوك الاسلامية.**	11
المطلب 01	خصائص البنوك.	11
المطلب 02	مميزات البنوك الاسلامية	13
المطلب 03	وظائف البنوك الاسلامية .	14
المطلب04	اهداف البنوك الاسلامية وأهميتها .	16
المبحث الثالث	**مصادر وأساليب التمويل في البنوك الاسلامية.**	20
المطلب 01	موارد البنوك الاسلامية.	21
المطلب 02	اساليب تمويل البنوك الاسلامية عن طريق اسلوب البيوع.	26
المطلب 03	اساليب التمويل عن طريق المشاركات.	29
المطلب 04	صكوك الصناديق الاستثمارية وأسلوب القرض الحسن.	32
خلاصة الفصل الاول		36

الفصل الثاني :الشبابيك الاسلامية في البنوك العمومية بالجـزائر ..... (37- 73)		
المبحث الاول	**الصيرفة الاسلامية بالجزائر.**	38
المطلب 01	نظام الصيرفة الاسلامية في التشريع الجزائري.	38
المطلب 02	النظام المحاسبي البنكي في ظل النظام المحاسبي المالي .	40
المطلب 03	علاقة البنك المركزي بالبنوك الاخرى.	43
المبحث الثاني	**هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الاسلامية.**	46
المطلب 01	الرقابة الشرعية.	47
المطلب 02	هيئة الرقابة الشرعية.	49
المطلب 03	انشاء هيئة شرعية وطنية للافتاء للصناعة المالية الاسلامية بالجزائـــــــــــــــــر .	53
المبحث الثالث	**النوافذ الاسلامية في البنوك العمومية.**	54
المطلب 01	النوافذ الاسلامية.	54
المطلب 02	دوافع ومتطلبات فتح النوافذ الاسلامية.	60
المطلب 03	عراقيل تأهيل البنوك العمومية في الجزائر.	63
خلاصة الفصل الثاني		73
الفصل الثالث :متطلبات ارساء الصيرفة الاسلامية.....(75- 106)		
المبحث الاول	**تخطيط وتصميم الدراسة الميدانية .**	75
المطلب 01	المعلومات ومصادر الحصول عليها.	75
المطلب 02	الاختبارات الاولية لأداة القياس.	78
المطلب 03	ادوات تحليل البيانات ووصف عينة الدراسة.	85
المبحث الثاني	**تحليل نتائج محاور وابعاد الاستبيان**	92
المطلب 01	تحليل محاور المحددات الرقابية والمحاسبية.	92
المطلب 02	تحليل محاور المحددات الاجتماعية والقانونية.	94
المطلب 03	تحليل محاور المحددات الدينية والمهنية والشرعية.	95

المبحث الثالث	**تحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة الميدانية.**	96
المطلب 01	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الاولى.	97
المطلب02	تحليل نتائج الفرضية الرئيسية الثانية.	99
المطلب 03	تحليل نتائج الفرضية الرئيسية الثالثة .	101
المطلب 04	تحليل نتائج الفرضية الرئيسية الثالثة .	103
خلاصة الفصل الثالث.		105
خاتمة عامة.....(**107–111**)		
قائمة المراجع .....(**112–119**)		
قامة الملاحق .....(**121–139**)		

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	عدد الاستبيانات الموزعة	76
02	نموذج البحث	78
03	معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)لقياس ثبات الاستبانة	79
04	معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)لقياس ثبات الاستبانة	79
05	معامل الارتباط بيرسون لفقرات الجزء الأول لاستبانة الدراسة	80
06	معامل الارتباط بيرسون لفقرات الجزء الثاني لاستبانة الدراسة	81
07	معامل الارتباط بيرسون لفقرات الجزء الثالث لاستبانة الدراسة	82
08	معامل الارتباط بيرسون لفقرات الجزء الرابع لاستبانة الدراسة	82
09	معامل الارتباط بيرسون لفقرات الجزء الخامس لاستبانة الدراسة	83
10	معامل الارتباط بيرسون لفقرات الجزء السادس لاستبانة الدراسة	84
11	معامل الارتباط بيرسون لفقرات الجزء السابع لاستبانة الدراسة	84
12	صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة	85
13	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	86
14	توزيع أفراد العينة حسب السن	87
15	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	88
16	توزيع أفراد العينة حسب مجال المهنة الحالية	89
17	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	90
18	توزيع افراد العينة حسب المؤسسة	91
19	مقياس ليكارت الخماسي	93
20	درجة الموافقة عن عبارات المحددات الرقابية	93
21	درجة الموافقة عن عبارات المحددات المحاسبية	93

22	درجات الموافقة عن عبارات المحددات الاجتماعية	94
23	درجات الموافقة عن عبارات المحددات القانونية	94
24	درجات الموافقة عن عبارات المحددات الدينية	95
25	درجات الموافقة عن عبارات المحددات المهنية	95
26	درجات الموافقة عن عبارات المحددات الشرعية	96
27	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى	97
28	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية	98
29	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة	99
30	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة	100
31	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة	101
32	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية السادسة	102
33	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية السابعة	103
34	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثامنة	104

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	التمثيل البياني لجنس عينة الدراسة	87
02	التمثيل البياني لتوزيع سن عينة الدراسة	88
03	التمثيل البياني لتوزيع المستوى الدراسي	89
04	التمثيل البياني لمجال االمهنة	90
05	التمثيل البياني لتوزيع سنوات الخبرة	91
06	التمثيل البياني لتوزيع افراد العينة حسب المؤسسة	92

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	استمارة الاستبيان	121-123
02	مخرجات برنامج الحزمة الاحصائيةspss	123-139

مقدمة عامـــة

مقدمة

رغم التطور الهائل ،والنمو المتصاعد الذي تحققه البنوك الاسلامية في رقم اعمالها وحجم ارباحها من ما يعرف بالصناعة المصرفية الاسلامية ،إلا ان كل ذلك اصبح يقابله تزايد في الفجوة بين التطبيق والنظرية المشاركة في تحمل المخاطر وتقاسم الارباح والخسائر التى اسست عليها البنوك الإسلامية حيث ترتكز على المرابحة وغيرها من الصيغ القائمة على التمويل بالديون مكان القروض وابتعادها عن الدخول في المخاطرة معهم في الاستثمار الحقيقي المباشر وفقا لصيغ المضاربة والمشاركة وهو ما جعل المتعاملين معها لا يكاد يفرقون بينها وبين البنوك التقليدية وحتى انه بين المختصين من لا يرون انها نجحت كبديل حقيقي للبنوك الربوية ،كما انها لا تحقق كما ينبغي اهداف التنمية الاقتصادية،الاجتماعية المرجوة منها.

حيث تلعب البنوك الاسلامية دور الوساطة المالية بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض في الموارد المالية إلا انها ترتكز على قواعد نظام المشاركة المستمدة من اسس المعاملات المالية في الشريعة الاسلامية ولا تتعامل بالفائدة اخذا وعطاء.

وبالرغم من كل هذا تبقى الصيرفة الاسلامية احد المواضيع الهامة التى لاقت اهتماما كبيرا في كافة ارجاء العالم ،نظرا لجملة النجاحات التى حققتها منذ سنوات عدة ،من خلال استقطاب المدخرات والقيام بعمليات استثمارية من خلاف مختلف الصيغ التمويلية الاسلامية المختلفة كل هذا دفع بالدول الغير اسلامية لبني هذه الصيغة من خلال انشاء بنوك اسلامية التي ساهمت في جذب عدد كبير من البنوك التقليدية للآخذ بنموذج الصيرفة الاسلامية ولو في بعض صورها ،كما قامت تلك البنوك بتقديم خدمات اسلامية ضمن خدماتها التقليدية،محاولة منها جذب اكبر شريحة من العملاء ،حيث عرفت ظاهرة فتح الشبابيك الاسلامية في البنوك التقليدية بهدف تحقيق تلك المكاسب التى حققتها البنوك الاسلامية .

1. اشكالية البحث :

استنادا على ما سبق عرضه تتجلى معالم اشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسى التالى:

الى اي مدى تساهم محددات الصيرفة الاسلامية في تفعيل الشبابيك الاسلامية في البنوك العمومية الجزائرية ؟

وللإحاطة اكثر بهذا الموضوع ،سنحاول طرح الاسئلة الفرعية التالية :

-هل يوجد طلبات على الشبابيك الاسلامية من طرف الزبائن في البنوك العمومية ؟

-هل يوجد دور بالنسبة لمحددات الصيرفة الاسلامية في تفعيل الشبابيك بالبنوك العمومية؟

-هل يوجد وعي من طرف البنوك العمومية لتعامل والاستفادة من الشبابيك الاسلامية ؟

-هل يوجد مساعي من طرف الحكومة الجزائرية في تطوير الصيرفة الاسلامية في البنوك العمومية ؟

2. فرضيات البحث :

لمعالجة الاشكالية السابقة والتساؤلات التى تفرعت عنها تحدد بعض الفرضيات كنقاط لمعالجة الموضوع :

- وجود طلبات واستفسارات على الشبابيك الاسلامية من طرف الزبائن في البنوك العمومية .

-وجود دور كبير بالنسبة لمحددات الصيرفة الاسلامية في تفعيل الشبابيك بالبنوك العمومية .

- وجود وعي من طرف البنوك العمومية لتعامل والاستفادة من الشبابيك الاسلامية .

-وجود مساعي من طرف الحكومة الجزائرية في تطوير الصيرفة الاسلامية في البنوك العمومية من اجل تلبية طلبات الزبائن.

3. اسباب اختيار الموضوع :

جاء هذا الموضوع لأسباب موضوعية وأسباب ذاتية تمثلت في حداثة موضوع الصيرفة الاسلامية وتزايد انتشارها على مستوى العالم كله وبتالي اصبح من الضروري اعطاءها اهمية اكبر حيث يعد موضوع النوافذ الاسلامية من المواضيع الهامة في المجال البنكي في الوقت الراهن ،ونجاح تجربة النوافذ في الاقتصاديات العربية والإسلامية المطبقة لها .

ويندرج موضوع الصيرفة الاسلامية ضمن ميولي الشخصي وقناعتي وبضرورة طرحه للأبحاث الرامية الى تطبيق تعاليم الدين الاسلامي في جميع ميادين الحياة .

4. اهمية الموضوع:

تكمن اهمية الدراسة حسب اعتقادها في اهمية الصيرفة الاسلامية في حد ذاتها واعتبارها منهجية خاصة لكل الدول في تطبيقها حيث من المنتظر ان يكون هذا البحث عون وسند لكل الباحثين المهتمين بمعرفة المنافع الى يمكن ان يجنبها المجتمع والمؤسسات والمصارف.

5. اهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية :

-بيان مفهوم الصيرفة الاسلامية وأسسها.

-اظهار اهمية التعامل مع البنوك الاسلامية في بيئة تسيطر عليها البنوك التقليدية .

-معرفة مفهوم النوافذ الاسلامية والخصائص التى تحكمها وتضبطها .

-بيان نشأة النوافذ وتوضيح اسباب نشأتها .

-الاطلاع على الية عمل هذه النوافذ على مستوى البنك الوطني الجزائري.

6. منهج الدراسة:

حيث تستكمل الدراسة جميع الجوانب ونظرا لطبيعة الموضوع ارتدينا اتباع المنهج الوصفي التحليلي كونه يتلاءم مع الجانب النظري للدراسة كما سيتم الاعتماد على منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقى للدراسة وذلك من خلال الاعتماد على الاستبيان كأداة وذلك باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للدراسات الاجتماعية spss . لتحليل البيانات

7. ادوات الدراسة:

ادوات الدراسة المستخدمة فقد تم الاعتماد على مجموعة من المراجع المكتتبة باللغة العربية وكذلك الاستعانة ببعض من رسائل الماجستير و اطروحات الدكتوراه ذات الصلة المباشرة والغير مباشرة بموضوع البحث اضافة الى استخدام مجموعة من المقالات والبحوث في المجالات في الملتقيات الدولية والوطنية .

8. حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة في :

الحدود الموضوعية :ممثلة في اهم المفاهيم المعتمدة من خلال الدراسات المتمثلة في الكتب والمجالات والدراسات السابقة ،البنوك الاسلامية والشبابيك الاسلامية في البنوك التقليدية .

الحدود المكانية :عينة من البنوك التقليدية بولاية تيارت والجلفة،

القرض الشعبي cpa و بنك الخليجagb والبنك الوطني الجزائريban ،بنك السلام الجزائري

الحدود الزمنية:شهر مارس ،افريل 2021/2020

9. صعوبات الدراسة :

واجهنا العديد من الصعوبات اثناء عملية انجاز هذه الدراسة نعرض اهمها فيما يلي :

–تشعب الموضوع وشموله على عدة مواضيع مترابطة مما يصعب دراسته من كل الجوانب.

–صعوبة في التعامل الجيد مع برنامج الاحصائي spss.

–صعوبة في جمع المعلومات من عينة الدراسة .

10. الدراسات السابقة:

فيما يخص موضوع متطلبات نظام الصيرفة الاسلامية في شبابيك البنوك العمومية بالجزائر

وبعد الاطلاع على الابحاث والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع تبين ان اغلب الدراسات السابقة تناولت هذا الموضوع بشكل منفصل دون الربط بين جزئياتها فالبعض تناول موضوع البنوك الاسلامية والمنتجات المالية الاسلامية والبعض الاخر تناول موضوع النوافذ الاسلامية .

1– دراسة قام بها زكريا عزري وزوبير بوقرة تحت عنوان واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر واليات تطويرها –دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة ،شهادة ماستر ،جامعة محمد بوضياف سنة 2018/2017 ،حيث ابرز الباحثان فيها ان البنوك التجارية خطوة كبيرة في مجال العمل المصرفي لتعاملها بالصيرفة الاسلامية عن طريق تحولها الى البنوك الاسلامية او بفتح نوافذ للمنتجات المالية الاسلامية.

2– دراسة قامت بها عقون فتيحة تحت عنوان صيغ التمويل في البنوك الاسلامية ودورها في تمويل الاستثمار –دراسة حالة بنك البركة الجزائري ،شهادة ماجستير جامعة بسكرة 2009/2008 حيث تطرقت هذه الدراسة الى ان اثبتت البنوك الاسلامية قدرتها وإمكانيتها القوية في تعبئة الموارد سواء من الداخل او من الخارج من خلال صيغ التمويل المتنوعة ،حيث قامت بتوجيهها نحو عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التى تتواجد فيها والمهتم في شؤون البنوك الاسلامية يدرك اهمية صيغ التمويل ودورها في تفعيل الاستثمار.

3- دراسة قام بها فلاق علي وسالمي رشيد تحت عنوان النوافذ الاسلامية والفروع الاسلامية في البنوك التقليدية (مع الاشارة الى بعض التجارب العربية والغربية) مجلة البشائر الاقتصادية ضمن المجلد (4)العدد(2)لسنة 2018 عن جامعة المدية حيث ابرز فيها الباحثان ان يوجد عدد معتبر من البنوك التقليدية على المستويين المحلي والدولي اقدمت على الولوج الى عالم المصرفية الاسلامية من مداخل تعددت اشكالها وأهدافها فمنها من بدأت بتقديم خدمات الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية ومنها من قام بتوفير منتجات مصرفية اسلامية ومنها من فتح نوافذ ووحدات اسلامية متخصصة ومنها من انشأ فروعا اسلامية في العمل المصرفي الاسلامي.

4- دراسة قام بها رقيق علاء الدين حيث جاءت هذه الدراسة بعنوان النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية –دراسة حالة بنك الخليج الجزائر شهادة ماستر جامعة الوادي سنة 2018/2017 لتبحث هذه الدراسة على مفهوم النوافذ الاسلامية وطريقة عملها وكيفية تطبيقها لصيغ التمويل الاسلامي.

11. هيكل البحث:

لانجاز الدراسة ومن اجل معالجة اشكالية البحث الى ثلاث فصول،مقدمة و خاتمة وفقا لما يلي:

حيث جاء الفصل الاول تحت عنوان عموميات البنوك الاسلامية تطرقنا فيه الى نشأة البنوك ومفهومها وأنواعها كما تطرقنا الى الخصائص واهم مميزاتها اضافة الى الوظائف ومجموعة من الاهداف والأهمية وتناولنا موارد هذه البنوك وأساليبها .

اما الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان الشبابيك الاسلامية في البنوك العمومية بالجزائر تناولنا فيه الصيرفة الاسلامية في الجزائر كما تطرقنا الى النظام المحاسبي البنكي وعلاقة البنك المركزي بالبنوك الاسلامية وهيئة الرقابة الشرعية وكذلك تطرقنا الى دوافع ومتطلبات النوافذ الاسلامية وتناولنا كذلك عراقيل تأهيل البنوك العمومية في الجزائر

والفصل الثالث فسيخصص للدراسة التطبيقية من خلال التعريف بالشبابيك الاسلامية هى محل الدراسة مع معالجة البيانات المجمعة عن طريق الاستبيان بواسطة spssالتى البرنامج الاحصائي ثم سنختم الموضوع بخاتمة تحتوي على اهم النتائج والاقتراحات.

الفصل الأول : عموميات حول الصيرفة الإسلامية

تمهيد

تستمد البنوك الاسلامية اسسها ومبادئها من الشريعة الاسلامية التى تحرم التعامل بالربا اخذا وعطاء . وهذا ما جعلها تصنف من اهم المؤسسات المالية التي بدأ الاهتمام بها في السنوات الاخيرة نتيجة لقوتها في مجابهة الازمات المالية التي شهدها الاقتصاد العلمي في السنوات الاخيرة ظهرت البنوك الاسلامية في السنوات الاخيرة بشكل ملفت للانتباه سواء في الدول الاسلامية أو حتى في الدول الغربية ، ويأتي هذا الانتشار نتيجة لأسلوب العمل المتميز والذي أثبت وجوده كبديل شرعي للبنوك التقليدية . هذه الاخيرة التي يرتكز نشاطها اساسا على سعر الفائدة المحرم شرعا . تسعى البنوك الاسلامية الى تلبية الاحتياجات المالية للمسلمين من خلال استثمار اموالهم بالطرق المشروعة أو الحصول على قروض لتمويل مشاريعهم في اطار احترام احكام الشريعة الاسلامية بما يخدم الاهداف الفردية والمجتمعية .

نسعى من خلال هذا الفصل إلى دراسة المفاهيم الاساسية المرتبطة بنظام البنوك الاسلامية من خلال التعريف بالبنوك الاسلامية ونشأتها التاريخية من جهة ومن جهة أخرى تبيان دورها التنموي وتركيبة مواردها المالية التي تسمح لها بممارسة نشاطها بشكل سليم لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية.

المبحث الأول : نشأة البنوك الاسلامية ومفهومها .

أصبحت البنوك الاسلامية ضرورة حتمية لكل اقتصاد قومي نتيجة لدورها الفعال في الحد من الأزمات المالية من جهة ومساهمته في توفير مبالغ مالية تسمح بإنعاش الحركة الاقتصادية بشكل حقيقي من خلال تسيير التبادل و المعاملات وتسيير عملية الانتاج وتعزيز طاقة راس المال هذا من جهة ومن جهة أخرى مساهمتها الفعالة في محاربة الاكتناز وتشجيع الاستثمار الحقيقي بإقامة المشروعات الاقتصادية التى عادة ما تساهم في زيادة الناتج القومي .

المطلب الأول : نشأة وتطور الصيرفة الاسلامية :

يعود تاريخ مؤسسات التمويل الاسلامي الى عام 1940 عندما انشأت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة وفي عام 1950 بدا التفكير المنهجي المنظم يظهر في الباكستان بوضع اساليب تمويل تلتزم بإحكام الشريعة الاسلامية .

ان العديد من محاولات الجادة في العصر الحديث الرامية للتخلص من المعاملات المصرفية الربوية وإقامة مصاريف تقوم بالخدمات والأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الاسلامية .بدأت عام 1963 وعندما انشأت بنوك الادخار المحلية بإقليم الدقهلية في مصر على يد الدكتور احمد عبد العزيز النجار حيث كانت بمثابة صناديق ادخار توفير لصغار الفلاحين . [1] ثم انشاء بنك ناصر الاجتماعي عام 1971 البنك الاسلامي للتنمية بالسعودية عام 1974 ثم بنك دبي الاسلامي عام 1975 .فبنك فيصل الاسلامي السوداني وبين التمويل الكويتي عام 1977 والبنك الاسلامي الاردني لتمويل الاستثمار عام 1978 والبنك العربي الاسلامي الدولي عام 1997 . [2] وانتشرت المصارف الاسلامية في انحاء مختلفة من العالم ولم ينته القرن العشرون حتى بلغ عدد المصارف الاسلامية سنة 2000 حوالي 187 مصرفا اسلاميا . [3] أما في ما يخص المصارف الاسلامية في الدول الغربية وغير الاسلامية فقد اصبحت هذه الاخيرة تتسابق من اجل اطلاق نوافذ اسلامية للاستفادة من خدمة 2.1 مليار مسلم عبر العالم وأصبحت لندن المركز الأوروبي الرئيسي للتمويل الاسلامي عبر العالم ويذكر ان المصرف بريطانيا الاسلامي هو اول مصرف يقدم خدمات مالية اسلامية في أوروبا في عام 2004 ولدية 35 ألف زبون وثمانية فروع في بريطانيا واتخذت وزارة المالية البريطانية اجراءات عدة لتسهيل عمل المصارف الاسلامية في ميزانية عام 2007 كما اعلن مصرف (لويدزتي أس بي) عن بدأ تقديم اكبر خدمة مصرفية في أوروبا تتفق مع احكام الشريعة الاسلامية

---

[1] زكريا عزري، زبير بوقره ، **واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر واليات تطويرها–دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر ، تخصص مالية وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف –المسيلة ،الجزائر ،السنة الجامعية2018/2017،ص:15.

[2] عبد الفتاح الحميد عبد الفتاح المغربي، **الادارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية** ،الطبعة الاولى، مكتبة الفهد الوطني للنشر، جدة ،السعودية،2004،ص:83.

[3]–أنس البكري،وليد صافي،**النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار المستقبل ،عمان،الاردن،2009،ص:130.

وموجه للشركات في محاولة لجذب رؤوس الاموال الاسلامية وفتح (مصرف أوف استكلاند) نوافذ اسلامية للخدمات المصرفية الاسلامية من خلال اول فروعه في الشرق الاوسط في البحرين كذلك افتتح اول مصرف اسلامي في ايطاليا عام 2008 وعلى الرغم من النمو الذي يشهده قطاع المصارف الاسلامية في اوروبا والذي يصل الى 10 % سنويا .فان هذا القطاع لا يزال غائبا عن سوق الفرنسية والتى يوجد فيها اكثر من خمسة ملايين مسلم يشكلون اكبر جالية مسلمة في أوروبا والغرب فلا يوجد اي مصرف يوفر الخدمات المالية الاسلامية وعلى صعيد الاهتمام الفرنسي بالتمويل الاسلامي ايضا عقد اول منتدى فرنسي بباريس جمع مختصين عربا وفرنسيين وناقش اليات التعامل الاقتصادي الاسلامي في فرنسا وتأتي هذه المبادرة بعد تردد كبير بالنظر الى التقاليد الفرنسية العلمانية .غير ان ما قامت بها العاصمة البريطانية لندن مع فتح المجال امام المصارف الاسلامية[4] .

ومن هنا نجد ان الصيرفة الاسلامية استطاعت ان تصنع لنفسها مكانا في القطاع المصرفي العالمي في ظرف قصير من الزمن وأصبحت تنافس المصارف التقلدية وشجع هذا الامر على ان تقوم هذه الاخيرة بفتح فروع لها تقوم على مبادئ الصيرفة الاسلامية او فتح نوافذ لتقديم الخدمات المصرفية ذات الطبيعة الاسلامية ويرجع هذا الاهتمام بالصيرفة الاسلامية في دول الغربية الى اقناعهم بأهمية هذا النوع من المصارف وإنها تستحق لهم ارباحا اكثر .ويعزى التطور والاهتمام الكبير بالمصارف الاسلامية بما يلى :

– الصحوة الاسلامية التى عاشتها ومازالت تعيشها امة الاسلام التى تمتلك ثروات هائلة تلهم الامم ورائها.

[4] غراف أمينة ، **دور الصيرفة الاسلامية في الحد من خطر عولمة النشاط المصرفي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكاديمي في علوم التسيير ،تخصص مالية ،كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام الباقي ، الجزائر،السنة الجامعية2012/2011،ص:89.

– النجاح الذي حققته المصارف الاسلامية على صعيد تجميع الاموال واستثمارها بأساليب مبتكرة لتجميع بين عوامل الانتاج بأسلوب اثار اعجاب الغرب .

– العوائد التى تحققها اساليب الاستثمار الاسلامي على صعيد الاقتصاد الكلى او على صعيد المصرف نفسه .[1] **ويمكن ان نقف على ما وصلت اليه المصارف الاسلامية الان من خلال الاحصاءات المختصرة التالية والتى اعدتها شركة (مكنزي اندكوا الامريكية):** [2]

- حجم قطاع التمويل الاسلامي بلغ اكثر من 750 مليار دولار .
- اصول المصارف الاسلامية مجتمعة بلغت اكثر من 265 مليار دولار.
- الودائع المصرفية الاسلامية بلغت اكثر من 200 مليار دولار.
- يوجد حاليا اكثر من 270 مصرفا اسلاميا في العالم وقد يكون الرقم قد بلغ 300 مصرفا اسلاميا حسب قول الدكتور محمد عبد الحليم عمر في الازهر .
- تم انشاء مؤشرات مالية في البورصات الامريكية للأسواق المالية الاسلامية عام 1999 مثل مؤشر (داو جونز)ومؤشر(فايتشيال تيمز).
- في منطقة الخليج العربي وحدها تتولى المصارف الاسلامية ادارة مدخرات بقيمة 60 مليار دولار امريكي .
- اصدرت 20 دولة حتى الان قوانين خاصة بتنظيم العمل المصرفي الاسلامي وهناك دول حولت النظام المصرفي فيها بالكامل الى نظام مصرفي اسلامي مثل السودان ، ايران وهناك دول اخرى تستعد لذلك حسب ما نشر في مواقع الانترنيت مثل السعودية
- العائد على الاصول في المصارف الاسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي 2.45% مقابل 1.67% في المصارف التقليدية حسب دراسة معهد الدراسات المصرفية .

[1] حسين محمد سمحان ، اسماعيل يونس يامن ، **النقود واقتصاديات البنوك** ، دار الصفاء ،عمان، الاردن،2011،ص:165.

[2] غراف امينة ، مرجع سابق ،ص:90.

المطلب الثاني : مفهوم البنوك الاسلامية :

من خلال هذا المطلب سنركز على عنصرين أساسيين الاول يتعلق بعرض بعض المفاهيم المرتبطة بالبنوك الاسلامية بينما العنصر الثاني يرتبط على وجه الخصوص بطريقة انشاء المصارف الاسلامية.

1/- تعريف البنوك الاسلامية : اختلفت وتعددت التعاريف التي قدمت للبنوك الاسلامية من بينها نجد على سبيل الذكر لا الحصر التعاريف التالية:

البنك الإسلامي : مؤسسة بنكية لتجميع الاموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الاسلامية بما يخدم بناء مجتمع بإحكام التكافل الاسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية . والبنوك الاسلامية قدمت اضافات جديدة على المهام التقليدية للبنوك التجارية لتجعل من البنك الاسلامي اداة تحقيق وتعميق لكل ما هو مرتبط بالقيم الروحية ومركزا للإشعاع ومدرسة للتربية وسبيلا عمليا الى حياة كريمة لأفراد الامة الاسلامية .[1]

البنك الاسلامي : هو منظمة مالية ومصرفية اقتصادية واجتماعية تسعى الى جذب الموارد من الافراد والمؤسسات وتعمل على استخدامها للاستخدام الافضل مع اداء الخدمات المصرفية المتعددة . وتعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب راس المال كما تساهم الى تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع وتلتزم بمبادئ ومقتضيات الشريعة الاسلامية وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمؤسسات مع مراعاة ظروف المجتمع. [2] والبنوك الاسلامية لا تتعامل بالفائدة اخذا وعطاء سواء هذه الفائدة ظاهرة او مختفية مباشرة او غير مباشرة محددة مقدما او مؤخرا ثابتة او متحركة من منطق التزامها بأحكام الشريعة الاسلامية . بحيث أن البنوك الإسلامية لا تقدم قروضا نقدية بل تقدم تمويلا عينيا بمعنى انها بصدد توظيفها للأموال لا تواجهها في صورتها النقدية وبمعنى اخر فهى بنوك لا تتاجر في الائتمان. [3]

---

[1] شهاب احمد سعيد العزيزي ، **ادارة البنوك الاسلامية**، الطبعة الاولى ، دار النفائس لنشر والتوزيع الاردن ،2011 ،ص:11.

[2] سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة ، **متطلبات تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر** ، العدد 7 ، 2010 ،الجزائر،ص:306.

[3] محمد الانصاري وآخرون ، **البنوك الاسلامية** ، الطبعة الثامنة ، مصر ،2002 ، ص:39.

2/- مراحل انشائها : ويمكن لنا عرض مراحل انشاء بنك اسلامي فيما يلي :[1]

1/2- مرحلة ترويج الفكرة : وتسند هذه المرحلة الى وجود مجموعة من المهتمين بفكرة انشاء البنك الاسلامي ويهتم المؤمنون بقضية الترويج بين الجماهير وتجميع راس المال المبدئي اللازم للإنفاق على الحملات الترويجية وكذا على عمليات مخاطبة السلطات.

2/2- مخاطبة السلطات المحلية للحصول على موافقتها :بعد مرحلة الترويج يتم الاتصال بالسلطات الحكومية المصرفية والنقدية للحصول على موافقتها على انشاء البنك ومعرفة القواعد والشروط الموضوعية من جانبها لتطبيقها عند انشاء البنك.

3/2- استفاء الشروط المطلوبة واستصدار القانون الاساسي في الجريدة الرسمية للدولة: في هذه المرحلة يقوم المرؤوسون بإستفاء الشروط وتقديم المستندات والبيانات المطلوبة المحددة من جانب السلطات المصرفية والنقدية في الدولة .ثم السعي لدى السلطات الحكومية المختصة بالموافقة .سواء في شكل قانون او تصريح وبتالي اكتساب البنك الكيان القانوني .

4/2- **طرح اسهم البنك الاضافية للاكتتاب العام** : يقوم المؤسسون بطرح الاسهم الاضافية لرأسمال البنك لاكتتاب العام وذلك من اجل الحصول على موارد كافية يبدأ بها البنك ممارسة اعماله حيث ان رأسمال البنك الاسلامي .لا يمثل الجزء الاكبر من موارده حيث ان معظمها يأتي في اطار المشاركات والمرابحات فضلا عن حسابات الامانة والإيداع الجاري ذي الطبعة الخاصة .

5/2- اعداد الهيكل التنظيمي للبنك وتوصيف الوظائف الخاصة بهذا الهيكل : لا يستطيع البنك الاسلامي مباشرة وظيفته دون هيكل تنظيمي .مناسب مصمم بطريقة جيدة تسمح بهبوط الاوامر من الاعلى الى الاسفل وتدفق التنسيق من الادارات والأقسام المختلفة لمنع اي تضارب او اختناق قد يحدث في هذا الشأن .

---

[1] ركيبي كريمة ، غماري حفيظة ، **صيغ التمويل في البنوك الاسلامية – دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة تيزي وزو** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،أكلي محند اولحاج –البويرة–الجزائر ،السنة الجامعية2015/2014 ، ص ص:11–12.

6/2- وضع نظم العمل واللوائح الفنية والتقنية والمهام الخاصة بكل وظيفة : يقوم مؤسسو هذا البنك بوضع النظام الاساسي ونظم العمل للبنك بوضع نظم العمل الداخلية واللوائح الفنية والتنفيذية والمهام الخاصة بكل وظيفة وكل بنك يحتوي على عدة وظائف متكاملة وكل وظيفة هي جزء من مهمة كبرى يؤديها البنك وبتالي يجب ان يكون هناك تنسيق بين الوظائف .

7/2- تعيين وتدريب البشرية التي يحتاجها البنك : حيث يقوم البنك بإعلان عن الوظائف الشاغرة فيه حيث ان كل طالب للوظيفة يتم اخضاعه لاختيارات فنية وصحية للتأكد من صلاحيته ومنه تعيينه في ما بعد .

8/2- القيام بقيام التشغيل : قبل الشروع في افتتاح البنك للجمهور يجب التأكد من سلامة الاداء الوظيفي لكل موظف يتم الحاقه في احدى الوظائف بالبنك وهذا يكون عن طريق اجراء اختبار شبه حقيقي لاكتشاف النقائص الموجودة في كل موظف واتخاذ الاجراءات المناسبة لتغطية هذه النقائص ذلك ان البنك الاسلامي هو ثقة اذا اهتز العمل المصرفي في البنك .

9/2- القيام بالحملات الترويجية المناسبة والمصاحبة لعملية الافتتاح : حيث يتم الترويج اداة فعالة وهامة في مجال تسويق الخدمات المصرفية وتنشيط حركات التعامل مع خدمات البنك.

10/2- افتتاح البنك وممارسة العمل التنفيذي والفعلي :وهي اهم المراحل وليست اخرها لأنها تمتد امتداد حياة البنك الاسلامي ولها مرحلتان :

- مرحلة الافتتاح الرسمي للبنك .
- مرحلة ممارسة العمل التنفيذي.

المطلب الثالث : انواع البنوك الاسلامية

ان ازدياد نشاط البنوك الاسلامية في تقديم خدماتها المصرفية والاستثمارية يجعل الحاجة ملحة في انشاء بنوك اسلامية متخصصة في العديد من المجالات وهذا التخصص يقرب الابداع ويجعله واقعا في احكام المعاملات المالية اذا اختار كل بنك ما يناسبه من تلك الانشطة والمجالات ويمكن تصنيف هذه البنوك من خلال ما يلى :

1/1- انواع البنوك بحسب اغراضها : وهي كالتالي :

- مصاريف تهدف الى تحقيق التنمية الاجتماعية مثل بنك ناصر الاجتماعي في مصر
- مصاريف تهدف الى جميع المدخرات للأفراد مثل دار المال الاسلامي.
- مصارف مركزية مهمتها اصدار الاوراق المالية للدولة ومراقبة الائتمان وتطوير العمل المصرفي في الدولة مثل البنك المركزي في الدول التى جرت اسلمت انظمتها المصرفية مثل باكستان .[1]

2/1- انواع البنوك وفقا للنطاق الجغرافي : ويتعلق هذا الأساس بالنطاق الجغرافي الذي يمتد اليه البنك الاسلامي او الذي تشمله معاملات عملائه .وفقا لهذا النشاط يمكن لنا التفرقة بين النوعين التاليين :

أ- **بنوك اسلامية محلية النشاط** : وهي ذلك النوع من البنوك الاسلامية التى يقتصر نشاطه على الدولة التى تحمل جنسيتها والتى تمارس فيها نشاطها ولا يمتد عملها خارج هذا النطاق الجغرافي المحلى .

ب- بنوك اسلامية دولية النشاط : وهي ذلك النوع من البنوك الاسلامية التى تتسع دائرة نشاطها وتمتد خارج النطاق المحلى .

3/1- انواع البنوك وفقا للمجال التوظيفى للبنك : يمكن التفرقة بين عدة انواع من البنوك الاسلامية وفقا للمجال التوظيفي الذي يغلب على نشاط البنك كما يلي :

أ/- بنوك اسلامية صناعية : وهي تلك البنوك التى تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية وخاصة عندما يمتلك البنك الاسلامي مجموعة من الخيارات البشرية في مجال اعداد دراسات الجدوى وتقييم فرص الاستثمار في هذا المجال تسديد الاهمية .[2]

ب / بنوك اسلامية زراعية : وهي البنوك التى تغلب على توظيفها اتجاهها لنشاط الزراعي باعتبار ان لديها المعرفة والدراية بهذا النوع من النشاط الحيوي الهام .تتواجد البنوك الزراعية في المناطق الزراعية الحالية حيث تقوم بالاستغلال الاراضي المهملة

---

[1] ويس سارة ، **فعالية وكفاءة البنوك الاسلامية في التصدي للأزمات المالية** ، رسالة ماجستير ، تخصص : مالية دولية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير ،وهران ،السنة الجامعية2012/2011 ،ص:84.

[2] ركيبي كريمة ، غماري حفيظة ، **مرجع سابق**،ص:7.

وذلك استرشاد بتعاليم الرسول ﷺ "الارض لله و للرسول ثم لكم من بعد ضمن احيا ارضا ميتة فهي له وليس المحتجز حق بعد ثلاث سنوات " [1].

ج/ بنوك الادخار والاستثمار الاسلامي : تعمل هذه البنوك على نطاقين نطاق بنوك الادخار وصناديق الادخار وتكون مهمة هذه الصناديق جمع المدخرات من المدخرين بهدف تعبئة الفائض النقدي الموجود لدى الافراد والنطاق الاخر هو نطاق البنوك الاستثمارية حيث يقوم هذا النطاق على انشاء بنك استثماري يقوم بعملية توظيف الاموال التى سبق الحصول عليها وتوجيهها الى مراكز النشاط الاستثماري والتى من خلالها يتم استغلال الطاقات الانتاجية المتوافرة ومن ثم انعاش الاقتصاد الاسلامي .

د/ بنوك التجارة الخارجية الإسلامية : تعمل هذه البنوك على تعظيم وزيادة التبادل التجاري بين الدول كما تعمل على معالجة الاختلالات الهيكلية التى تعاني منها قطاعات الانتاج في الدول الاسلامية من خلال توسيع نطاق السوق ورفع قدرتها على الاستغلال الطاقات العاطلة وتحسين الجودة للإنتاج .

هـ/بنوك اسلامية تجارية : تتخصص هذه البنوك في تقديم التمويل للنشاط التجاري وبصفة خاصة تمويل راس المال العامل للتجارة وفقا للأسس والأساليب الاسلامية .اي وفقا للمتاجرات او المربحات او المشاركات او المضاربات الاسلامية .

4/1/- وفقا لحجم النشاط : تقسم وفقا لهذا المعيار الى ثلاث انواع هي .

أ/- بنوك اسلامية صغيرة الحجم : يكون هذا النوع في المدن الصغيرة بحيث يقتصر نشاطه على المستوى المحلي فقط .ويتخذ الطابع العائلى ويكون التمويل فيها قصير الاجل .[2]

ب/- بنوك اسلامية متوسطة الحجم : تنتشر على مستوى الدولة لتغطي احتياجات عملائها ويكون حجمها وعدد عملائها واتساع نطاقها الجغرافي اكثر من النوع السابق .

---

[1] المرجع نفسه ، ص:8

[2] محسن احمد الخضيري ، **البنوك الاسلامية** ، ايتراك للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، مصر ،1999، ص22 .

ج/- بنوك اسلامية كبيرة الحجم : لها نفوذ واسع يمكنها ان تؤثر في سوق النقدي والنشاط الاقتصادي على الصعيد المحلى وحتى الصعيد الدولي وتكون لديها امكانيات تستطيع من خلالها توجيه السوق النقدي .كما انها تمتلك فروعا لها في دول اخرى ويسمى هذا النوع من البنوك ب (بنوك الدرجة الاولى).[1]

المبحث الثاني : أساسيات حول البنوك الاسلامية

يتمتع البنك الإسلامي بالعديد من المزايا والخصائص على قاعدة اصولية وهي الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية في جميع معاملاتهاوأعمالها كماان تسعى المصارف الاسلامية كغيرها من المؤسسات المالية الاخرى الى تحقيق مجموعة من الاهداف التي تضمن لها بقاءها واستمرارية نشاطها في ظل سوق مفتوحة و معلومة تتميز بحده منافسة .

المطلب الأول : خصائص البنوك :

تنفرد البنوك الاسلامية بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من البنوك من اهم هذه الخصائص نجد:

1/1/- **الابتعاد عن التعامل بالفائدة:**يعتبر التعامل بالفائدة اخذا وإعطاء الميزة الاساسية التى تقوم عليها عمل المصارف التقليدية حيث انها تعطي اصحاب الودائع فوائد مقابل ايداعاتهم وتأخذ عوائد على الاموال التى تقرضها للمستثمرين محققة بذلك ارباحا من الفرق بين معدل الفائدة الدائنة والفائدة المدينة في حين ان المصارف الاسلامية اول ما قامت عليه استبعاد التعامل بالفائدة ذلك انها تعتبر من قبيل الربا الذي اجمع العلماء على تحريمه نظرا لما له من اثار اقتصادية واجتماعية سلبية . و تجذر الاشارة الى ان استبعاد الفائدة من تعامل المصارف الاسلامية لا يعني الغاء هدفها في تحقيق الربح ولكن يكون ذلك عن طريق استثمار الاموال وفق مجموعة من الصيغ التمويلية التى تراعي ضوابط الشريعة الاسلامية .[2]

---

[1] عماد فراح ، **دور البنوك الاسلامية في تحقيق التنمية المستدامة** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص: مالية وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة العربي بن مهيدي ام الباقي ،السنة الجامعية2013/ 2014، ص:37.

[2] أمال لعمش ، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص : مالية دولية ،جامعة سطيف،السنة الجامعية2011/ 2012،ص:6.

*** لقوله تعالى (واحل الله البيع وحرم الربوا) سورة البقرة الآية 275.**

2/1- ارتباطه بالعقيدة الاسلامية : المسلم في كل تصرفاته ملتزم بأصول الحلال والحرام في شريعته فلا يجرؤ على مخالفة حكم من احكام قرانه او سنة نبيه وقد نص في القران الكريم على تحريم الربا تحريما قطعيا *"ومنه لا يجوز للبنك الاسلامي انتاج او تمويل او استراد او تصنيع السلع المحرمة شرعا كالخمر.اما البنوك الربوية فتعتمد على فائدة اخذا وعطاء وعلى دعم الاحتكارات .[1]

3/1- احياء ادوات التمويل والاستثمار الاسلامية وكذا نظام الزكاة : مما لاشك فيه ان البنوك قد ساهمت بشكل فعال في احياء كثير من ادوات التمويل و الاستثمار الاسلامي من خلال المساهمة في تشجيع العلماء والباحثين على الفوضى في فقه المعاملات وقد اقامت هذه البنوك صندوقا خاصا لجمع الزكاة تتولى ادارته كما اخذت على عاتقها ايضا ايصال هذه الاموال الى مصاريفها المحددة شرعا وهي بذلك تؤدي واجبا فرضه سبحانه وتعالى على هذه الامة .[2]

4/1- رأس المال المدفوع : يجب ان يسلم بكامله للبنك ولا يجوز ان ينقص منه شيئا كدين لدى اصحاب راس المال بعكس الحال في البنوك التجارية وهذا من الفروق الجوهرية التى تختلف بها مصارف الاسلامية عن لبنوك التجارية الربوية .[3]

5/1- تجنب التراكمات النقدية :تحرم الشريعة الاسلامية بيع الديون بغير قيمتها الاسمية .بغض النظر عن موعد استحقاقها لان اي فارق بين القيمة الاسلامية والقيمة الحالية التي يباع بها يعتبر من الربا المحرم ومنه فان البنوك الاسلامية لا تستطيع الدخول في تراكمات للأصول النقدية كما يحدث في العالم اليوم بين بنوك التقليدية كما لاحظ الاقتصادي " موريس اليبيه " ان هذه الشركات تفوق جدا التمويل المباشر الذي يقدم للقطاع الحقيقي في الاقتصاد وهو قطاع الانتاج والتداول وتؤدي هذه الشركات الى خلق ما يسمى على لسان "موريس اليبيه " بهرم المقلوب وهي طبقات تمويلية بحتة من اصول نقية متراكمة على قاعدة صغيرة في السوق الحقيقية وهو من اهم اسباب

---

[1] وهيبة الزحيلي ، **احكام التعامل مع المصارف الاسلامية** ، دار مكتتبي للنشر ، دمشق –سوريا ، بدون سنة نشر ،ص:7.

[2] عماد فراح، مرجع سابق ، ص:34.

[3] هايل طشطوش ،**خصائص المصارف الاسلامية** ، مجلة المحاسب العربي ،العدد رقم 32،القاهرة ،مصر،4 ديسمبر 2015،ص:1.

الاضطرابات والتأرجح في الاقتصاد الغربي اليوم وكل هذا لا تقع فيه البنوك الاسلامية ولا يخضع له النظام الاقتصادي الاسلامي .[1]

6/1- الصفة الايجابية للبنك الإسلامي : ان البنك الاسلامي يتمتع بالايجابية والمبادرة والخلق ويجب ان يشجع هذه الصفات في المجتمع الاسلامي ويقضي على نزاعات التواكل والسلبية والاعتماد على الغير والتى تشجعها البنوك الربوية وهذه الصفات تنشر في الدول الاسلامية النامية وتستطيع البنوك الاسلامية القضاء اليها .[2]

7/1- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية : هذا يأتي من ناحية ان المصارف الاسلامية بطبيعتها الاسلامية تزاوج بين جانبي الانسان المادي والروحي ولا تنفصل في المجتمع الاسلامي الناحية الاجتماعية على الناحية الاقتصادية فالإسلام وحدة متكاملة لا تنفصل فيه جوانب الحياة المختلفة .والمصرف الاسلامي لا يربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية فقط .بل انه يعد التنمية الاجتماعية اساسا لا تؤتي التنمية الاقتصادية ثمارها إلا بمراعاته وهوا بذلك يراعي الجانبين ويعمل لصالح الجميع .فالمصرف الاسلامي يجمع الزكاة ويتولى مهمة توزيعها وإيصالها الى مستحقيها من الاصناف الثمانية التي حددها القران الكريم .كما انه يحاول رفع المستوى المعاشي للمجتمع .ومن خلال سياسته الاستثمارية.ويفتح ابواب الرزق امام الجميع وذلك من خلال المشاريع والمؤسسات الاقتصادية التابعة له .[3]

المطلب الثاني : مميزات البنوك الاسلامية

تتميز الانظمة المصرفية الاسلامية بأنها ذات صبغة استثمارية وتنموية اجتماعية سنفصل فيها على النحو التالي :

أ / **المصارف الاسلامية مصارف استثمارية** : تقوم المصارف الاسلامية بدراسة اهمية المشاريع وتبدأ بتمويلها.ولا تقوم بمنح القروض بغية عودة الاموال . مضافا اليها سعر

[1] ركيبي كريمة ،غماري حفيظة ، مرجع سابق ، ص :15.

[2] محمد سعيد انور سلطان ،**ادارة البنوك** ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،الاسكندرية ،2005،ص:66.

[3] عبد الرزاق رحيم جدي إلهيتي، **المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق** ، الطبعة الاولى ، دار اسامة للنشر والتوزيع ،الاردن ،1998، ص ص: 193-194.

الفائدة والاستثمار ينطوي على تعاون بين عنصرين راس المال والخبرة البشرية وهوا افضل نموذج لحفظ ثروة المجتمع .لأنه يؤدي الى تخصيص امثل للموارد الاقتصادية .[1]

ب/ **المصارف الاسلامية مصارف تنموية** :تساهم المصارف الاسلامية في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية للمجتمع وذلك من خلال الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية وعدم تبديدها .والسعي لإيجاد المناخ المناسب لجذب رؤوس الاموال .من اجل وضع حد لمشكلة نقص المدخرات وتحقيق مستوى مرتفع من التوظيف لعوامل الانتاج والقضاء على كافة صور سوء الاستخدام لهذه العوامل والعمل على انماء وتنشيط الاستثمار .وهذا من اجل تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية في المجتمع.

ج /**المصارف الاسلامية مصارف اجتماعيه** : تعتبر البنوك الاسلامية بنوكا اجتماعية .لأنها تسعى الى تحقيق التكافل الاجتماعي ليس فقط من خلال جمع الزكاة وإنفاقها في جوانبها الشرعية وتقديم القرض الحسن .ولكن ايضا في عدالة توزيع عائد الاموال المستثمرة وتظهر ممارسة المسؤولية الاجتماعية للبنوك الاسلامية من خلال انشاء صناديق الزكاة وإدارات القروض الحسنة .مع التركيز على وضع سياسات واستراتيجيات لدمج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التكامل بينهما لتعظيم العائد الاجتماعي للاستثمار.[2]

المطلب الثالث :وظائف البنوك الاسلامية .

تلعب البنوك الاسلامية دور في تنشيط الاقتصاد الوطني بما يتوافق مع الشريعة الاسلامية ويمكن تحديد مختلف هذه الادوار فيما يلي:

1/- قبول الودائع : ومن اهم هذه الودائع نجد :

1/1/- ودائع تحت االطلب : ويتم فيها استعمال الشيكات .

2/1/- الودائع الاستثمارية : وهي ودائع يتفق فيها المودع مع البنك على ايداع مبلغ من المال لديه لفترة زمنية معينة سنة او اكثر او بصورة مستمرة مقابل ان يشارك المودع في الارباح والخسارة الناتجة عن العمليات الاستثمارية.

---

[1] سمير الشاعر، **المصارف الإسلامية من الفكر إلى الاجتهاد** ،الطبعة الثانية،الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت،2011،ص 31. .

[2] مقلاتي عليمة، بداوني بسمة، **البنوك الإسلامية في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، تخصص :القانون الخاص الشامل ،بجاية ،السنة الجامعية 2014 / 2015 ، ص :25 .

3/1- الودائع الادخارية : وهي ودائع صغيرة تودع في البنك بغرض استثمارها مع حرية التمتع بسحبها عند الطلب كما يمكن لهذه الودائع ان تستخدم في تمويل الانشطة غير الائتمانية.[1]

2- الحصول على الاموال على اساس المضاربة : تكون العلاقة بين البنوك الاسلامية مع اصحاب الودائع على اساس المضاربة فقط حيث يتفق بصفته كمضارب على تقسيم الارباح او الخسائر مع اصحاب الاموال (المودعين) بنسب معينة .كما ان للبنك لحق توكيل غيره في استثمار اموال المودعين في مختلف المشروعات الاستثمارية والبنوك الاسلامية كغيرها تقوم باختيار المشروع متخذة في ذلك اجراءات ضرورية وتدابير من شأنها ان تحسن من سمعته ولن يكون ذلك إلا اذا تمكنت هذه البنوك من توزيع ارباح على اصحاب المدخرات تفوق ما يحصل عليه غيرهم في البنوك المنافسة لها.[2]

3- الاستعانة بالبنوك الأخرى :عند تعرض البنوك الاسلامية لعجز يلجأ الى مساعدة من بنك اخر مثله بحيث تتم المساعدة في نطاق المشاركة على الربح والخسارة من غير فوائد.[3]

4- تأدية الخدمات البنكية : تقوم بتقديم كافة الخدمات المصرفية التقليدية المتعارف عليها وفقا لأحداث الاساليب الفنية والتكنولوجيا طالما لا تتعارض مع طبيعتها الخاصة ومع احكام الشريعة الاسلامية.[4]

5- الخدمات الاجتماعية : وذلك بهدف توثيق اوامر او امر الترابط بين مختلف الجماعات والأفراد وذلك عن طريق تقديم القرض الحسن للغايات الانتاجية لتمكين المستفيد من بدا حياته وتحسين مستوى دخله ومعيشته بدون فوائد وإنشاء ادارة الصناديق

---

[1] فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، **المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية** ، دار البراوري العلمية للنشر والتوزيع 1996 ،ص 18 .

[2] ركيبي كريمة ،غماري حفيظة، مرجع سابق ، ص :16.

[3] فائز اللبان ، **القطاع المصرفي في الاقتصاد الإسلامي**، دار اللين للنشر ،الجزائر 1999،ص :66.

[4] رشيد صالح عبد الفتاح صالح،**البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري**، دار النهضة العربية ، لبنان، بدون سنة ،ص :208 .

المخصصة للغايات الاجتماعية وكذا تقديم قروض الزواج او اي اعمال تسعى الى تحقيق اهداف البنك الاسلامي.[1]

6/- اصدار سندات المقارضة : هي وثائق موحدة القيمة صادرة عن البنك بأسماء من يكتتبون بها مقابل دفع القيمة المحررة بها على اساس نسبة من الارباح المحققة وهي نوعين ‘سندات المقارضة المشتركة وسندات المقارضة المخصصة .

7/- استثمار اموال البنك : والتى تشكل الوظائف الائتمانية المقابلة لقبول الودائع التى تستثمر في المشاريع تنفق مع مبادئ وأحكام الشريعة الاسلامية.[2]

المطلب الرابع : اهداف البنوك الاسلامية وأهميتها:

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى عنصرين أساسيين وهما أهداف البنوك الاسلامية ثم تبيان أهميتها.

1/- اهداف البنوك الإسلامية تسعى البنوك الاسلامية اثناء اداء نشاطها المصرفي الى تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية ومصلحة المجتمع وذلك بتسطير مجموعة من الاهداف مستمدة من الفكر الاقتصادي الاسلامي ويمكن تصنيف الى ما يلى :

1/1- اهداف مالية : البنك الاسلامي هوا مؤسسة بنكية اسلامية يقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة وبتالي له العديد من الاهداف منها:

أ / جذب الودائع : هو يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية بعد تعطيل الاموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الاسلامي.

ب / استثمار الأموال وتعد ركيزة العمل المصرفي الاسلامي والمصدر الرئيسي والأساسي لتحقيق الارباح سواء للمودعين او المساهمين .توجد العديد من صيغ لاستثمار الشرعية التى يمكن استخدامها في المصارف الاسلامية.للاستثمار اموال المساهمين والمودعين.[3]

ج/ تحقيق الارباح : وهو اهم الاولويات وبدونه لا تستطيع البنوك الاسلامية الاستمرار او البقاء .بل لن تحقق اهدافها الاخرى اذا ان الربح لا يهم فقط حملة لأسهم باعتباره يعد حافزا اساسيا لديهم للاحتفاظ بأسهمهم او التخلص منها .بل يهم المودعين لأنه يحقق لهم

---

[1] غسان عساف وآخرون ، **إدارة المصارف**، دار صفاء للنشر، عمان ،1993، ص :180 .

[2] عماد فراح، مرجع سابق ، ص :43 .

[3] محمد عريقات حربي، سعيد جمعة عقيل، **إدارة المصارف الإسلامية** ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن،2010،ص 121.

الضمان لودائعهم وتقديم خدمات مصرفية مناسبة لهم. بالإضافة الى ان ربح البنك يهم المجتمع ككل لان في ذلك اكبر تامين لوجود البنك واستمرار خدماته .[1]

2/1- أهداف عقائدية : تتبع الاهداف العقائدية من اساس ان المال .مال الله وان التصرف فيه لابد من الالتزام بتطبيق توجيهات الله تعالى في جميع المجالات بما فيها المجال الاقتصادي والمعاملات وتحرير المجتمعات من المحظورات الشرعية وتقديم العون للجميع دون تمييز بل يجب ان تدعيم صغار المستثمرين والصناع للنهوض بالمجتمع.

3/1- اهداف اخلاقية :هدف البنوك الاسلامية لنشر البعد الاخلاقي عن طريق تنمية القيم الاخلاقية النابعة من القيم العقائدية للمسلمين وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها.[2]

4/1- أهداف استثمارية : من خلال تحقيق ارباح وفوائد لأصحاب البنك والمساهمين فيه عن طريق زيادة فروعه والمتعاملين معه وتنمية الكفاءات والمهارات الإدارية و الخدماتية وزيادة استثماراته عن طريق مختلف صيغ التمويل الاسلامية مثل المشاركة.المضاربة . المرابحة .وغيرها وكذا نشر الوعي الادخاري لزيادة تعبئة الموارد الفائضة واستثمارها فهي تشجع الاستثمار وعدم الاكتناز وذلك بإيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار تناسب مع قدرة

ومطالب الافراد والمؤسسات وتوجه الاموال للعمليات الاستثمارية التى تخدم اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعم التعاون وتحقيق التكافل الاجتماعي ان امكن.[3]

---

[1] جمال العسالي، طه عبد الرحمان سويسي ، **البنوك الإسلامية قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 03 ، العدد 06 ، جامعة زيان عاشور، الجلفة،2013 ، ص 255 .

[2] عيسى مرازقة، محمد الشريف شخشاخ ، مداخلة بعنوان: **البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالي الإسلامي ،دراسة حالة مصرف أبو ظبي** ، الملتقي الدولي الأول: **حول الاقتصاد الإسلامي ،الواقع ورهنات المستقبل** ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة اللحاج لخضر- باتنة ، يومي 24-23 فيفري 2011 ، غرداية 2011 ،ص 03 .

[3] فؤاد دوفي، **دور البنوك الإسلامية في تمويل استثمارات البنية التحتية -دراسة حالة، بنك دبي الإسلامي " دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2014-2018**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة،2019، ص ص،13-14 .

5/1- اهداف خاصة بعملاء البنك : على كيان الجديد البنك الاسلامي القيام بالأعمال المصرفية كتلك التى توفرها البنوك التقليدية وذلك خدمة لعملائه وفيما بينهم وحتى لا يكون هذا العميل مضطرا للجوء الى المصرف التقليدي للحصول على خدمات قد لا يوفرها المصرف الاسلامي ومن هذه الاهداف :

- ✓ توفير عنصر الامان لأصحاب الاموال المودعة ويتم ذلك من خلال توفير السيولة النقدية الدائمة لمواجهة احتمالات لا لسحب من ودائع العملاء وكذلك توفير السيولة اللازمة والدائمة لاحتياجات التشغيل اليومية.
- ✓ تقديم الخدمات المصرفية للعملاء وذات نوعية توازي ان لم تتفوق على تلك التي تقدمها المصارف التقليدية من مثل السحب والإيداع وفتح الحسابات الجارية والتحويلات النقدية وصرف الشيكات والى ما غير ذلك من الخدمات المالية
- ✓ توفير التمويل لطالبي التمويل حيث يعمل المصرف الاسلامي على استثمار الاموال المودعة لديه من خلال تقديمها لطالبي التمويل او من خلال قيام المصرف نفسه بعملية الاستثمار من خلال شركات ذات طابع خاص تقوم بعملية الاستثمار مباشرة.

6/1- اهداف خاصة بالبنك : يسعى البنك الاسلامي من خلال عمله على تحقيق بعض الاهداف الخاصة به وهذه تشكل بحد ذاتها نوعا من الاستثمار ومن هذه الاهداف:

- ✓ يعمل البنك على تدريب وتنمية مهارات العناصر البشرية الموجودة لديه لتكون قادرة على تحقيق الاهداف الاخرى فمن غير العنصر البشري الكفء والمدرب وذو الخبرة لا يستطيع البنك الاسلامي تحقيق هذه الاهداف بمستويات منافسة لتلك التى تقدمها البنوك التقليدية.
- ✓ تحقيق معدلات نمو جاذبة.البنك الاسلامي مثله مثل اي مؤسسة مالية اخرى اذ لم يحقق معدلات جيدة لا يمكنه من الاستمرار ومنافسة البنوك التقليدية في السوق وبتالي لا يمكنه الانتشار في المجتمع فتوفير معدلات نمو عالية توفر للبنك عملاء جدد ومصادر اموال اكبر .[1]

[1] نعيم نمر داود، **البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي** ،الطبعة الأولى دار البادية ناشرون و موزعون، عمان،2012،ص ص : 51-52

7/1- الاهداف المتعلقة برضا المتعاملين : تسعى المصارف الاسلامية لتحقيق رضا مختلف المتعاملين معها وذلك من خلال:

- ✓ **تقديم الخدمات المصرفية** : يعتبر تقديم الخدمات المصرفية من بين الاعمال التي يجب ان تخطى باهتمام المصارف الاسلامية ذلك ان البنوك التقليدية تعتبر منافسا قويا بسبب اسبقيتها وتجربتها الطويلة في هذا المجال اضافة الى عدم تقيدها بأي ضوابط او احكام للشريعة الاسلامية لهذا فمن المناسب للمصارف الاسلامية ان تعمل على تحسين مستوى الخدمات التى تقدمها لجذب اكبر عدد من المتعاملين وغير المتعاملين مع البنوك المنافسة وبهذا تستقطب حجما اكبر من المدخرات التى تمكنها من استغلال مختلف الفرص الاستثمارية المتاحة .
- ✓ **توفير التمويل للمستثمرين** : ان تحقيق عنصر الوساطة المالية في الاقتصاد يعتبر من اهم المنظومة المصرفية ومنافسا للبنوك التقليدية فإنها ملزمة بتمويل اصحاب العجز من خلال اساليب تمويلية متنوعة ومتعددة تتوافق و ضوابط المعاملات المالية الاسلامية وتلائم طبيعة الانشطة الممولة وبتالي تلبي احتياجات العملاء المختلفة وهذا ما يميزها عن البنوك التقليدية التى تعتمد على القرض بفائدة في تمويل المشاريع الاستثمارية .
- ✓ **توفير الأمان للمودعين** : على المصارف الاسلامية ان تولي اهتماما كبير لتحقيق عنصر الامان ذلك ان المخاطر التى يتعرض المتعاملون معها تكون اكبر مقارنة بما يتعرض له المودعون في البنوك التقليدية التى تضمن لهم اصل الودائع وتمنحهم مبالغ اضافية تحسب على اساس سعر الفائدة في حين ان المصارف الاسلامية تقوم على اساس تقاسم الربح والخسارة وان وقعت دون ان تقدم عائدا محددا ومضمونا لأصحاب الودائع لهذا يعتبر تحقيق عنصر الامان عاملا مهما في كسب ثقة المودعين ويكون ذلك من خلال تمويل الاستثمارات التى لا تخالف احكام الشريعة الاسلامية وتحقق في الوقت نفسه ربحا مناسبا للمصرف الاسلامي والمودعين .[1]

[1] أمال لعمش، مرجع سابق ،ص ص :10 -11.

2/- اهمية البنوك الإسلامية ساعدت هذه المصارف على ظهور نوع جديد من التعامل المصرفي لم يكن موجودا قبل في المصارف التقليدية يعتمد على اساس المشاركة في الارباح والخسائر بالإضافة الى المشاركة في الجهد بين البنك والزبون بدلا من التعامل التقليدي القائم على مبدأ المديونية بين البنك والزبون وتقيد الاموال دون المشاركة في العمل استحدثت هذه المصارف انظمة للتعامل الاستثماري في جميع القطاعات الاقتصادية والمتمثلة في صيغ الاستثمار الاسلامية
(المرابحة ، المشاركة ،المضاربة)يرتكز التمويل الاسلامي في سعيه لتحقيق التنمية الاقتصادية على العنصر البشري (الانسان) من حيث ترقية وتطويره باعتماد على الكليات الخمس (الدين ،العرض ،العقل ،النسل ،المال) وعليه فالتنمية تقوم على اساس الانسان وسيلة للتنمية والإنسان غاية للتنمية بناءا على ذلك فهو يهدف لتحقيق ما يلي :

-عمارة الارض.

-توظيف المال لخدمة المجتمع ومحاربة الاكتناز وتوجيه المدخرات للاستثمار.

-ايجاد البديل الاسلامي لكافة المعاملات المصرفية التى يحتاجها المسلم .

-تنمية الوعي الادخاري وتوفير رؤوس الاموال الازمة لأصحاب الاعمال.

-تشجيع الاستثمار وخلق الاليات والأدوات تلبي احتياجات المستثمرين .[1]

المبحث الثالث : مصادر وأساليب التمويل في البنوك الاسلامية .

تعتمد المصارف الاسلامية كغيرها من المؤسسات المالية الاخرى على الموارد المالية في تأدية مختلف الانشطة وتتنوع مصادر هذه الاموال ويختلف حجمها النسبي في ميزانية المصرف حيث تعتمد المؤسسات المالية بشكل كبير على الموارد الخارجية التي يتم استقطابها من المودعين وتأخذ القسم الاكبر في ميزانيتها وتختلف باختلاف مدة بقائها في المصرف حيث تعمل البنوك الاسلامية كوكلاء ماليين يقومون بحشد المدخرات من وحدات الفائض في الاقتصاد لتتولى نيابة عنها استثمار هذه الاموال على اساس المشاركة في الربح بطريقة مباشرة او غير مباشرة وهي بذلك تلعب دورا اساسيا وفاعلا في

[1] بن زكورة العونية ،**التحول الى الصيرفة الاسلامية في الجزائر ، افاق وتطلعات** ، المجلة المغاربية للاقتصاد و المناجمنت ،المجلد 07، العدد 2 ، سبتمبر 2020 ،جامعة مصطفى الاسطنبولي ، معسكر، ص ص:241-242.

مساعدة منشآت الاعمال بالتغلب على مشكلات التمويل المباشر الذي يعتمد على الصلة المباشرة .

المطلب الاول : موارد البنوك الاسلامية .

تقسم موارد المصارف الإسلامية إلى موارد ذاتية وموارد غير ذاتية و موارد اخرى وهي كالتالي :

1/- الموارد الذاتية (الداخلية) : وتشمل :

أ/- راس المال المدفوع : هو من اهم الموارد الذاتية للمصرف الاسلامي بل يشكل جانب اساسي من موارد المصرف الاسلامي حيث ان المصرف الاسلامي لا يمكنه الاعتماد على الودائع الجارية التى تستند الى الاسلوب الربوي . [1] وتتجلى أهميته باعتباره احد العناصر الاساسية المكونة لميزانية المصرف الاسلامي فان اهميته تكمن في ما يلي :[2]

- توفير الحماية والأمان والثقة بالنسبة للمودعين.
- مواجهة النفقات الناتجة عن تأسيس البنك وبداية نشاطه.
- مواجهة الطلب غير المتوقع على السيولة .
- مواجهة الخسائر التي يحتمل التعرض لها مستقبل.

ب/- الاحتياطي العام : يحدد النظام الاساسي للمصرف الاسلامي وفق اقتراح مجلس إداراته في نهاية السنة المالية بمقدار الارباح التى تحول للأعوام القادمة ويمكن للمصرف اضافتها للاحتياطي العام او زيادة راس المال المصرف بها وتعتبر هذه الارباح الغير موزعة موردا ثابتا من موارد المصرف الاسلامي . [3] وتتجلى اهميته في كون الاحتياطات عنصرا ضروريا في ميزانية المصرف الاسلامي ،ذلك انها :[4]

- تدعم المركز المالي له .
- تزيد من درجة الامان والاطمئنان ولدى المودعين باعتبارها ضمانا لأموالهم .
- تكسبه مرونة في اختيار المشاريع الاستثمارية وبكل حرية.

---

[1] رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك ،الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2010،ص119

[2] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص:113

[3] رشاد العصار، رياض الحلبي، مرجع سابق ، ص 119.

[4] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص 113.

ج/ الارباح المدورة : يحدد النظام الاساسي للمصرف الاسلامي وفق اقتراح مجلس ادارته في نهاية السنة المالية بمقدار الارباح التي تحول للأعوام القادمة ويمكن للمصرف اضافتها للاحتياطي العام او زيادة راس المال المصرف بها وتعتبر هذه الارباح الغير موزعة موردا ثابتا من موارد المصرف الاسلامي [1]

2/- الموارد الغير ذاتية(الخارجية): يمكن ان تعتبر الودائع بمختلف اشكالها ووفق فقه المصرف الاسلامي في تحديد مفهومها اهم انواع الموارد الغير ذاتية للبنك بل اهم مصادر موارده على النطاق ويمكن تقسيم الودائع التى يتلقاها المصرف الاسلامي الى الاشكال التالية:

أ /- الودائع الجارية (تحت الطلب) : وهي مورد من الموارد المالية للبنوك الاسلامية وتعرف على انها الودائع يحق للعميل المودع ان يطلبها في اي وقت سواء نقدا او عن طريق استعمال الشيكات او امر التحويلات المصرفي لعملاء اخرين ولا يدفع عليها البنك الاسلامي اي عوائد لعدم ثبات رصيدها مما لا يعطي الفرصة لاحتسابها ضمن خطته في الاستثمار .

وتتمثل اهميتها في كونها مصدرا من مصادر الاموال التي تعتمد عليها المصارف الاسلامية في تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية والعمليات التمويلية ،وهو الامر الذي جعلها تكتسي اهمية على اعتبار انها [2]:

- مصدر لا تتحمل عليه المصارف الاسلامية اي تكلفة من اي نوع
- تتقاضى عنها اجرا او عمولة مقابل ادارة الحساب
- تدر للمصرف الاسلامي عائدا ينتج عن استثمار هذه الودائع ،وذلك باعتباره ضامنا لهذه الاموال عملا بقاعدة "الخراج بضمان "
- تتميز بنوع من الاستقرار باعتبار ان اصحابها لا يقومون بسحب كل المبلغ المودع ،لذا يمكن اعتبارها من بين المصادر الثابتة التي يعتمد عليها في تمويل انواع محددة من المشاريع الاستثمارية

[1] رشاد العصار ، رياض الحلبي، مرجع سابق ، ص:119

[2] امال لعمش ، مرجع سابق ، ص:27

ب/- الودائع الادخارية: تفتح البنوك الاسلامية حسابات توفير لحث المدخرين على التعامل معها وتستخدمها بالأدوات الاسلامية الخاصة بها .اخذت نصيبها من مرد ودية الاستثمارات التى يبشرها البنك نسبة الارباح العائدة لهاته الحسابات بالمقارنة مع المبالغ المودعة لا تحدد مسبقا بنسبة وهى متغيرة ولا يمكن للبنك ان يتعهد مسبقا بنسبة محددة. [1]

ج- الودائع الاستثمارية: تتمثل في الاموال التي يعهد بها العميل للبنك من اجل استثمارها وتوظيفها لمدة معينة تكون في شكل عقد مضاربة حيث يكون العميل رب المال والبنك مضاربا وهنا العميل يحصل على ربح ويتحمل الخسارة . وتتمثل أهميتها في المصارف الاسلامية كونها أكثر وثباتا من الودائع الجارية ،باعتبار ان آجالها محددة في العقد ،ولا يمكن لأصحابها بأي حال من الأحوال سحبها قبل التاريخ المتفق عليه وهو ما يجعلها موردا يمكن المصرف من الاختيار بين مختلف البدائل الاستثمارية التي تتاح له [2] فمن الأهمية السابق ذكرها للودائع الاستثمارية فانه يمكن القول انها تمثل جوهر رسالة المصارف الاسلامية في تحقيق التنمية للمجتمعات وتطوير اقتصادياتها وذلك من خلال تأسيس نظام يقوم على أساس التعاون بين رأس المال والعمل ،بعيدا على سياسة فصل المخاطر التي ينتهجها النظام المصرفي التقليدي الذي تتزايد فيه ثروة الاقلية على حساب الاكثرية

د/- الصكوك الإسلامية عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في ملكية او نشاط استثماري مباح شرعا . تصدر وفق صيغ التمويل الاسلامية مع الالتزام بالضوابط الشرعية .[3]

3/- **المصادر الاخرى** :بالإضافة الى المصادر الداخلية والخارجية للأموال التى تعتمدها المصارف الاسلامية في أداء مختلف عملياتها التمويلية والاستثمارية هناك مصادر أخرى ليست بتلك الأهمية ولكن تصنف من ضمن مواردها سيتم عرضها ضمن النقاط التالية:

---

[1] فادي محمد لرفاعي ،**المصارف الإسلامية** ، الطبعة الأولى ،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2004،ص 102 .

[2] امال لعمش ، مرجع سابق ،ص:29

[3] سندس ريحان باهي، **دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية-دراسة تجارب دولية رائدة (الإمارات-ماليزيا-بريطانيا-نيجيريا-الجزائر)** ،مذكرة ماستر في تخصص:ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة أم البواقي ،الجزائر، السنة الجامعية 2018/2017،ص ص : 18-19 .

أ/- **عوائد الخدمات المصرفية :** تعتبر الخدمات المصرفية من بين الأعمال التى تقدمها المصارف الاسلامية كغيرها من المؤسسات المصرفية التقليدية حيث يمكن حصر هذه الخدمات في ما يلي [1]:

أ/1/- الخدمات المصرفية الداخلية : وتتمثل في ما يلي : الحسابات بمختلف انواعها وقد تم تناولها في العنصر السابق ، تحصيل الشيكات والكمبيالات ، الكفالة المصرفية التي تقتضي بأن يكون المصرف الاسلامي كفيلا للعميل اتجاه طرف أخر حيث يتعهد بدفع مبلغ محدد عن العميل لهذا الطرف ، حفظ الاوراق المالية حيث يقوم العميل بإيداع الاوراق المالية التي يرغب في حفظها من السرقة او الضياع لدى المصرف الاسلامي الذي يقوم بتسليمه وصلا يثبت ذلك ويتقاضى المصرف اجرا مقابل ذلك باعتباره وكيلا عن العميل في حفظ ما تم ايداعه من اوراق مالية .

- تأجير الخزائن الحديدية للعميل الذي يقوم بحفظ اشياء خاصة وثمينة بها لمدة معينة لقاء أجرة معلومة

- الاكتتاب في الاسهم لمختلف الشركات التي تكون نشاطاتها مشروعة مقابل أجر يستحق على أساس الوكالة بأجر في حالة الاصدار دون ضمان

أ/2/- الخدمات المصرفية ا لخارجية وتتمثل في ما يلي :

- اجراء التحويلات الخارجية وبيع وشراء الشيكات السياحية والعملات الأجنبية النقدية
- الاعتمادات المستندية التي تمثل تعهدا من المصرف الاسلامي (فاتح الاعتماد) يدفع مبلغ (قيمة الاعتماد) بناء على طلب العميل (المستورد) الى جهة معلومة (المصدر) مقابل مستندات ووثائق مطابقة لنصوص الاعتماد .
- اعتماد المرابحة الخارجية واعتمادات التصدير .
- خطابات الضمان التي يتعهد من خلالها المصرف الاسلامي بكفالة العميل في حدود مبلغ معين اتجاه طرف ثالث .

أ/3/- الخدمات الاخرى : وتتمثل في ما يلي :

- اعداد دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية التي يقدمها العملاء او المساهمة في تقييم هذه المشروعات وإبداء الرأي بصددها.

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، مرجع سابق ،ص : 193

– تزويد المتعاملين بالاستشارات حول صيغ العمل في المصارف الاسلامية والنقاط التى تميز معاملاتها دون غيرها من البنوك .

– دراسة فرص الاستثمار والتوظيف في البيئة التى يعمل بها المصرف الاسلامي وإعداد الخرائط الاستثمارية للمجالات الصناعية والتجارية والخدماتية والصناعية وغيرها .

– الترويج للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية واسداد المتعاملين بالاستثمار حول أفضل فرص الاستثمار.

– اعداد و تدريب الكوادر البشرية لمختلف المتعاملين لتهيئتهم لتعامل وفقا لصيغ الاسلامية في اطار فقه المعاملات. [1]

ب/– صكوك التمويل وعوائد صناديق الاستثمار الاسلامي : ونميز فيها

ب/1/– صكوك التمويل الاسلامي : يقوم المصرف الاسلامي بإصدار انواع مختلفة من صكوك التمويل المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية للحصول على الموارد المالية التي تمكنه من اقامة مشاريع متنوعة ولتحقيق الأهداف المسطرة .وقد عرفت صكوك التمويل الاسلامي من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية بأنها :وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية اعيان او منافع او خدمات او في موجودات مشروع معين او نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها في ما اصدرت من اجله .[2]

ب/2/– صناديق الاستثمار الاسلامي : تمثل أحد الأدوات التي تستخدمها المصارف الاسلامية لاستقطاب الاموال من أصحابها واستثمارها عن طريق شراء مختلف الاوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية . ويعرف صندوق الاستثمار الاسلامي على أنه :"الصندوق الذي يلتزم المدير فيه بضوابط شرعية تتعلق بالأصول والخصوم والعمليات فيه وخاصة ما يتعلق بتحريم الفائدة المصرفية وتظهر هذه الضوابط في نشرة الاصدار التي تمثل الايجاب الذي بناء عليه يشترك المستثمر في ذلك الصندوق ،وفي الاحكام والشروط التي يوقع عليها الطرفان عند الاكتتاب .[3]

---

[1] أمال لعمش ، مرجع سابق ، ص:34

[2] كمال توفيق حطاب ،"**الصكوك الاستثمارية الاسلامية والتحديات المعاصرة** "،بحث مقدم الى :مؤتمر: **المصاريف الاسلامية بين الواقع والمأمول** ، دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري ، دبي ،31 ماي –3 جوان 2009 ، ص:7

[3] آمال لعمش ، مرجع سابق ، ص :35

ج/- التمويل من البنك المركزي والبنوك الأخرى : يمكن للمصرف الاسلامي ان يحصل على موارد مالية من مصادر اخرى كان يقوم بالاقتراض من البنك المركزي باعتباره الملجأ الاخير للمصارف للحصول على التمويل ولكن دون التعامل على أساس الفائدة باعتبارها منافية لأحكام الشريعة الاسلامية او ان تتعامل المصارف الاسلامية فيما بينها من خلال تقديم القروض الحسنة التى تعتبر قروضا دون فوائد ،وما يميز هذين الموردين الماليين انهما غير ثابتين ونادرا ما يتاح للمصارف الاسلامية الاستفادة منهما خاصة اذا كانت تنشط في بيئة يسددها نظام مصرفي تحكمه قوانين مصرفية تخدم البنوك التقليدية اكثر. [1]

المطلب الثاني : اساليب تمويل البنوك الاسلامية عن طريق أسلوب البيوع:

تتعدد وتتنوع اساليب التمويل الاسلامي نقتصر ضمن هذا المطلب على عرض تلك المرتبطة بأسلوب البيوع ومنها نقدم على سبيل الذكر لا الحصر الاساليب التالية:

1/- المرابحة : المرابحة هي عبارة عن بيع صاف وبسيط إلا ان المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية يستخدم هذا النوع من البيع وسيلة للتمويل وذلك بإضافة مفاهيم اخرى اليه ولكن مشروعيته هذه الصفقات تتوقف على بعض الشروط التى يجب مراعاتها من الناحية الشرعية ومن اجل فهم تلك الشروط بشكل صحيح يجب علينا ان نعي في المقام الاول ان المرابحة بيع بكل مضامينه يجب ان تتوفر فيه كل العناصر الرئيسية للبيع والتى من دونها لا يصح البيع في الشريعة ،بعدها سنناقش بعض الاحكام الخاصة التى تحكم بيع المرابحة وفي النهاية سوف نعرض بشيء من التفصيل الاجراء الصحيح لاستخدام المرابحة وسيلة مقبولة لتمويل. والمرابحة مصطلح يشير الى نوع خاص من البيع ولا علاقة له مطلقا بالتمويل في معناه الاصلي فإذا اتفق البائع مع المشتري على تزويده سلعة محددة بإضافة ربح محدد على التكلفة فهذه الصفقة تدعى بالمرابحة. [2] و تتمثل أهميتها في النقاط التالية[3]

- تساهم المرابحة في تنشيط حركة استرداد السلع من الخارج وخاصة المواد الغذائية

---

[1] عبد الرزاق جدي ألهيتي ، **مرجع سابق**، ص:248

[2] سماحة المفتي محمد تقي العثماني ، **مقدمة في التمويل الاسلامي** ،الطبعة الاولى ، دار الرواد للنشر ،سوريا ،2019 ، ص ص:80-81.

[3] زكريا عزري ، زوبير بوقرة ، مرجع سابق ، ص:33

– تمكن المرابحة الافراد والمؤسسات من الحصول على السلع حتى ولو لم يتوفر الثمن
– تلعب المرابحة دورا حيويا في دعم النشاط الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
– توفر المرابحة احتياجات قطاع التجارة الداخلية والخارجية .

2/– **بيع السلم** : هو البيع الذي يتم فيه تسليم الثمن في مجلس العقد وتأجيل تسليم السلعة الموصوفة بدقة الى وقت محدد في المستقبل . والسلم هو بيع آجل بعاجل اي يفع المشتري قيمة السلعة حالا على ان يسلم السلعة في أجل لا حق متفق عليه في عقد البيع . والسلم كذلك هو عقد البيع عاجلا مع تسليم البضاعة آجلا فالبنك الاسلامي يقوم بشراء بضاعة مع دفع العاجل لثمنها للشريك في شكل تقديم على الحساب على ان تسلم السلعة او البضاعة (المسلم فيه) لأجل مسمى .[1] وتتمثل اهميته في النقاط التالية :[2]

– توفير السيولة مقدما للمزارعين مما يمكنهم من الانتاج وتحقيق الامن الغذائي
– تقليل اثار التضخم وترشيد تكاليف الانتاج
– انتاج زيادة في فرص العمل مما يخدم التنمية الاقتصادية
– تمكين المستفيد من القرض من تحسين مستوى دخله وتغطية الغرض الاستهلاكي

3/– الاستصناع : هو عقد مبيع في الذمة وشرط عمله على الصانع ،او هو بيع عين شرط فيه العمل مثل استصنع الرجل آنية نحاسية . وعرف بأنه هو عقد مقاولة مع اهل الصنعة على ان يعملوا شيئا ومثال ذلك لو اراد صياد ان يصنع زورقا يطلب من النجار صناعة زورق او سفينة يحدد طولها وعرضها وأوصافها اللازمة وقبول النجار لهذا العقد . كما يعرف الإستصناع بأنه عقد مقاولة بمقتضاه يطلب الطرف الاول المسمى بالمستصنع والمتمثل في البنك صنع السلعة او تأدية عمل ما وذلك مقابل اجر يدفعه بصفة لأجل ويمكن لهذا العقد تمويل المؤسسات الصناعية والحرفية .[3]

---

[1] فلة بن زاوي ، **دور البنوك الاسلامية في تعبئة الموارد المالية للتنمية الاقتصادية – دراسة حالة بنك فيصل الاسلامي السوداني (2008–2013)**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة ام الباقي – الجزائر ،السنة الجامعية 2015/2014،ص 66.

[2] زكريا عزري ، زوبير بوقرة ، ص:33.

[3] بربار نور الدين ، **محاضرات في مقياس المصرفية الاسلامية** ، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر مالية وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابن خلدون تيارت ، السنة الجامعية : 2020 / 2021، ص 80.

وتتجلى اهميته في النقاط التالية:

- يعتبر الاستصناع وسيلة لحث صغار المنتجين والصناع على الانتاج
- عمليات الاستصناع تحريك لعجلة الاقتصاد الوطني من خلال انشاء مشروعات جديدة
- يساهم الاستصناع في توظيف اموال البنك وكذلك الحصول على تدفق نقدي منتظم
- تشارك البنوك بعقد الاستصناع في التنمية الصناعية والعقارية والعمرانية بصفة عامة

4/- الاجارة " التأجير التمويلي " :الاجارة التشغيلية وتتمثل في شراء المصرف للأصول القابلة لتأجير وتأجيرها لجهات آخري لتشغيلها او الانتفاع بها في مدة محددة وبإيجار يتفق عليه ،ويستخدم هذا الاسلوب في الاصول ذات القيم المرتفعة التي قد يعجز المستأجر عن اقتنائها او يلزم وقت طويل لإنتاجها مثل السفن والطائرات والمعدات الثقيلة والأجهزة الطبية وكذلك وسائط النقل مثل تأجير السيارات الصغيرة والحافلات او الشاحنات او معدات البناء والإنشاء وتأجير العقارات المملوكة للمصارف او قد تشترك مع الغير منذ البداية في انشاء الابنية بغرض تأجيرها تأجيرا تشغيليا غير مرتبط بخيار التمليك .

الاجارة التملكية او الاجارة المنتهية بالتمليك وهي الصيغة السائدة في المصارف الاسلامية وتتمثل في عقد ايجار مع وعد بالبيع بمبلغ رمزي في نهاية مدة الايجار وذلك بعد سداد جميع اقساط الايجار المتفق عليها والواقع ان المصرف هنا يقوم بشراء اصول معينة يحددها المستأجر الذي يلتزم باستئجارها لسنوات معينة ثم تؤول له ملكية الاصول بالكامل ونقل الملكية من المؤجر الى المستأجر عند نهاية المدة . [1] وتتمثل اهميتها في النقاط التالية :[2]

- التغلب على مشكلة ارتفاع اسعار وسائل الانتاج وارتفاع اسعار الفائدة
- تطوير الائتمان وتحويله من الائتمان قصير الاجل الى ائتمان متوسط وطويل الاجل
- مواجهة نقص رؤوس الاموال للعملاء
- يوفر التمويل التأجيري للبنك مجالا خصبا لاستثمار أمواله بعوائد مجزية

[1] أمينة غراف ، مرجع سابق ، ص ص:93-94.

[2] عبد الحليم عمار غربي ، **مصادر واستخدامات الاموال في البنوك الاسلامية** ، دار ابي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة ،حماة، سوريا ،2013 ، ص:437

5/- **البيع بالتقسيط او البيع لأجل:** يطلق على البيع الى اجل معلوم ويعنى ان يقوم بتسليم البضاعة المتفق عليها لعميله في الحال مقابل تأجير سداد الثمن الى وقت محدد و يشترط في ذلك ان يكون التأجيل لكل ثمن البضاعة او لجزء من الثمن وعادة ما يتم سداد الجزء المؤجل من ثمن البضاعة على دفعات او اقساط وقد اجاز جمهور العلماء ان تباع السلعة لأجل استناد لقوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا لا تأكل اموالكم بينكم بالباطل إلا ان تكون تجارة عن تراض منكم "*كما ورد عن الرسول ﷺ انه قال "ثلاثة فيهن البركة ،البيع لآجل ،المقارضة وأخلاط البر بالشعير للبيت لا للبيع "[1] وتتمثل أهمية هذه الطريقة في النقاط التالية:[2]

- يتيح البيع بالتقسيط لذوي الدخل المحدود شراء كثير من السلع الاستهلاكية معمرة
- يتيح البيع بالتقسيط للبنك ان يستثمر امواله خاصة خلال فترة الركود الاقتصادي
- يتيح البيع بالتقسيط للمؤسسات الاقتصادية تنشيط السلع من ركود الطلب على انتاجها
- يؤدي البيع بالتقسيط الى زيادة المبيعات والأرباح في الصناعات التي تنتهجه

المطلب الثالث : أساليب التمويل عن طريق المشاركات

تتعدد وتتنوع اساليب التمويل الاسلامي نقتصر ضمن هذا المطلب على عرض تلك المرتبطة بأسلوب المشاركات ومنها نقدم على سبيل الذكر لا الحصر الاساليب التالية:

1/- المضاربة : هي عملية استثمارية تقوم على اتفاق بين الطرفين هما صاحب راس المال والمضارب او العامل هو الطرف المكلف باستثمار المال ،حيث يتفق الطرفان معا على مقاسمة ما وقد يتحقق من ربح من عملية الاستثمار بنسب معينة فيما بينهما وفي حالة الخسارة ان حدثت فيتحملها صاحب راس المال . [3] وتعرف كذلك بأنها عقد بين طرفين احدهما رب المال وهو الذي يشارك بماله والأخر يأخذ دوره المضارب بهذه الاموال فيشارك بعمله و خبرته فإذا تحققت الارباح يتم تقاسمها بناءا على ما تم عليه

[1] محمد شيخون ،**المصارف الاسلامية** ، دار وائل للنشر ،عمان ،الطبعة الاولى ، 2020 ،ص:146

[2] زكريا عزري ،زوبير بوقرة ،مرجع سابق ،ص:34

[3] اوصالح عبد الحليم ، **محاضرات في مقياس الصيرفة الاسلامية** ، مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص :اقتصاد نقدي وبنكي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة ،السنة الجامعية 2017/ 2018 ،ص 20.

الاتفاق بينهما اما الخسارة فتقع على رب المال اذا لم يكن هناك تعد او تقصير من المضارب الذي يخسر جهده وعمله .و تتمثل اهميتها في النقاط التالية:[1]

- تحقيق التكامل بين عناصر الانتاج
- معالجة المشاكل الاقتصادية من ركود وتضخم وسوء توزيع الثروة
- تساهم في مساعدة وحث وحدات مختلفة من الناس على العمل كالمهنيين
- تساعد البنك على توسيع قاعدة العملاء لتشمل اصحاب المهن الحرة والحرفيين

2/- المشاركة : يعرف احد الباحثين المشاركة بأنها ما وقع فيه الاشتراك بمقتضى عقد بين اثنين او اكثر على القيام بعمل او نشاط استثماري وفق مقاصد الشرع الاسلامي يشتركان فيه بأموالهما وإعمالهما او بالمال من احد الطرفين والعمل من الطرف الاخر وما ربحاه او حصلاه من الثمر او الزرع من بينهما على ما شرطاه وما غرماه فبحسب راس المال ان كان من الجانبين او بالمال من جانب والعمل من الطرف الأخر . والمشاركة تعتبر من افضل اساليب التمويل التي تقوم بها البنوك الاسلامية حيث يقوم فيها العميل بالمشاركة بنسبة في رأس المال والأمر الاساسي فيها ان العميل يقوم كذلك بالمشاركة بعمله وخبرته اما النسبة المتبقية من راس المال فيساهم بها البنك . [2] وتتمثل اهميتها في النقاط التالية:

- حشد الموارد الاقتصادية وتأسيس المشروعات الانتاجية وارتفاع فرص التشغيل
- توزيع المخاطر بين الممولين
- توفير الجهود بسبب توزيع المسؤوليات بين الشركاء
- حصول البنك على ارباح حسب نسبة التوزيع المتفق عليها [3]

3/- المزارعة : هي عبارة عن دفع من مالكها الى من يزرعها او يعمل عليها و يقومان باقتسام الزرع بينهما وتعتبر عقد شركة حيث يقدم احد الشريكين مالا او احد عناصر الانتاج وهي الارض بينما يقدم الشريك الاخر العمل في الارض

---

[1] زكريا عزري ،زوبير بوقرة ،مرجع سابق ، ص ص:14،35.

[2] قادري محمد الطاهر ،جعيد البشير ، مرجع سابق ، ص 14 .

[3] زكريا عزري ، زوبير بوقرة ، مرجع سابق ، ص:35

كما يمكننا اعطاء تعريف اخر للمزارعة ونقول عنها انها عقد مشاركة بين مالك الارض والعامل فيها على استثمار الارض بالزراعة *ويكون الناتج مشتركا حسب حصة كل واحد منهم لمدة زمنية معينة وقد تكون الارض والبذور من المالك والعمل من المزارع وقد تكون الارض فقط من المالك* والبذور والعمل من المزارع [1]

4/- المغارسة : هي قيام شخص او عامل بغراسة ارض بأشجار لحساب صاحبها حتى اذا اصبح ذلك الشجر منتجا اخذ العامل جزء من الشجرة كأجر له على عمله لذلك هي نوع من الاجارة ويمكن للبنك الاسلامي تطبيق هذه الصيغة بحيث يقوم بشراء اراضي ثم يمنحها لمن يعمل فيها على سبيل المغارسة او ان يقوم البنك بدور العامل حيث يقوم بالعمل على اراضي الغير على سبيل المغارسة وذلك باستخدام اجراء يكونون تحت مسؤولية البنك الاسلامي.[2]

5/- المساقاة : عرفها الفقهاء بتعاريف مختلفة كل حسب رؤيته لهذا النوع من التعامل في الاقتصاد الاسلامي وهم فريقان فريق يرى ان المسقاة تنعقد شراكة ابتداء وفريق اخر يرى انها تنعقد اجارة في بدايتها وشراكة في نهايتها او فيها شبه بالإجارة والشراكة ولن يخرج الفريقان ولن يخرج الفريقان وان اختلفت اراءهما عن حقيقة كون هذه المعاملة فيها اشتراك بين عنصرين الانتاج والعمل من قبل المساقي واصل النماء المتمثل بالأصول المثمرة او الزروع المستغلة عند العجز والضرورة تجوز المساقاة فيها على شرط بيان حصة كل طرف من طرفي العملية الانتاجية عند العقد كالنصف او الربع او الثلث .

وتعرف المساقاة بأنها دفع الرجل شجرة الى أخر ليقوم بسقيه وعمل سائر ما يحتاج اليه بجزء معلوم له من ثمرة فهى اذا عقد بين صاحب الشجر مع عامل أخر يقوم بسقيها ومراعاتها على ان يتقاسما الثمار بينهما بنسب متفق عليها وعرفت ايضا :بأنها عقد بين اثنين على القيام بمؤونة شجر او نبات بجزء من غلته [3].

---

[1] سارة بن حيزية ، **اساسيات الصيرفة الاسلامية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في علوم التسيير ، تخصص: مالية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي ،السنة الجامعية2012/2011،ص:77

[2] سمير حليتم ،مرجع سابق ، ص:41

[3] بربار نور الدين ،مرجع سابق ، ص ص :61- 62

المطلب الرابع : صكوك الصناديق الاستثمارية وأسلوب القرض الحسن

سنتناول في هذا المطلب أسلوب تمويلي جد مهم في المصارف الاسلامية هو أسلوب الصكوك الاستثمارية في الجزء الأول ، ونتناول في الجزء الثاني القرض الحسن كأحد الآليات التمويلية المستخدمة في البنوك الاسلامية للموازنة بين الاساليب الربحية والأساليب الخيرية التي تخدم المجتمع الاسلامي .

1/- صكوك الصناديق الاستثمارية: يعرف الصندوق الاستثماري انه تجميع الاموال عبر الاكتتاب في صكوكه بغرض استثمارها في مجال استثماري معرف بدقة في نشرة الاصدار وتعدد مجالات استخدامها حيث يمكن ان تشمل كافة فروع الاقتصاد وبطبع منها المجالات المالية

تصدر الصناديق بآجال وأحجام معينة (الصناديق المغلقة) او بآجال وأحجام غي محددة (الصناديق المفتوحة) تكيف شرعا على اساس صيغة المضاربة المقيد ة وهذه الصناديق تمثل الصيغة الام لكل انواع الصكوك الأخرى التي يتم تداولها في سوق النقد الاسلامي [1]

أهمية صكوك الصناديق الاستثمارية:

تتمثل اهمية صكوك الصناديق الاستثمارية ما يلي:[2]

-تضمن اتجاه ارباب الاموال الى تحمل مخاطر العمل الاستثماري مباشرة وانصراف رغباتهم عن توسيط المصارف لعزل المخاطرة

-لما كان الهدف هو رفع بلوة الربا عن مجتمعاتنا الاسلامية ‘فبأي وسيلة تحقق الهدف فهذا امر حسن وأمر لا يستهان بيه من هنا فالصناديق الاستثمارية بالغة الاهمية في مرحلة تطورنا الحالية

-لا ريب ان للصناديق الاستثمارية اهمية بالغة في المجال المصرفي لأنها تمثل اول تذوق للبنك الربوي للعمل المصرفي الاسلامي يستطيع من خلاله انشاء صندوق استثماري ان يختبر حقيقة ما ندعي من ان المسلمين دائما يفضلون الحلال عن الحرام

[1] بريش عبد القادر ،خلدون زينب ، **الابتكار المالي وأهميته في تحقيق كفاءة فعالية اداء البنوك الاسلامية** ، مجلة الاقتصاد والمالية ، العدد رقم 03،2016،جامعة البويرة – الجزائر ،ص ص:38-39.

[2] سارة بن حيزية ،مرجع سابق ،ص:41

ويتعرف على طبيعة المعاملات المنضبطة شرعيا ويذوب الجليد بينه وبين فكرة العمل المصرفي اللاربوي

-لهذه الصناديق اهمية في نقل راس المال بين المجتمعات الاسلامية لذلك الانتقال العظيم لراس المال لغرض الاستثمار في العقدين الماضيين انما كان بصفة اساسية باستخدام صيغة صناديق الاستثمارية فهذه الاستثمارات الاجنبية في دول شرق اسيا والصين التى تدل الاحصاءات على انها تقارب 400 مليار دولار انما جرى استقطابها من ملايين المستثمرين عن طريق صناديق الاستثمار المتنوعة والمتخصصة

انواع صكوك الصناديق الاستثمارية :

تنقسم الصناديق الاستثمارية الى عدة اقسام وهي :

1-صناديق الاسهم الاسلامية :

يمكن تعريف صناديق الاسهم الاسلامية على انها تلك الصناديق التي يقوم استثمار الاموال فيها على شكل شركة مساهمة مشتركة حيث يتم تحصيل الارباح فيها من بيع وشراء الاسهم عند زيادة اسعارها كما تحصل على الارباح ايضا من عوائد الاسهم المستثمر فيها وجاءت هذه الصناديق استجابة لرغبات المسلمين الملتزمين الذين يحرصون على الدخل المباح الذي احلة الله تعالى حيث تتمثل مبادئ عملها في ما يلي [1]:

-اختيار الشركات التى يكون اساس نشاطها مباحا فلا يستثمر الصندوق في البنوك الربوية او الشركات التى تمارس نشاطها في انتاج المواد المحرمة .

- ان يقوم الصندوق بحساب ما دخل على الشركات التى تكون اسهمها في الصندوق من ايرادات محرمة مثل الفوائد المصرفية ثم يقوم باستبعادها من الدخل الذي يحصل عليه المستثمر في الصندوق.

- ان يتقيد مدير الصندوق بشروط صحة البيع فلا يشتري اسهم شركة تكون اصولها من الديون او النقود.

- عدم ممارسة عمليات غير جائزة مثل ما يسمى بالبيع القصير للأسهم او ان يشتري الخيارات المالية او الاسهم الممتازة.

[1] نزيه عبد المقصود محمد المبروك، صناديق الاستثمار بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي ، دار الفكر الجامعي للنشر ، الاسكندرية ،1999،ص ص :107-108

2-صناديق السلع:

وهي صناديق يتمثل نشاطها الاساسي في شراء السلع بالنقد ثم بيعها بالأجل ففي هذا النوع من الصناديق يتم استخدام الاموال المكتتبة في شراء السلع المختلفة من اجل اعادة بيعها وتشكل ارباح هذا البيع دخل الصندوق والذي يوزع على المكتتبين بنظام النسب ويتم استخدام عقود البيوع المختلفة في تداول السلع مثل بيع المرابحة والسلم والاستصناع.

وحتى تتوافق صناديق السلع مع احكام الشريعة الاسلامية فان هناك عدد من الضوابط التى يجب مراعاتها والتى تتمثل في:[1]

-ان تقتصر على السلع المباحة وتلك التى يجوز شراؤها بالنقد وبيعها بالأجل ،ويمكن ان تعمل صناديق السلع بصيغة البيع الاجل او المرابحة او السلم وكل هذه الصيغ قابلة للتطبيق في اسواق السلع العالمية .

-ان تكون عمليات الشراء والبيع حقيقة بحيث يقع البيع على سلعة موجودة فعلا ويتحقق للطرفين القبض الذي هو اساس صحة البيع .

- يجب تحديد سعر السلعة لكلا الجانبين فإذا لم يتحدد سعر السلعة او ترك لأي حدث غير محدد لا يعتبر البيع جائزا .

-3 صناديق التأجير:

هي صناديق تقوم باستخدام الاموال المكتتبة في شراء الاصول وتأجيرها لمدة طويلة الى العملاء ذوي الملاءة بحيث تولد دخلا مستقرا على الاستثمار وتبقى ملكية هذه الاصول للصندوق ويتم تحصيل الايجارات من المستأجرين او المستخدمين للأصول وهذه الايجارات تعد مصدر الدخل للصندوق وتوزع بالنسب على ألمكتتبين ويحصل كل مكتتب على شهادة تضمن وتحدد نسبة ملكيته في الصندوق ، وتسمى هذه الشهادات "صكوك" وهذه الصكوك تكون قابلة لتداول ويمكن بيعها او شرائها بالمصارف ،ومن يشتري هذه الصكوك يحل محل البائعيين في احتفاظه بنسبة الملكية لأصول المشتراة وتكون عليه كل الالتزامات وله كل الحقوق التى كانت لمالكها الاول وتحدد اسعار هذه الصكوك على اساس قوي العرض والطلب في السوق المالي[2].

[1] نفس المرجع ،ص:109

[2] سارة بن حيزية ، مرجع سابق ، ص:45[2]

2/- القرض الحسن : يعرف القرض الحسن على انه عقد بين طرفين احدهما المقرض والأخر المقترض ،يتم بموجبه دفع مال مملوك الى المقترض على انه يقوم الاخير برده اورد مثله الى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما .

فالقرض الحسن عقد يختلف عن القرض الربوي الذي تمنحه البنوك التقليدية للمقترضين اذا يحصل من خلاله طالب التمويل على مبلغ من المصرف الاسلامي على ان يرده او يرد ما يماثله دون ان يمنح زيادة لأنها تعتبر من الربا المنهي عنه ،غير انه يحوز للمصرف ان يأخذ مقابلا عن التكاليف الادارية الفعلية شرط ان لا تكون نسبة من اصل القرض او زيادة مقابل لأجل . [1] والقرض الحسن هو القرض بدون فائدة وهو عقد من عقود المصارف الاسلامية حيث تقوم به أغراض انسانية او خيرية على ان يتم السداد خلال فترة تجدد من قبل الطرفين ودون ان يحدد المصرف الاسلامي على اي ارباح نظيرة هذا القرض وان كان بعض المصارف الاسلامية تأخذ بعض المصارف الادارية البسيطة إلا ان الاساس فيه عدم استغلال حاجة الفرد للمال. [2] وتتمثل اهميته على وجه العموم في النقاط التالية: [3]

- تسيير وتخفيف اعسار العملاء وترويج نشاطهم
- تحقيق وإعلاء قيم التكافل الاجتماعي بين افراد المجتمع
- انتاج زيادة في فرص العمل مما يخدم التنمية الاقتصادية
- تمكين المستفيد من القرض من تحسين مستوى دخله وتغطية الغرض الاستهلاكي

[1] زكريا عزوزي ،زوبير بوقرة ،مرجع سابق ، ص:،34،32.

[2] مركان محمد البشير ،**محضرات في الصيرفة الاسلامية** ،موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي،المركز الجامعي تسمسيلت،2020/2019 ،ص:11.

[3] عبد الحليم عمار غربي ، **مرجع سابق** ،ص:380 ,

خلاصة الفصل الأول :

ان المصارف الاسلامية هي مؤسسات مالية نقدية تلتزم في جميع اعمالها ،بمبادئ الشريعة الاسلامية من أجل تحقيق توزيع عادل للثروة من خصائصها الرئيسية المتميزة مساهمتها بشكل فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية فهى لا تستهدف فقط تعظم الربح كما الحال في سائر المصارف الاخرى بل تلتزم بمراعاة ما يعود على المجتمع من منافع وما يلحق بيه من ضرر نتيجة لمزاولة انشطتها المختلفة فتسعى لتحقيق اكبر نفع ممكن حيث انها تتقيد في وظائفها وأهدافها بقواعد شرعية اسلامية في المعاملات المالية والمدنية وحتى تقوم البنوك الاسلامية بممارسة نشاطها وبفعالية كاملة يجب ان يتوفر لديها كما هائلا من الموارد المالية النقدية والتى يتم تحصيلها من مصادر مختلفة.

كما نستنتج ان البنك الاسلامي امامه العديد من اساليب التمويل التى يمكن ان يستخدمها كبدائل عن اسلوب الاقراض بفائدة الذي تمارسه البنوك التقليدية فالبنك الاسلامي يمكن ان يكون مضاربا او مشاركا وذلك بالنسبة لكل من الاستثمارات طويلة وقصيرة ومتوسطة الاجل ،وفي جميع انواع النشاط الاقتصادي كما يمكنه ان يكون تاجرا من خلال قيامه بعمليات البيع المختلفة من مرابحة ،السلم والبيع بالتقسيط والبيع التأجيري وذلك دائما في اطار الشريعة الاسلامية .

الفصل الثاني : الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية

تمهيد:

شهدت الصيرفة الاسلامية قبولا كبيرا من قبل المودعين و المستثمرين الذين يرغبوا في التعامل مع المصارف وفق احكام الشريعة الاسلامية و نظرا لدورها البارز في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فانه تحتم على هذه البلدان اعادة التفكير في تطوير انظمتها المصرفية للتجارب مع هذا النوع من التمويل ومحاولة تحويلها الى استخدام الصيرفة الاسلامية والجزائر كغيرها من بلدان العالم تسعى لاستخدام هذا النوع من التمويل خاصة في ظل الظروف الصعبة التى تمر بها والأزمة المالية التى تكاد تعصف بها .

وهذا ما ادى الى ظهور مجموعة من الاصوات التى تنادي بتطبيق النظام المالى الاسلامي الذي يقوم على الضوابط والقواعد المستمدة من الشريعة الاسلامية والتى تستبعد المعاملات القائمة على الفائدة الربوية والمجازفات في تنظيم اعمالها التمويلية لتحقيق التوازن بين دائرتي الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي ,ما يؤدي في الاخير في محافظة على الاستقرار وتحقيق النمو الاقتصادي .

المبحث الاول:الصيرفة الاسلامية بالجزائر

ينتظر قطاع الصيرفة الاسلامية بالجزائر اقرار التشريعات التى يحتاج اليها من البنك المركزي لتنظيم عمله في السوق ,لتوسيع انشطته ومنتجاته وتعتبر البنوك الاسلامية في الجزائر حديثة العهد نسبيا مقارنة مع البنوك الاخرى وهذا لم يمنع البنوك التى تقدم منتجات اسلامية من تحقيق ربحية مرتفعة مقارنة في السوق المصرفية الجزائرية محدودة وهامشية مقابل البنوك التقليدية التى تكاد تسيطر على السوق المصرفية في الجزائر وخاصة القطاع العمومي حيث لا يجوز القطاع الخاص منها سوى على 12% وتبقى الحصيلة الاجمالية للبلاد من المصارف الاسلامية .

المطلب الاول:نظام الصيرفة الاسلامية في التشريع الجزائري.

كرس المشرع الجزائري من خلال النظام رقم 18- 02 المؤرخ في 4 11 2018 قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية و في 15 3 2020 تم الغاء هذا النظام وأصدر المشرع صراحتا .نظام الصيرفة الاسلامية من خلال النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية .

مفهوم نظام الصيرفة الاسلامية : سنعرض تطور مفهوم الصيرفة الاسلامية وفقا للنصين التنظيمين الذين اهتما بهذا الموضوع وهم النظام 18-02 والنظام 20-02 الاول اعطاها اسم الصيرفة التشاركية والثاني اعطاها اسم الصيرفة الاسلامية[1].

1-**مفهوم الصيرفة التشاركية :** تعد العمليات المتعلقة با لصيرفة التشاركية على انها العمليات التى تقوم لها المصارف والمؤسسات المالية التى تندرج ضمن فئات العمليات المذكورة في المواد 66 الى 69 من الامر 11-03 والمتمثلة في عمليات تلقى الاموال وعمليات توظيف الاموال وعمليات التمويل و الاستثمار التى لا يترتب عنها تحصيل او تسديد الفوائد وتخص هذه العمليات على الخصوص : المرابحة ,المشاركة ,المضاربة ,الاجارة ,الاستصناع ,السلم ,الودائع في حسابات الاستثمار .

ويتعين على البنك او المؤسسات المالية الراغبة في تقديم منتجات مالية تشاركية تقديم معلومات وافية دعما لطلب الترخيص المسبق من بنك الجزائر منها :

بطاقة وصفية للمنتج ,رأي مسؤول المطابقة للمصرف او المؤسسات المالية ,الاجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الادارية والمالية لشباك المالية التشاركية عن باقي انشطة المصرف او المؤسسة المالية كما يتعين على المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة وبعد حصولها على ترخيص مسبق من طرف بنك الجزائر الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة من طرف (**هيئة وطنية مؤهلة قانونا لذلك**) غير ان القانون لم ينص على الجهة المخولة لإنشاء هذه الهيئة لم يجد النظام طريقة للتطبيق لعدة اعتبارات.[2]

2- **مفهوم الصيرفة الاسلامية** :في مفهوم النظام 20-02 جاء كما يلي :

تعد عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الاسلامية كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل او تسديد الفوائد ويجب على هذه العمليات ان تكون مطابقة لأحكام المواد من 66 الى 69 من قانون النقد والقرض ومضمون هذه المواد هو استقبال الودائع من الجمهور, منح القروض وتسيير وسائل الدفع ,رغم ان هذا النظام جاء من اجل توطين الصيرفة الاسلامية وحددت المادة رقم 4 منه المنتجات التالية [3]:

[1] بربارنورالدين ، مرجع سابق ، ص 155 .

[2] عبد الكريم احمد قندوز , سفيان حمدة فغلول .الصناعة المالية الاسلامية بدول المغرب العربي :الواقع وتحديات الافاق ,درسات معهد التدريب وبناء القدرات ,صندوق النقد العربي ,العدد 1-2020 ابوظبي –الامارات , ص ص :28-29

[3] بربار نور الدين ،مرجع سابق ،ص ص :156-157

-**المرابحة** : هي عقد يقوم بموجبه البنك او المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة سواء كانت منقولة ,يملكها البنك او المؤسسة المالية بتكلفة اقتناعها مع اضافة هامش ربح متفق عليه مسبقا وفقا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين .

-**المشاركة** :هي عقد بين بنك او مؤسسة مالية وواحد او عدة اطراف بهدف المشاركة في رأسمال المؤسسة او في مشروع او في عمليات تجارية من اجل تحقيق ارباح .

-**المضاربة** :هي عقد يقوم بموجبه بنك او مؤسسة مالية المسمى مقرض الاموال رأسمال اللازم للمقاول الذي يقدم عمله في مشروع من اجل تحقيق ارباح .

-**الاجارة** :هي عقد ايجار يضع من خلاله البنك او المؤسسة المالية المسمى المؤجر تحت تصرف الزبون المسمى المستأجر ,وعلى اساس الايجار سلعة منقولة او غير منقولة يملكها البنك او المؤسسة المالية لفترة محددة مقابل تسديد ايجار يتم تحديده في العقد.

-**السلم:** هو عقد يقوم من خلاله البنك او المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة التى تسلم له اجلا من طرف زبونه مقابل الدفع الفوري والنقدي .

الاستصناع :هو عقد من العقود التى يتم بموجبها يتقدم العميل للمصرف بغرض تصنيع او بناء سلعة غير جاهزة حاليا بمواصفات معينة ويقوم المصرف بتلبيته رغبة العميل وتوفير تلك السلعة بعد تصنيعها وفق المواصفات المحددة من قبل العميل وهو من عقود البيوع[1]

المطلب الثاني :النظام المحاسبي البنكي في ظل النظام المحاسبي المالي .

1-مفهوم النظام المحاسبي المالي:

صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 فحسب المادة 03 من نفس القانون فان المحاسبة المالية نظام يقوم بتنظيم المعلومة المالية و ذلك بكتابة وتسجيل معلومات قاعدية بالأرقام وكذلك تقارير تعكس الصورة الحقيقية للحالة المالية والمادية للمؤسسة.

[1] مرابط سفيان ،الصكوك التشاركية وفقا لنظام بنك الجزائر 18-02 ،مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم السياسية ،تخصص:قانون خاص ،جامعة عبد الحميد بن بأديس ،مستغانم – الجزائر ،السنة الجامعية 2018-2019 ،ص:6

خصائص النظام المحاسبي البنكي :

تتميز محاسبة القطاع البنكي بعدة خصائص نذكر منها : [1]

-خضوع البنوك لتشريعات وقوانين تضعها الجنة المصرفية .

-الاتصالات من المراكز والوحدات لغرض اتمام العمليات الكثيرة جدا وتعقد شبكة المفاوضات مع تمركز المحاسبة في الادارة العامة .

-تتميز بعض الانشطة المصرفية بطول مدة معالجتها المحاسبية مثل الديون طويلة الاجل

-تؤدي بعض الانشطة والخدمات المصرفية الى تسجيلات ومعالجات محاسبية معقدة مثل :المشتقات المالية .

-اهمية العمليات خارج الميزانية التى تعطي فقط عمليات الالتزام العادية بل العمليات بالعملة الصعبة والأدوات المالية لأجل ايضا .

-مدونة الحسابات البنكية :

الزم المشرع الجزائري الكنايات بما فيها البنوك تطبيق النظام المحاسبي المالي ابتداء من جانفي 2010 حيث الغت المادة 07 من النظام رقم 09-04 النظام رقم 92-80 المؤرخ في 17 نوفمبر 1992 المتضمن مخطط الحسابات المصرفي وشملت المدونة الجديدة الاصناف التالية [2]:

الصنف 1: عمليات الخزينة وعمليات مابين البنوك

الصنف 2: حسابات العمليات مابين الزبائن

الصنف 3: حافظة الاوراق المالية وحسابات التسوية

الصنف 4: القيم الثابته

الصنف 5: رؤوس الاموال الخاصة والعناصر المماثلة

الصنف 6: الاعباء

الصنف 7: النواتج

الصنف 9: خارج الميزانية .

[1] مرازقة صالح ،بوهرين فتيحة ،كفاءة معايير المحاسبة الدولية –معايير التقارير المالية الدولية في الرقابة المصرفية ،الملتقى الوطنى حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية بالجزائر متطلبات التوافق والتطبيق بسوق اهراس ، 25-26 ماي 2013،ص ص :17-18.

[2] - محمد رياض دادي ،مرجع سابق ،ص:7.

2-القوائم المالية البنكية :

1- مفهوم القوائم المالية :هي المنتج النهائي للنظام المحاسبي المالي حيث تعتبر الاداة الرئيسية التى تمكن الكيانات من ايصال المعلومات الى اطراف معينة باستخدام معلومات ضرورية ملائمة لأغراض التقرير المالي وتساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة [1].

والقوائم المالية وسيلة لتعبير عن الوضعية المالية للكيان خلال فترة زمنية معينة حيث يلتزم كونه يدخل في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي بنشر خمسة كشوف مالية متمثلة في[2]:

-**قائمة المركز المالي** :تصف الميزانية عناصر الاصول والخصوم كل على حدى وتعرض بصورة منفصلة عناصر جارية وغير جارية لكليهما .

-**قائمة الدخل** : وتبرز ملخص الاعباء والمنتجات المنجزة من طرف الكيان خلال السنة المالية ويبرز النتيجة الصافية للكيان سواء كانت ربحا او خسارة .

-**قائمة التدفقات النقدية** :هي كشف يعطي مستخدمي الكشوف المالية اساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد السيولة ويظهر معلومات حول استخدام هذه السيولة ويمكن اعدادها بطريقة مباشرة و غير مباشرة .

-**قائمة حركة رؤوس الاموال** :تشكل هذه القائمة تحليلا للحركات التى اثرت في كل عنوان من العناوين التى تتألف منها رؤوس الاموال الخاصة بالكيان خلال سنة مالية .

-**الملاحق** :يتضمن ملحق الكشوف المالية معلومات سردية وملاحظات ذات اهمية تقيد في فهم العمليات الواردة في الكشوف المالية .

2-أهداف القوائم المالية : تتمثل اهداف القوائم المالية فما يلي [3]:

-القوائم المالية وسيلة اتصال بين الكيان ومختلف الاطراف ذات العلاقة والتى هى بحاجة الى معلومات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة .

-القوائم المالية وسيلة لتقييم اداء الكيان والحكم على كفاءته.

-تساعد القوائم المالية مختلف الاطراف في امس الحاجة للمعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات الرشيدة .

---

[1] قوادري محمد ،قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية ،مذكرة ماجستر ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،تخصص :محاسبة وجباية ،جامعة سعد دحلب البليدة –الجزائر ،2009-2010 ،ص ص :15-16 .

[2] محمد رياض دادي ،مرجع سابق ،ص:8

[3] قوادري محمد ، مرجع سابق ، ص8

3-**الخصائص النوعية للقوائم المالية** :وهي كتالي[1] :

-**القابلية للفهم** :ان تكون المعلومة مفهومة عند مستوى علمى مناسب لمستخدميها .

-**الملائمة**:يجب ان المعلومة المالية تناسب وتفيد وتشبع احتياجات مستخدمي القوائم المالية .

-**الموثوقية** :تكون المعلومة موثوقة اذا كانت صادقة وخالية من الاخطاء الهامة والتحيز.

-**القابلية للمقارنة**: تسمح لمستخدم القوائم المالية مقارنة معلوماتها عبر الزمن وعبر المنشات.

4-القوائم المالية البنكية :

كانت البنوك والمؤسسات المالية تعد قوائمها المالية وفقا للمخطط الوطني البنكي السابق الصادر في النظام 92-09 المؤرخ في 17 نوفمبر 1992 حيث شملت تلك القوائم :الميزانية وخارج الميزانية وجدول حسابات النتائج .

يهدف النظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 اكتوبر 2009 الى تحديد شروط اعداد ونشر القوائم المالية البنكية فحسب هذا النظام فان القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية تتكون من الميزانية ,خارج الميزانية ,حساب النتائج ,جدول تدفقات الخزينة ,تغير الاموال الخاصة ,الملحق , ويجب اعداد هذه القوائم وفقا للنماذج النمطية الملحقة بالنظام رقم 09-05[2] .

المطلب الثالث :علاقة البنك المركزي بالبنوك الاسلامية

تمثل البنوك الاسلامية احدى مكونات الجهاز المصرفي للدولة ينظمها قانون الدولة ويشرف عليها البنك المركزي فهى تخضع لرقابته وتلتزم بالقواعد والقرارات التى يقرها كما ان ممارسة البنوك لأنشطتها وفقا لقواعد وأسس النظام الاسلامي مع خضوعها للرقابة التقليدية من طرف البنك المركزي كان له بعض الاثار الايجابية والسلبية التى تتمثل في[3] :

[1] اوسرير منور ،،مجبر محمد ،اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية الملتقى الدولي الاول حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية تجارب وتطبيقات وآفاق 17-18 جانفي 2010 ،ص :3

[2] محمد رياض دادي ،مرجع سابق ،ص ص : 9-10

[3] محمد صالح الحناوي ،السيد عبد الفتاح عبد السلام ،،المؤسسات المالية ،البورصة والبنوك التجارية ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،مصر ،1998 ،ص ص :389-390 .

1- الاثار الايجابية في علاقة البنك المركزي بالبنوك الاسلامية :وهى كما يلي :

-البنك المركزي لا يتدخل اطلاقا في تحديد العوائد الموزعة على اصحاب الاستثمار في البنوك الاسلامية ,لان هذه العوائد محصلة نشاط التوظيف والاستثمار لتلك البنوك بالإضافة الى عدم تدخل البنك المركزي في تحديد هامش الربح في عمليات المرابحة لدى هذه البنوك وكذلك الامر بخصوص نسب توزيع الارباح في عمليات المضاربات والمشاركات .

-يسمح البنك المركزي للبنوك الاسلامية بحيازة البضائع والمعدات والعقارات احيانا وتملكها بفرض اعادة البيع وهذه العمليات هي محظورة بالنسبة للبنوك التقليدية .

تشترط البنوك المركزية على كافة البنوك العاملة داخل الدولة ايداع نسبة معينة من ودائع عملائها بالعملات الاجنبية لديها على ان تأخذ هذه البنوك فوائد عن هذه الودائع ونظرا لان البنوك الاسلامية لا تتعامل وفقا لأسعار الفائدة قام البنك المركزي باستبدال تلك العملية المصرفية بعملية مضاربة شرعية حيث تمثل البنوك الاسلامية فيها صاحب المال .

-تقوم بعض البنوك المركزية بتقديم تسهيلات عامة على شكل مضاربة للبنوك الاسلامية التى تعمل في نطاق اشرافها وتتعرض لمشكلة السيولة على ان تقوم البنوك بتأدية معدل الربح عن تلك الودائع للبنوك المركزية يعادل الربح المعلن عن مثل هذه الودائع لديها .

-بادرت بعض البنوك المركزية بوضع حد اقل لنسب السيولة المقررة في البنوك الاسلامية في مجال التوظيف والاستثمار .

هناك بعض البنوك المركزية التى صنعت بعض الوحدات المصرفية الاسلامية إلا انها بنوك استثمار وأعمال وذلك لإعفائها من بعض ادوات السياسة النقدية والائتمانية مثل نسبة الاحتياطي الاجباري .

2 – الاثار السلبية في علاقة البنك المركزي بالبنوك الاسلامية :

رغم وجود بعض الايجابيات في العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الاسلامية إلا ان هناك بعض السلبيات في هذه العلاقة نذكر منها[1] :

[1] نفس المرجع ،ص 391

-لا يوجد اختلاف بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية فيما يخص نسبة الاحتياطي النقدي على الحسابات الجارية ,ولكن المشكلة تكمن في نسبة الاحتياطي النقدي على الحسابات الاستثمارية فالأصل ان الاحتياطي النقدي هو احد ادوات السياسة النقدية التى تستعملها البنوك المركزية كحماية اموال المودعين وضمان ردها اليهم فالنسبة لحماية اموال المودعين في البنوك الاسلامية الامر مختلف ,فإذا كان هناك التزام على تلك البنوك اتجاه اصحاب الحسابات الجارية بضرورة ردها اليهم عند طلبها فان الامر ليس كذلك بالنسبة لحسابات الاستثمار وهذه الحسابات من عائد او من خسارة وهم متقلبون كامل المخاطر في هذا الشأن وبذلك فان تطبيق نسبة الاحتياطي النقدي يترتب عليه عدم استثمار هذه الاموال بالكامل ,اي تعطيل جانب من اموال المودعين عن الاستثمار على غير رغبتهم هذا في الوقت الذي تمثل فيه حسابات الاستثمار نسبة كبيرة من جملة ودائع البنوك الاسلامية مما يترتب عليه انخفاض العائد الموزع على تلك الحسابات في النهاية ولا يحدث مثل ذلك في البنوك التقليدية حيث تشكل الودائع تحت الطلب بدون فائدة بنسبة كبيرة من اجمال ودائعها ويمكن من خلال تلك النسبة تغطية الارصدة المقابلة للاحتياطي النقدي .

-تمثل الرقابة على الائتمان اهمية كبيرة لدى السلطات النقدية وذلك لما تحققه من توازن نقدي والحد من مشاكل ارتفاع الاسعار من خلال التأثير على عملية عرض النقد التى ينشأ جزء منها بصفة اساسية عن طريق الجهاز المصرفي نتيجة لمنح القروض التجارية وما يتبعها من تزايد مستمر في الودائع وتلجا البنوك المركزية الى وضع شروط الائتمان بحيث لا يتجاوز التمويل المقدم من البنك لقطاعات الاعمال المختلفة حدود نسبة معينة من اجمالى الموارد المتاحة للتوظيف فالبنوك الاسلامية ليست بحاجة الى هذا الاسلوب الرقابي لأنها تمنح قروضا تجارية ولكنها تستثمر استثمارا مباشرا وبذلك لا يحدث نشاطها إلا تأثير ضعيف على الكمية المعروضة من النقود ولكنها في الوقت نفسه تتأثر سلبيا عليها نظرا لعدم توافر بدائل شرعية لتوظيف واستثمار الجزء المتبقى من الموارد المتاحة للتوظيف ،يضاف الى ذلك تعارض هذه السياسة الائتمانية مع احكام الشريعة نظرا لما يترتب عليها من ضياع فرصة الربحية على اصحاب الوديعة .

–البنوك الاسلامية مثلها مثل بقية البنوك الاخرى ليس لديها مشكل في خضوعها لرقابة البنك المركزي وتقديمها بيانات بصفة دورية اليه ولكن المشكل انها ملزمة بإرسال بياناتها وحساباتها ومراكزها المالية وفقا لنتائج واستثمارات اعدت خصيصا ببيانات وبنود خاصة بالبنوك التقليدية ومما لاشك فيه ان هذا يمثل عائقا امام البنوك الاسلامية ويؤدي الى ازدواجية العمل داخل هذه البنوك .

–تقوم البنوك المركزية بدور المقرض الاخير للبنوك العاملة في الدولة عندا تحتاج الى السيولة او عندما تقوم الدولة بإتباع سياسة توسعية وترغب في زيادة التمويل المقدم من البنوك للعملاء ،وتقوم البنوك المركزية بتقاضي فوائد محددة سلفا من البنوك المقترضة والواضح ان البنوك الاسلامية لا يمكنها الاستفادة تمثل هذا الاسلوب ،مما يجعلها في وضع حساس بالنسبة للسيولة .

وأخيرا بالرغم من السمات المميزة لأنشطة وممارسات البنوك الاسلامية إلا انها تمثل احدى مكونات الجهاز ولذلك فلا مفر من خضوعها في عملياتها وأنشطتها من رقابة وفحص البنوك المركزية كبقية وحدات الجهاز المصرفي وهذه الرقابة لا تمثل مصدرا للقلق بالنسبة للبنوك الاسلامية ،بل انها مصدر لأمن وثقة المتعاملين مع هذه البنوك وكذلك مساهميها ولكن كل ما هو مطلوب وضع ضوابط ومعايير لعمليات الرقابة تتناسب مع طبيعة هذه البنوك وتتفق مع اساليبها وأدواتها المستمدة من احكام الشريعة الاسلامية [1].

المبحث الثاني :هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الاسلامية

تتميز البنوك الاسلامية بالإضافة الى الرقابة المصرفية التى يقوم بها البنك المركزي برقابة الشرعية التى تتكلف بها هيئة شرعية مستقلة تسمى هيئة الرقابة الشرعية ،حيث تشرف على الحفاظ على المناهج الذي يقوم عليه الصرف الاسلامي .

حيث تعتبر الرقابة الشرعية من الركائز التى ظهرت مع انشاء البنوك الاسلامية حيث تقوم على اخضاع كل معاملات هذه البنوك للرقابة قصد تحقق من تطبيق احكام وقواعد الشريعة الاسلامي.

[1] نفس المرجع ،ص :192

المطلب الاول:الرقابة الشرعية

الرقابة الشرعية هي متابعة وفحص وتحليل كافة الاعمال والتصرفات والسلوكيات التى يقوم بها الافراد والجماعات والمؤسسات والوحدات وغيره ،للتأكد من انها تتم وفقا لأحكام وقواعد الشريعة الاسلامية وذلك باستخدام الوسائل والأساليب الملائمة والمشروعة ،وبيان المخلفات والأخطاء وتصويبها فورا وتقديم التقارير الى جهات معنية متضمنة الملاحظات والنصائح والإرشادات وسبل التطوير الى الافضل "ان الرقابة الشرعية مفهوم مستحدث لهيكلة معينة وهذا المفهوم بحاجة الى تحديد معالمه وضبط حدوده وتقييد مفرداته للوقوف على المعنى المراد منه لا يختلط بغيره من المفاهيم المستخدمة .

1/ تعريف الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية :

عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية الرقابة الشرعية بأنها جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات ،يجوز ان يكون احد الاعضاء من غير الفقهاء على ان يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الاسلامية وله المام بفقه المعاملات ويعهد لهيئة الرقابة توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية وتكون فتواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة[1] .

الرقابة الشرعية هي متابعة وفحص وتحليل الانشطة والأعمال والتصرفات والعمليات التى تقوم بها المؤسسة للتأكد من انها تتم وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية وذلك باستخدامها الوسائل والأساليب الملائمة المشروعة مع بيان المخالفات والأخطاء وتصويبها ووضع البدائل المشروعة لها وتقديم التقارير الى الجهات المعنية متضمنة ايداء الرأي الشرعي والقرارات التوصيات والإرشادات لمراعاتها في الحاضر لتحقيق الكسب الحلال وكذلك في المستقبل بغرض التطوير الى الافضل[2] .

[1]بن زيطة محمد الامين ،دور الرقابة الشرعية في تحسين الاداء الماليى للمصارف الاسلامية –دراسة ميدانية –بفروع مصرف السلام ادرار و ورقلة ،مذكرة مقدمة لشهادة الماستر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص:مالية مؤسسة ،جامعة احمد دارية ،ادرار،السنة الجامعية :2019/2018 ،ص:6.

[2]احمد عبد العفو مصطفى العليات ، الرقابة الشرعية على اعمال المصارف الاسلامية ،مذكرة ماجستير ،كلية الشريعة الإسلامية تخصص:الفقه والتشريع،جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين ،سنة 2006 ،ص:46.

2/ **اهداف الرقابة الشرعية** :تتميز الرقابة الشرعية بمجموعة من الاهداف نذكر منها[1]:

-ان الهدف الرئيسى للرقابة الشرعية هو تحقيق التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية .

-ايجاد صيغ وعقود ونماذج معتمدة شرعا او تقديم البدائل الشرعية للتطبيقات غير المشروعة كلما كان ذلك ممكنا .

-استحداث منتجات تمويلية واستثمارية ومصرفية جديدة وتطوير البحث في الاقتصاد الاسلامي والعمل المصرفي الاسلامي.

-طمأنة جمهور المتعاملين مع المؤسسات المالية الاسلامية والأجهزة الرقابية على شرعية الانشطة والمعاملات التي تقدمها المؤسسة المالية الاسلامية .

3/ **مهام الرقابة الشرعية** :

ان مهام الرقابة الشرعية هي نفسها مهام ومسؤوليات هيئة الفتوى وفريق الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي بالمؤسسة المالية الاسلامية والتى تتلخص في ما يلي :

-مراجعة عقد تأسيس المؤسسة المالية ونظامها الاساسي ولوائح ونظم العمل والتأكيد من مطابقتها لأحكام الشريعة الاسلامية .

-ابداء الرأي الشرعي في معاملات المؤسسة والاستفسارات التى تحال الى الهيئة الشرعية من قبل مجلس الادارة او الجهاز التنفيذي او المدقق الشرعي او المتعاملين مع المؤسسة .

-مراجعة واعتماد نماذج العقود والاتفاقيات والعمليات العائدة لجميع معاملات المؤسسة والاشتراك في تعديل وتطوير النماذج المذكورة عند الاقتضاء.

-متابعة عمليات المؤسسة ومراجعة انشطتها من الناحية الشرعية والتحقق من ان المعاملات المبرمة كانت لمنتجات معتمدة من قبل الهيئة الشرعية .

-تقديم واقتراح الحلول الشرعية الممكنة لمشكلات المعاملات المالية التى تتفق مع مبادئ وأحكام الشريعة الاسلامية ،والمساهمة في ايجاد البدائل للمنتجات المخالفة لقواعد الشريعة

[1] مصطفى ابراهيم محمد مصطفى ،نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الاسلامية ،رسالة دكتوراه ،في الاقتصاد الاسلامي ،جامعة الازهر الشريف ،القاهرة ،2012 ،ص:37

-التأكد ممن توزيع الارباح وتحميل الخسائر طبقا للأحكام الشرعية .

-الاشراف على تجميع الفتاوى وإقرار ما يتم نشره منها باعتبارها مرجعا شرعيا ومستندا رسميا يتعين على المؤسسة التقييد بها وعدم مخالفة شئ منها.

-القيام بدور المحكم بين المؤسسة وعملائها عند الحاجة [1].

المطلب الثاني :هيئة الرقابة الشرعية .

1/ مفهوم هيئة الرقابة الشرعية :

عرفت بأنها كيان مستقل من المتخصصين في فقه المعاملات والتمويل الاسلامي ومن ذوي الخبرة في الاعمال المصرفية والمالية والقانونية بشكل عام تتكون من خمسة اعضاء على الاقل ثلاثة منهم متخصصين في الفقه الاسلامي وأصوله والاقتصاد الاسلامي والمعاملات المالية والمصرفية الاسلامية ،واثنان من ذوي الخبرة في الامور المصرفية والمالية والقانونية ولديهم المام بالمتطلبات الشرعية للصيرفة الاسلامية [2].

2/ انواع هيئات الرقابة الشرعية :

تنوعت هيئات الرقابة الشرعية الى اربعة انوع و هي [3]:

-هيئة الفتوى والرقابة الشرعية والتى تتولى النظر في المعاملات المصرفية والحكم عليها والأصل الزامية احكامها .

-جهاز الرقابة الشرعية الداخلي المتمثل بالمراقب الشرعي المقيم في المؤسسة المالية الاسلامية والتابع لسير العمل .

-الهيئة العليا للرقابة الشرعية التى تتبع غلبا البنك المركزي ،وتقوم بالإشراف على المصارف الاسلامية على مستوى الدولة بالتنسيق مع هيئات الرقابة الشرعية لكل مصرف وهي غير موجودة في الواقع العلمي ونرجو وجودها .

-شركات الاستشارات والرقابة الشرعية الخاصة والمقصود هنا التدقيق الشرعي الخارجي على المؤسسات المالية الاسلامية .

[1] نفس المرجع ،ص:38

[2] خلود أحمد طنش ،إبراهيم عبد الحليم عبادة ،استقلالية هيئات الرقابة الشرعية ودورها في تعزيز العمل المصرفي الاسلامي في ضوء معايير الحوكمة الصادرة عن ايوفي :دراسة تحليلية نقدية ،مجلة جامعة الشارقة ،دورية علمية محكمة ،الاردن ،المجلد 16،العدد2، ديسمبر2019 ،ص:625

[3] بربار نور الدين ،مرجع سابق ،ص ص: 139-140

3/ مواصفات هيئة الرقابة الشرعية وضمانات فاعليتها :

3-1/ مواصفات هيئة الرقابة الشرعية : ان يكون اعفاؤها من ذوي الكفاءات ومن المبرزين في ميدانى المعاملات المالية والاقتصاد الاسلامي .

3-2/ ضمانات فاعلية هيئة الرقابة الشرعية : وذلك بان تأتي اعضاء الهيئة باختيار من قبل الجمعية العمومية للبنك لا من مدير البنك مما يكسبهم قوة في اصدار الفتاوى الشرعية للبنك دون موارية او احراز مصلحة شخصية بالتقاء في منصب عضوية هيئة الرقابة الشرعية اضافة الى حضور جلسات مجلس الادارة والجمعية العمومية حتى يكونوا على الاطلاع على كل صغيرة وكبيرة تتعلق بتعاملات البنك مع ضرورة ان تكون فتاوى وآراء الهيئة ملزمة وواجبة لتنفيذ مع التنسيق الجاد والفعال بين هيئة الرقابة الشرعية في كل بنك اسلامي والهيئة العليا للفتوى و الرقابة الشرعية المنبثقة عن الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية

4/ مهام هيئة الرقابة الشرعية :

هناك العديد من المهام الموكلة لهيئة الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية لعل ابرزها :

-بيان حل او حرمة المعاملات التى تقوم بها المصارف الاسلامية لتطبيق الحلال منها وتجنب الحرام .

-تحفيز المصارف الاسلامية وكافة المتعاملين معها وغيرها على الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية حتى يعم الخير على المجتمع .

-الاطمئنان من ان النظم واللوائح الداخلية المختلفة قد اعدت طبقا لأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية والابتعاد عن كل ما يتعارض معها واعتباره باطلا ان وقع والدعوة الى محاسبة من يتعمد الاخلال بها .

-التأكد من ان انتقاء واختيار العاملين قد تم طبقا للمعايير الاسلامية حتى نضمن تطبيق احكام لمبادئ الشريعة الاسلامية وهذه المعايير تتعلق بالتكوين الشخصي والتأهيل العلمي والعملي لهم [1].

-التأكد من ان تصميم النظم والنماذج والسجلات والبطاقات وغيرها قد تم طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية ومعرفة المخالف وتعديله .

[1] عبد الصمد سعودي ،الصيرفة الاسلامية ،محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص :اقتصاد نقدي وبنكي ،جامعة محمد بوضياف المسيلة ،السنة الجامعية : 2019-2020،ص:20

-تحقيق المتابعة المستمرة والتدقيق والتحليل بما يضمن تنفيذ العمل طبقا لأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية وبيان المشكلات والصعوبات وسبل تذليلها .

-ويمكن اجمال هذه الاهداف في هدف عام وهو التأكد من الانشطة التى يقوم بها المصرف الاسلامي لا تخالف الشريعة الاسلامية يتطلب تحقيق ذلك بأن تكون قرارات وتوصيات هيئة الرقابة ملزمة [1].

5/ اهمية الرقابة الشرعية في البنوك الاسلامية :ترجع اهمية الرقابة الشرعية في البنوك الاسلامية لكوننا نعيش في زمن قلت فيه العقيدة والأمانة ،سواء بحسن النية اي في ظل تسارع الاحداث الاقتصادية او بسوء النية مثل الفساد وزاد فيه الحرص على كسب المال،سواء بالحلال ام بالحرام وإذا ما حدث وتم تبني كامل اجراءات تحرير القطاع المالي ،فان ظاهرة الاخطاء الشرعية تزيد اكثر ،بالإضافة الى عدم الاحاطة الكافية من قبل العاملين في البنك الاسلامي بقواعد المعاملات المالية الاسلامية ومهما كانت الاخطاء الشرعية فان البنوك الاسلامية تعتبر في خسارة لان العوائد المتأتية عن هذه العمليات اما ان يتم تحديدها فيتم تحويل عوائدها الى صندوق للتحويل اين يتم تصفيته في اعمال شرعية من دون ان يستفيد منه البنك الاسلامي ولو كانت الاستفادة معنوية ومنه فان البنك الاسلامي يخسر فرصة العوائد البديلة وهناك حالة اين قد تكون هناك اخطاء شرعية غير محددة ولم يتم اكتشافها فتضع البنك الاسلامي في مخاطر السمعة والرسالة المالية في مخاطر عدم المصداقية الامر الذي يهدد عدم استقرار الجهاز البنكي في الجزائر منه من كان لابد من وجود رقابة شرعية تعمل على تجنيب البنوك الاسلامية الوقوع في المخاطر الشرعية ويمكن ايجاز هذه الاهمية في النقاط المذكورة ادناه كما يلي[2]:

-الاساس الذي قامت عليه البنوك الاسلامية المعاصرة هو تقديم البديل الشرعي للبنوك الربوية غير المشروعة ولا يخفى على احد ان الرقابة الشرعية ضرورة حيوية للبنوك الاسلامية ،فهى الجهة التى تراقب وترصد سير عمل البنوك الاسلامية والتزامها وتطبيقها في معاملاتها للأحكام الشرعية .

-كثير من العاملين في البنوك الاسلامية ليست لديهم المعرفة الكافية بقواعد المعاملات الاسلامية .

[1] نفس المرجع ،ص:21

[2] بربار نور الدين ،مرجع سابق ،ص ص : 141-142

-العمليات المصرفية في الاستثمار والتمويل بالذات تحتاج الى رأي من هيئة الفتوى نظرا لتميز هذه العمليات بالتغير وعدم التكرار مع كل حالة او عملية او مشروع يموله المصرف ومن ثم فالعاملون في النشاط الاستثماري يجب ان يكونوا على اتصال مستمر مع الرقابة الشرعية لأنهم دائما بحاجة الى الفتوى في احداث ووقائع تواجههم اثناء عملهم

-وجود الرقابة الشرعية في البنك يعطيه الصبغة الشرعية ،كما يعطى وجود الرقابة ارتياحا لدى جمهور المتعاملين مع البنك وبالإجمال فان وجود الرقابة الشرعية في اي مؤسسة مالية اسلامية ،بنك ، بنك او غيره يمنحها الثقة والقوة والشرعية علما بان كل البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية في نظامها الداخلي وقوانينها الاساسية ،تشترط خضوع كل المعاملات المصرفية فيها للأحكام الشرعية ، وهذا يضفى عليها صفة القانونية بالإضافة الى الشرعية ولا بد ان يعلم ان القرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية تكون الزامية لإدارة البنك وموظفيه .

6/ مكونات الرقابة الشرعية :

تتكون الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية من هيئتين :هما هيئة الفتوى والتى تعني اساسا بإصدار الفتاوى وتقوم بالناحية النظرية ،وهيئة التدقيق الشرعي التى تعني اساسا بالناحية العلمية من خلال متابعة تنفيذ فتاوى هيئة الفتوى ولا تستغنى احدهما عن الاخرى لأسباب عدة منها [1]:

-ان دور هيئات الفتوى في معظم المصارف الاسلامية لا يتعدى دور الافتاء النظري الى القيام بالرقابة الفعلية على اعمال المصارف ولكن هل طبقت الفتوى كما صدرت من الهيئة ؟وهل يعرض على الهيئة كل ما يقوم به المصرف ؟ لذا نحن بحاجة الى الهيئة التدقيق التى تقوم بمتابعة تنفيذ الفتاوى وعرض جميع اعمال المصرف على هيئة الفتوى .

-مع تطور ونمو المصارف الاسلامية وتزايد اعمالها وتشعب انشطتها المصرفية والاستثمارية ،اصبح من غير اليسير على هيئات الفتوى والتى غالبا ما تكون غير متفرغة ان تطلع على جميع الاعمال والنشاطات وتقوم بنفسها بمتابعة مجريات التنفيذ ومدى التزام ادارة المصرف بتوجيهاتها وقراراتها لذلك كله من ضروريي وجود هيئة التدقيق الشرعي .

[1] بن زيطة محمد ،مرجع سابق ،ص8

المطلب الثالث :انشاء هيئة شرعية وطنية للإفتاء للصناعة المالية الاسلامية بالجزائر

بناء على احكام المادة رقم 14 من النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية ،تم اصدار من نظام من قبل المجلس الاسلامي الاعلى يحمل الرقم 20-01 صاد بتاريخ 01 افريل 2020 يتضمن انشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الاسلامية .

1-الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء للصناعة المالية الاسلامية :

هي هيئة وطنية اسست بموجب القرار رقم 20-01 الصادر بتاريخ 04/1 /2020 من قبل المجلس الاسلامي الاعلى ، ويعين اعضائها من قبل رئيس المجلس الاسلامي الاعلى من ضمن الحائزين على شهادة الدكتوراه في الفقه والشريعة او اي تخصص معادل على الاقل كما يجب ان يكون فقيها بالمعاملات المالية الاسلامية وان لا يكون اطارا او مسيرا او او مساهما في بنك ،تجتمع الهيئة بصفة دورية في كل ثلاثي او كلما دعت الضرورة ذلك بطلب من رئيسها او ثلثي الاعضاء .تتولى المهام المذكورة سابقا في المادة 02 من نفس المقرر وتمنح تراخيص لمزاولة نشاط المصرفية الاسلامية للبنوك والمؤسسات المالية التى تعتزم ممارسة هذا النشاط في الجزائر .

2-**مهام الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية *الاسلامية*** :تتمثل مهام هذه الهيئة في ما يلي :

-تقويم مدى مطابقة المنتجات التى تعرضها عليها الجهات الرسمية والبنوك والمؤسسات المالية المعتمدة لأحكام الشريعة الاسلامية وإصدار شهادة لذلك .

-إبداء الرأي الشرعي في أية منتجات مالية اخرى تعرض عليها ،ولاسيما في المجال التأمين التكافلي وسوق القيم المنقولة (البورصة) والتمويل الخيري (زكاة، وقف،صدقات).

-مراجعة عقود وصيغ التمويل ومختلف المعاملات المالية الاسلامية التى اعتمدتها هيئات الرقابة الشرعية للبنوك والمؤسسات المالية بخصوص مدى التزامها بالأحكام الشرعية [1].

[1] بربار نور الدين ،مرجع سابق ،ص:160

-ابداء الرأي في كل ما تراه مخالفا لأحكام الشريعة الاسلامية وتقديم التصويبات المناسبة بشأنها قبل اجازتها .

-دراسة ما تراه من المسائل المستجدة او الاشكالات التطبيقية التى تعترض سير المؤسسات المصرفية والمالية وتقديم الحلول المناسبة لها بما يتوافق مع احكام الشريعة[1].

المبحث الثالث : النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية

فرضت المصارف الاسلامية خدمتها ومنتجاتها في السوق المصرفية معتمدة على صيغ التمويل الخاضعة لأحكام الشريعة الاسلامية ،مستبعدة التعامل بالفوائد فارضة قاعدة تقاسم الارباح وتحمل الخسائر ،وتكمن قوة الصيرفة الاسلامية في استقرارها اوقات الازمات المالية وعدم تأثيرها بها رغم ان تلك الازمات مست كل الانظمة الاقتصادية وأثرت فيها تأثيرا كبيرا.

تشهد الصيرفة الاسلامية في الاونة الاخيرة نجاحا معتبرا ويتجلى ذلك في الانتشار الكبير للمصارف الاسلامية حتى في الدول الغربية ،ومن بين الطرق المنتهجة لتقديم خدمات ومنتجات مصرفية اسلامية هي النوافذ الاسلامية المتواجدة على مستوى البنوك .

المطلب الاول :النوافذ الاسلامية .

1/ **تعريف النوافذ الاسلامية** :تعددت التعاريف حول مفهوم النوافذ الاسلامية وهي كتالى :

-هي الفروع التى تنتمي الى البنوك وتمارس جميع الانشطة المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية[2] .

-يمكن ان تكون النافذة الاسلامية بحكم التعريف دائرة او قسم او حتى شركة تمويل منفصلة انشأتها مؤسسة مالية تقليدية تقدم منتجات وخدمات اسلامية للعملاء الذين يفضلون التمويل الاسلامي على التمويل التقليدي [3].

-وحدات تنظيمية تديرها البنوك التقليدية وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الاسلامية .

[1] نفس المرجع ، ص 161

[2] حسين حسن شحاته ،الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الاسلامية بالبنوك التقليدية ،مجلة الاقتصاد الاسلامي ،بنك دبي الاسلامي ،العدد 240.[2]33 ،ص2001 ،جوان ،الامارات

[3] سندس ريحان باهي ،مرجع سابق ،ص :43 .

-واطلب عليها ظاهرة النظام المزدوج اي النظام الذي يقدم فيه المصرف خدمات مصرفية اسلامية [1]

-عرف مجلس الخدمات المالية الاسلامية النوافذ الاسلامية بأنها جزء من مؤسسة مالية تقليدية تقوم باستثمار والتمويل بشكل يتوافق مع منهج الشرع الاسلامي وقد تكون وحدة متخصصة او فروعا في المؤسسة ولكنها لا تتمتع بالاستقلالية من الناحية القانونية[2] .

فهي تلك الاقسام التى تقدم خدمات الصرافة الاسلامية في البنوك التقليدية وتختلف طبيعة وشكل الخدمات المقدمة عبر النافذة الاسلامية من بنك تقليدي لأخر فمنها من يقدم من يقدم خدمات مصرفية اسلامية متكاملة للعملاء بدءا من الفروع وانتهاء بالخزينة ومنها من يقتصر

على تقديم خدمات مصرفية محددة كخدمات الاستثمار والتمويل كذلك يختلف موقع النافذة الاسلامية في الهيكل الادراي والتشغيلي من بنك لأخر على حسب اهميتها "فقد تكون تابعة في بعض البنوك لادراة التمويل او العمليات وقد تكون تابعة للرئيس التنفيذي وينظر اليها في الغالب على انها وحدة للمساندة وليست وحدة للأعمال وتزداد اهمية النافذة الاسلامية في البنك التقليدي كلما ازدادت شريحة عملائه المهتمين بهذا النوع من الخدمات الاسلامية[3].

2/ نشأة النوافذ الاسلامية :

ان فكرة انشاء ونوافذ للمعاملات الاسلامية التابعة للبنوك التقليدية تعود الى بداية ظهور المصارف الاسلامية وعندما بدأت فكرة انشاء المصارف الاسلامية تنتقل من الجانب النظري الى الواقع العلمي في مطلع السبعينات من القرن الماضي قامت بعض البنوك التقليدية بالتصدي لهذه المصارف ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها ولأساليب الاستثمارية التى تطبقها .

وعندما جاءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعض البنوك التقليدية باقتراح فتح وحدات تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الاسلامية ،إلا ان الاقتراح لم يصل الى حيز التطبيق

[1] نجيب سمير خريس ،النوافذ الاسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي اسلامي ،مجلة الزرقاء للبحوث و الدرسات الانسانية،المجلد 14 ،العدد 02 الاردن ،2014 ،ص: 148.

[2] خالد بن ابراهيم السليطى ،الاقتصاد و التمويل الاسلامي ، مجلة بيت المشورة ،العدد 11 اكتوبر 2019 ،قطر ،ص:161 .

[3] سمير حليتم ،افاق فتح نوافذ اسلامية في البنوك التجارية الجزائرية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص:ادارة مالية،جامعة محمد بوضياف –المسيلة- السنة الجامعية 2018/2017 ص: 46

إلا عندما ادركت البنوك التقليدية مدى الاقبال على البنوك الاسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الاسلامية عندها قررت بعض البنوك التقليدية خوض غمار هذه التجربة فقامت بإنشاء وحدات تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الاسلامية [1] .

وقد كان مصرف مصر في طليعة المصارف التقليدية التى اتجهت الى انشاء فروع تقدم خدمات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية ،حيث قام مصرف مصر في عام 1980 بإنشاء اول فرع يقدم الخدمات المصرفية الاسلامية وأطلق عليه اسم "فرع الحسين للمعاملات الاسلامية ".

وقد ادى تشجيع المصرف المركزي المصري لهذا الاتجاه الى قيام العديد من المصارف التقليدية ،هناك الى انشاء فروع تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الاسلامية الامر الذي ترتب عليه ارتفاع عدد الفروع الاسلامية التى تم الترخيص بإنشاء ها خلال عامي 1982/1981 الى خمس وثلاثين فرعا تتبع عددا من المصارف التقليدية كمصرف مصرف ومصرف التجارة والتنمية الوطني ومصرف النيل وغيرها ،كما اتخذت بعض هذه المصارف قرارا بإنشاء وحدات للخدمات الاسلامية بكل فرع من فروعها التقليدية التى تنشأ في المستقبل[2].

وفي المملكة العربية السعودية كان البنك الاهلي التجاري سبق في خوض غمار هذه التجربة حيث قام في عام 1987 م بإنشاء اول صندوق استثماري يعمل وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية وهو صندوق المتاجرة العالمية في السلع ،ثم تلى ذلك قيام المصرف بإنشاء اول فرع اسلامي وكان ذلك في عام 1990 ونظرا للإقبال المتزايد على هذه الفروع قام المصرف في عام 1992 بإنشاء ادارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التى تجاوز عددها ست وأربعون فرعا اسلاميا موزعة على مختلف مدن المملكة[3] .

[1] عبد اللطيف جناحي ،استراتيجية البنوك الاسلامية وأهدافها ،بحوث مختارة من المؤتمر العام الاول للبنوك الاسلامية ،الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ،2010،ص :227 .

[2] سمير مصطفى متولي ،فروع المعاملات الاسلامية مالها وما عليها ،مجلة البنوك الاسلامية ،الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ،مصر،العدد34 ،فيفري 1984 ،ص :21

[3] فوزي محيريق ،تنويع التمويل الاستثماري بآلية النوافذ والفروع التشاركية "الاسلامية في المصارف الجزائرية مع الاشارة لبنك ..ورقة بحثية مقدمة للملتقى العلمي السادس حول :بدائل النمو والتنويع الاقتصاد في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة 2-3 نوفمبر 2016 ، ص: 9

3/ اسباب نشأة النوافذ الاسلامية :

لقد تعددت الاراء حول الاسباب التى دعت العديد من البنوك التقليدية لإنشاء فروع تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الاسلامية وهذه الاسباب وان اختلف من مصرف لأخر إلا انه بشكل عام يمكن حصر اهمها فيما يلي[1] :

-رغبة المصارف التقليدية في تعظيم ارباحها وجذب المزيد من رؤوس الاموال الاسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق راس المال .

-تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الاسلامية ،حيث ان شريحة كبيرة من الافراد في كثير من المجتمعات الاسلامية تتحرج من التعامل مع المصارف الربوية .

-الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من المصارف الاسلامية .

-المحافظة على عملاء المصارف الربوية من النزوح الى المصارف الاسلامية .

-حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم المصرف عن هذا الميدان الجديد .

-سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على الفرع بالنسبة للسيطرة على مصرف مستقل هذا بالإضافة الى سهولة الاجراءات القانونية لإنشاء فرع بالنسبة لتأسيس مصرف جديد .

-بالإضافة الى الاسباب السابقة والتى ركزت بشكل اساسي في الجانب المادي و روح المنافسة إلا انه يجب عدم التقليل من الجانب العقائدي ،اذ ان بعض المصارف التقليدية يحركها في انشاء الفروع الاسلامية بصفة اساسية الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الاسلامي .

- بالنسبة للمصارف التقليدية في الدول العربية فان التزايد المستمر والكبير في اعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم ،للتعامل وفق نظام المصرفي الاسلامي هو السبب الرئيسي وراء انشاء تلك المصارف لفروع تتعامل وفق احكام الشريعة الاسلامية للاستفادة من اموال المسلمين هناك .

[1] علاء الدين رقيق ،النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية –دراسة بنك الخليج الجزائر ،مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاسلامية ،تخصص :معاملات مالية معاصرة ،معهد العلوم الاسلامية ،جامعة الوادي –الجزائر،السنة الجامعية 2018/2017 ص ص : 11-12 .

*** الاراء الاقتصادية حول النوافذ الاسلامية :** توجد ثلاثة اتجاهات اقتصادية حول الفروع الاسلامية يمكن توضيحها كما يلي[1] :

**** المؤيدون للنوافذ الاسلامية :***

يذهب اصحاب هذا الرأي الى ان انشاء المصارف التقليدية لنوافذ اسلامية يعتبر اعترافا عمليا منها بنجاح النظام المصرفي الاسلامي ،وان تلك الفروع تعتبر مكسبا ترويجيا للمصارف الاسلامية واعترافا بجدوى قيام وحدات مصرفية تعمل وفقا للمنهج الاسلامي ،ويرى اصحاب هذا الاتجاه انه يمكن التعامل مع الفروع الاسلامية التابعة للمصارف التقليدية بشرط التزام تلك الفروع بأحكام الشريعة الاسلامية في كافة معاملاتها .

**** المعارضون لنوافذ الاسلامية :***

ويعتبر اصحاب هذا الرأي ان الفروع الاسلامية لا تعدوا ان تكون واجهة شكلية ارادت بها المصارف التقليدية إلا تفوتها فرصة الفوز بحصة من سوق العمل المصرفي الاسلامي ،وأداة للسير مع متطلبات السوق دون ان يرتبط ذلك بقناعة بالمنهج الاسلامي وبتال يرى اصحاب هذا الرأي عدم جواز التعامل مع الفروع الاسلامية التابعة للمصارف التقليدية .

**** القائلون بالتعامل مع المصارف الاسلامية:***

يرى اصحاب هذا الاتجاه ان التعامل مع المصارف التقليدية يؤدي الى دعمها وإعانتها وفي ذلك اعانة للباطل إلا انه في حالة عدم وجود البديل الشرعي فان التعامل مع تلك الفروع يكون للضرورة .

4/ اهداف النوافذ الاسلامية :

يمكن اجمال اهم اهداف اقامة البنوك الاسلامية كما بينهما كثير من الباحثين بما يأتي[2] :

-العناية بمقاصد الشريعة في المال من اعمار الارض ،وتحقيق التوزيع الامثل للثروة حتى لا تكون بين الاغنياء .

-استبدال الحلال بالحرام في المعاملات المصرفية .

-توسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد .

---

[1] شوقي بورقبة ،الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية –دراسة تطبيقية مقارنة ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف ،الجزائرالسنة الجامعية 2012/2011 ،ص :12 .

[2] نجيب سمير خريس ،مرجع سابق ،ص ص 149- 150.

-اعادة النظام الاسلامي للحياة الاقتصادية .

-تحقيق الربح وفق منهج المشاركة ووفق التوجه الاسلامي .

-تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز عن طريق ايجاد فرص عدة للاستثمار وصيغ تتناسب مع الافراد والشركات .

-تحقيق تضامن فعلي بين اصحاب الفوائض المالية وأصحاب المشروعات المستخدمين لتلك الفوائض ،وذلك بربط عائد المودعين بنتائج توظيف الاموال لدى هؤلاء المستخدمين ربحا او خسارة وعدم قطع المخاطرة وإلقائها على طرف دون الاخر .

-تنمية القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها .

-مساعدة المتعاملين معها في اداء فريضة الزكاة على اموالهم ،والقيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذه الاهداف تبين ان البنك الاسلامي ليس بنكا تجاريا محضا بل هو بنك عقائدي ،وجزء من منظومة متكاملة هدفها تحقيق مصالح العباد في الدنيا والأخيرة ،من العدل ان تقوم هذه البنوك بخدمة العباد لا تعمل اصلا بأموالهم ، ولا شك ان النوافذ لا تسهم بتحقيق هذه الاهداف فهدفها الوحيد هو الربح ،بل للأسف طغت هذه الفلسفة الربوية حتى على البنوك الاسلامية ،وذلك ان الكثير من موظفيها كانوا جزءا من النظام المصرفي الربوي .

ووجود هذه النوافذ يقضي على جميع اهداف اقامة المصارف الاسلامية وتختزلها بهدف واحد هوا تحقيق اقصى ربح ممكن وهذا يتنافى مع خدمة المصلحة الاجتماعية وتحقيق اهداف الاسلام الاجتماعية والاقتصادية ولا يتوقع من لا يؤمن بالإسلام تشريعا للحياة ان يسعى الى اعمار الارض ،او العناية بمقاصد الشريعة او اعادة النظام الاسلامي مطبقا على ارض الواقع .

وتتنوع أهداف والدواعي للبنوك التي ترغب بفتح فروع اسلامية ومن هذه الاهداف ما يلي[1]:

-نجاح المصارف الاسلامية ادى الى فتح باب المنافسة بينها وبين المصارف التقليدية التى دخلت هذا السوق من اجل تحقيق ارباح وجذب الموارد .

[1] رقيق علاء الدين ،مرجع سابق ،ص :13 .

-محاولة جذب عملاء جدد للبنك بتطبيق هذه الاليات والمحافظة على عملاء البنك السابقين .

-اختيار تجربة المصارف الاسلامية وتقويمها من خلال انشاء فروع اسلامية في البنوك التقليدية .

-اتباع سياسة التدرج في التحويل من النظام المصرفي التقليدي الى النظام المصرفي الاسلامي .

5/خصائص النوافذ الاسلامية :

تتميز النوافذ الاسلامية ببعض الخصائص ومن اهمها ما يلي [1]:

-عمل النوافذ الاسلامية يراعي جميع انشطتها وخدماتها الجانب الشرعي .

-تخضع العديد من الفروع الاسلامية لمراقب شرعي او هيئة رقابة شرعية .

-من ابرز الصيغ التمويلية المطبقة على مستوى النوافذ الاسلامية هي المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة .

-حسابات الاستثمار في النوافذ الاسلامية تتضمن تنظيم العلاقة بين الفرع الاسلامي والعميل على اساس عقد المضاربة الشرعية .

المطلب الثاني : *دوافع ومتطلبات فتح النوافذ الاسلامية*

اولا : دوافع فتح النوافذ الاسلامية .

تتلخص دوافع فتح البنوك نوافذ اسلامية لتقديم خدمات مصرفية اسلامية في النقاط التالية :

1/ دوافع عقائدية :

ترتكز البنوك الاسلامية على اساس عقائدي حيث يقوم على مبدأ الاستخلاف فان ملكية المال هو الله سبحانه وتعالى وللإنسان بالوكالة ،ويعتبر العمل بأحكام الشريعة الاسلامية جزء من الايمان وترك الربا والتخلص من اهم اسباب التحول البنوك التقليدية الى بنوك اسلامية لتحقيق الايمان بهذا المفهوم والبنوك الاسلامية تستمد اساسها العقائدي من الشريعة الاسلامية وهو ما يعني ان لها ايديولوجية تختلف عن البنوك التقليدية في اطار عام يحكمها الالتزام بالشريعة الاسلامية [1].

[1] نفس المرجع ، ص 17

2/ الدوافع الشرعية :

يعتبر سعر الفوائد كعامل ديني هو الدافع المباشر في التنمية الاسلامي الذي ساهم في انتشار الصيرفة الاسلامية في البلدان العربية الاسلامية وغير الاسلامية وتحول اعمال المصرفية من الربوي الى الاسلامي بما يتوافق مع الشريعة الاسلامية[2].

3/ دوافع اقتصادية:

تتمثل الدوافع الاقتصادية في النقاط التالية :

-تلبية احتياجات العملاء من المنتجات البنكية .وأساليب الاستثمار المتوافقة وأحكام الشريعة الاسلامية .

-انخفاض معدل المخاطرة وتحقيق ارباح اضافية خاصة وان العمل البنكي الاسلامي يمثل مصدرا لمضاعفة الربحية من عوائد عمليات التمويل التقليدي[3] .

ثانيا: متطلبات فتح نوافذ اسلامية .

تتخلص متطلبات فتح نوافذ المعاملات الاسلامية فيما يلي :

1/ متطلبات قانونية:

-عبارة عن اجراءات تشريعية ينبغي على البنك الالتزام بها وتتمثل فما يلي[4] :

* صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التقليدي يتضمن الموافقة على فتح نافذة اسلامية ومن ثم مناقشة التعديلات الاساسية في عقد تأسيس النافذة الاسلامية بحيث :

° ان ينص العقد صراحة على عدم التعامل بالربا ومخالفة احكام الشريعة في جميع المعاملات .

° الفصل بين عمل تقليدي والنافذة الاسلامية في الانشطة والأهداف والمنتجات .

* الحصول على الموافقة الرسمية للجهات القائمة على البنك التقليدي ممثلة في البنك المركزي والذي قد يضع شروطا على البنك التقليدي الالتزام بها نذكر منها :

---

[1] مغارفي فريدة ،مفتاح صالح ،نوافذ المعاملات الاسلامية في البنوك التقليدية : الدوافع و المتطلبات تجربة بنك بوميبترا التجاري نموذجا ، المجلة الدولية للبحوث الاسلامية والإنسانية ، المجلد 4 ،العدد 3 مارس 2014 ص ص :269-270 .

[2] مغارفي فريدة ، مفتاح صالح ، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الاسلامية في البنوك التقليدية دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميبترا التجاري ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر –بسكرة ،العدد 34-35 مارس 2014 ص :153 .

[3] مغارفي فريدة ،صالح مفتاح ، نوافذ المعاملات الاسلامية في البنوك التقليدية ، مرجع سابق، ص : 270

[4] سندس ريحان باهي ،مرجع سابق ،ص : 52 .

° قيام البنك بإجراء دراسة جدوى عملية فتح نافذة اسلامية

° وضع خطة زمنية متسلسلة لإجراءات اقامة عمل بنكي مزدوج .

° اعداد لجنة لمتابعة الاجراءات والخطوات .

° عقد حملات اعلامية لتعريف العملاء بمعاملة النافذة الاسلامية في البنك التقليدي .

° تعديل تأسيس بان يتضمن الالتزام بتطبيق احكام الشريعة وتشكيل هيئة رقابية شرعية

° تكليف ادارة الشؤون القانونية في البنك التقليدي بدراسة الجوانب القانونية لعملة التحول للعمل الاسلامي والآثار القانونية المترتبة وأي عقبات قانونية تواجه العملية .

2/ متطلبات شرعية:

يتوجب على البنك التقليدي الاخذ بعدت متطلبات دينية عند فتحه لنافذة المعاملات الاسلامية وضرورة الالتزام بها تنحصر في :

–تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة لها خبرة طويلة في المعاملات المالية تشرف على تنفيذ فتح النافذة الاسلامية .

–تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق اهداف الرقابة الشرعية الداخلية .

–الغاء المعاملات المخالفة للعقيدة الاسلامية في جميع صورها وأشكالها .

–على ادارة البنك الفصل بين الموارد المالية المشروعة ،وبين الموارد غير مشروعة[1].

3/ متطلبات ادارية :

يتطلب فتح نافذة اسلامية الاخذ بالإجراءات الادارية ،بعد تحقق المطلبين القانوني والشرعي في البنك ، الشروط التالية[2] :

*تعديل عقد البنك ونظامه الاساسي ليكون مشروعا (نموذج بنكي مزدوج) .

*تعيين لجنة الادارة عملية التحول يكون ارتباطها وثيقا بمجلس ادارة البنك تتولى المهام التالية :

– تحديد الاطار الزمني لعملية التحويل .

–الاعلان عن المتطلبات الرئيسية المطلوب تحقيقها في الخطة .

[1] مغارفي فريدة ،صالح مفتاح ، مرجع سابق ، ص:154

[2] سندس ريحان باهي ،مرجع سابق ،ص ص :53-54

*التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل البنكي الاسلامي ، وهو ما يتطلب في هذا الاطار :

-التعريف برسالة النافذة الاسلامية (بنك اسلامي مصغر) مبادئها وأهدافها .

-توضيح مدى اهمية العمل البنكي الجديد وشرح المهام المسندة اليهم .

-توعية العاملين الجدد بأهمية الخدمات المقدمة للعملاء ،المجتمع والدولة ككل .

-العمل على تنمية روح الانتماء والثقة اتجاه البنك .

-المساعدة على تكييف العاملين بسهولة وسرعة مع ضوابط وأحكام العمل المحيطة بهم

*اعادة النظر في معايير اعتماد كفاءة العاملين بناءا على معيار القناعة ومدى الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية .

*توفير الاحتياجات التدريبية للعاملين بعد فتح نافذة المعاملات الاسلامية مباشرة مراعاة لحاجة العاملين للمعلومات والإجراءات الكافية لاستكمال معارفهم المصرفية والشرعية ومن اهم مجالات تأهيل العاملين نذكر منها :

- اعداد برامج تدريبية متخصصة في العقود والضوابط الشرعية التى تحكم المعاملات البنكية .

-تصميم برامج للعاملين متخصصة في دراسة الفرص الاستثمارية والأساليب الحديثة لإعداد دراسة الجدوى وأنواع صيغ التمويل وضوابطها الشرعية والمعايير المحاسبية الخاصة بها .

*عقد ندوات ومؤتمرات تساهم في نشر المعرفة حول الصناعة المصرفية الاسلامية ومن المتطلبات الإدارية الاخرى في تأسيس نافذة اسلامية ضرورة موائمة نظام المحاسبة وطبيعة العمليات المصرفية الاسلامية من حيث الموارد والاستخدامات وتنوع الادوات الاستثمارية وأسلوب معالجة الايرادات والمصروفات وتوزيع الارباح ويتم تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية المتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية .

المطلب الثالث : عراقيل تأهيل البنوك العمومية في الجزائر .

لقد كانت البنوك العمومية تفتقد الى اطار مؤسسي والخبرة للنهوض بالأعمال المصرفية التى تتميز بالفاعلية أمام التحولات السريعة التى يشهدها الاقتصاد العالمي اصبح من

الضروري انتهاج استراتيجية فعالة لإعادة ادماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي لان الاجهزة البنكية لها دور رئيسي في توجيه الاقتصاد اذ ان اغلب الدول تعتبرها مقياسا لنشاطها وتطورها الاقتصادي لهذا تسعى الجزائر الى التعجيل بالإصلاح الفعلي والعميق لهياكل واليات عمل الجهاز المصرفي الجزائري (خاصة العمومية منها).

عراقيل تأهيل القطاع البنكي العمومي بالجزائر :

ان القطاع المصرفي العمومي يجب ان يمثل المحور الرئيسي لإنعاش النشاط الانتاجي والنمو إلا انه يواجه في الوقت الراهن بعض الضغوطات من بينها :

أولا: عجز الجهاز المصرفي على تعبئة الادخار.

ان المؤسسات البنكية في الاقتصاديات تمتاز بصفة الوسيط المالي النشيط الذي يقوم بمنح القروض لكل من القطاع الخاص والعام وكذلك المساهمة بشتى الوسائل والأدوات المناسبة والفعالة لحث الافراد والمؤسسات على الادخار ،ومن ثم توظيفه في مختلف المشاريع الاستثمارية التى سيكون لها الواقع الايجابي في الاقتصاد .

غير ان الاوضاع السائدة في الجزائر لم تسمح بتهيئة هذه الظروف الملائمة لانطلاقة اقتصادية نوعية حيث ان القطاع المصرفي كان يساوي تقريبا بين الفوائد الممنوحة على الودائع في البنوك والأموال الموجهة لتوظيف ،وكذلك فالبنوك كانت ومازالت تعاني من غياب ادوات جديدة لتعبئة الادخار والتى بإمكانها احلال وتعويض الائتمان المصرفي[1].

1/ غياب سياسة ادخارية محفزة :

ان البنوك الاولية في اقتصاديات المخططة مركزيا كحالة الجزائر تكتفي بتوزيع القروض حسب التوجيهات التي يميلها المركز وفي مثل هذه النماذج لا توفر الوساطة البنكية اي امتيازات لجمع الادخار وذلك عن طريق صيغ تحفيزية للادخار وخدمات تستجيب لتطلعات واحتياجات الزبائن بالإضافة الى ذلك فان الاختلالات المالية التى تميز هذه الاقتصاديات تجعل من ديناميكية تدفقات الاموال بين الأعوان العاجزة والأعوان ذات القدرة غير موجودة فضعف معدلات الفائدة واستقرارها في مستويات دنيا يعتبر من بين المؤشرات الدالة على عجز البنوك على تعبئة الادخار .

[1] نجيب بوخاتم ،دور الجهاز المصرفي في عملية التحول الاقتصادي والانتقال الى اقتصاد السوق ،رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ،السنة الجامعية:2006/2005 ص : 134

وعليه فان الأعوان الاقتصاديين تجد في السوق الموازية فرصا لتوظيف اموالهم مقابل عوائد ذات مردودية احسن من توظيفها في البنوك .

ومن الناحية التنظيمية فان ظاهرة طوابير الانتظار امام شبابيك البنوك والمؤسسات المالية تعود الى نقص استعمال وسيلة الالية في معالجة عمليات الشباك من معالجة الشيكات والتحويلات ،الامر الذي من شأنه استغراق فترات زمنية طويلة لانجاز العملية ونتيجة لذلك فان البنوك اصبحت تستغرق مدة اطول قد تصل الى شهر ونصف من اجل تحصيل وتسوية وضعية شيك اصدر في مكان اخر .

2/ غياب ادوات مالية جديدة :

ان وجود وتوافر الادوات المالية وتنوعها يعتبر في اي اقتصاد من الضروريات والأساسات لتعبئة ادخار الافراد ،غير ان هذه الادوات هي غائبة في الاقتصاد الجزائري وذلك في كل من الشطر المتعلق بأدوات الادخار وكذلك المتعلق بالقرض[1] .

***على مستوى ادوات الادخار** :ان تطور وتوسع السوق الموازي يعتبر معوق من المعوقات تجنيد او تعبئة الادخار في الاقتصاد عن طريق الجهاز المصرفي وذلك لتفاوت في

المكاسب التى تدرها هذه السوق المقارنة بالبنوك وفي هذا الاطار فان غياب ادوات قادرة على اجتناب رؤوس الموال تمثل عائقا هيكليا يضعف من تعبئة موارد الادخار حيث يمكن لهذه الادوات ان تكون في شكل صناديق التوظيف المشتركة وفي شكل اسهم شركات الاستثمار ذات رأسمال المتغير ،غير ان هذه الادوات لا يمكنها ان تكون عملية في غياب سوق مالية وسوق للبورصة وكذلك سوق للرهن وعلى هذا الاساس فالموارد الجديدة التى يمكن تعبئتها من خلال هذه الادوات من شانها تعويض الموارد الالية من عملية اعادة التمويل تدريجيا .

وكذلك فان اللجوء الى مثل هذه الادوات يسمح بتنويع اصول وخصوم الاستثمارات وكنتيجة لذلك فان الوسطاء الماليون اقل ارتباطا بالهوامش على معدلات الفائدة والشروط المقرونة بها .

[1] نفس المرجع ، ص : 136-

***الادوات البديلة للقروض البنكية :** ان من بين الادوات البديلة للقروض البنكية والتى تساهم في تمويل سليم لا يترتب عنه مضاعفات تضخمية يوجد الائتمان الايجاري وذلك وذلك من اجل تمويل الصادرات factoringلتمويل الاستثمارات وتوجد تقنية اخرى تدعى كما ان هناك بعض الاجراءات السريعة التى يجب ان تهدي اليها البنوك من اجل تقديم خدمات بنكية مقبولة ويتعلق الامر ب[1] :

اللجوء الى الالية في المقاصة وكذا عمليات المعالجة داخل البنك .

-تنويع المنتجات المالية .

-منح فوائد محفزة للأفراد .

ثانيا :*الضعف في تقييم الخاطرة .*

في ظل الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق يتعرض البنك الى ممارسته لوظائفه كوسيط مالي الى مخاطر عديدة ومتنوعة ،مرتبطة بكل من الزبائن والسيولة ومعدل الفائدة والصرف هذه الوضعية تفرض على البنك ان يكون على دراية بها وبدراستها بالشكل الذي يتيح التمكن منها وحسن تسييرها وعليه فان وظيفة البنك هي احد المخاطرة التى من خصائصها التأثير على سلوكه وذلك بدافع الاحتياط والحذر عن طريق الاخذ بأكبر الضمانات قبل اتخاذ اي قرار تمويلي .

وفي هذا الاطار فان الشغل الشاغر للبنك عند استثمار الموارد التى في حوزته ،هو التيقن والتأكد من امنها ومرد وديتها وهذا ضمن الحدود التى تحولها له موارد من جهة والقواعد والتنظيمات التحذيرية المفروضة في البلد انقاء للمخاطر المحدقة من جهة اخرى وعلى هذا الاساس فان وجود وبقاء البنوك يرتبط بقدرتها على التقدير والتدقيق لاحتمالات تسديد القروض وتحليل مخاطر عدم التسديد .

وبالنسبة لحالة الجزائر فان تقدير درجة المخاطرة تبدو عملية صعبة ومعقدة وذلك راجع الى عوامل عديدة تعود بالأساس الى معاناة المؤسسات العمومية الاقتصادية من مشاكل تسيريه وعجز في هيكلتها المالية بالرغم من الاجراءات المتخذة في حقها كالتظهير المالي للمؤسسات البنكية ،وأيضا سوء سريان المعلومات المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية بشكل فعال ،الامر الذي يعرقل اقامة تحليل للمخاطر على اسس دقيقة وكذلك

[1] نفس المرجع ، ص :137

لعدم الاستقرار في محيط المؤسسة وكثرة العمال فيها وضعف نشاطها وانخفاض قدرتها الانتاجية وعجزها على تحقيق فوائض موجبة .

ويمكن التطرق الى اهم العراقيل التى تواجه المؤسسة البنكية فيما يخص تقييم المخاطر كالأتي [1]:

1/ عراقيل مرتبطة بقدرة البنوك على تقييم المشاريع :

ان البنوك العمومية الجزائرية تعاني من حالة عدم التأكد في تقييم المخاطرة وعلى هذا الاساس لا يمكنها في المدى القصير ان تقوم بالدور الجديد المنتظر منها والمتعلق بمراقبة المشاريع الاستثمارية والتمويل المباشر لها زيادة على ذلك ان هذه البنوك لم تتمكن حتى على تغطية ديونها السابقة على المؤسسات العمومية حيث ان هذه البنوك تعودت منذ امد بعيد على نوع من المعاملات التى اكتسبتها صفة الثقة في تصرفاتها ،مما نتج عنه نوع من التراخي والتهاون في التسيير والذي ادى الى انخفاض و ضعف مردو ديتها وفي هذا الاطار وعلى مستوى تمويل دورة الاستغلال فان البنوك الجزائرية تتخذ قراراتها المرتبطة بالتمويل على اساس الضمانات المقدمة ضمنيا من طرف الدولة بصفتها المساهم الوحيد في المؤسسات العمومية عرض العناصر الموضوعية المتعلقة بتحمل المخاطرة وذلك كون البنوك الاولية تواجه مشاكل مرتبطة بالشفافية والمصداقية في البيانات المقدمة لها من طرف الاعوان الاقتصاديين وعليه فان البنوك مجبرة على ممارسة وظيفة تقدير وتحليل المخاطرة بنوع من الدقة والصرامة من اجل تندية المخاطر المرتبطة بتمويل المشروع وضمان مجال الثقة يسمح لها بالخوض في تحميل المخاطرة بنوع من الارتياح .

اما على مستوى تمويل دورة الاستثمار فان اغلبية المؤسسات التى تستوفي شروط الاستفادة من قروض بنكية حسب اسس ومعايير الملائمة اصبحت تتضاءل شيئا فشيئا وعليه اصبح التمويل يمنح على اساس معايير اخرى تعود الى عوامل اقتصادية واجتماعية عن طريق التدخل المباشر للسلطة المركزية .

[1] قادة عبد القادر ،متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية ، مذكرة مقدمة لشهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،تخصص :نقود ومالية ،جامعة حسيبة بن بوعلى بالشلف ،السنة الجامعية 2008-2009 ،ص 132

كما تجدر الاشارة الى ان هناك قروضا اخرى تدخل في اطار تمويل الاستثمارات وتمنح خارج حلقة المؤسسات العمومية ولا تقدم اي ضمان لإعادة التسديد الى انها تمنح دون مراعاة عنصر المخاطرة وهي تضم القروض الموجهة لاستصلاح الاراضي وتمويل تشغيل الشباب .

2/ غياب الادوات العملية لقياس المخاطرة :

ان تحليل المخاطرة يجب ان يعتمد على دراسة عدد من النسب المالية المرتبطة بتوازن ميزانية مخططات التمويل ومردية المشاريع الاستثمارية وعلى هذا الاساس فان على البنوك الجزائرية ان تسهر على احترام القواعد التحذيرية المتعلقة على وجه الخصوص بما يلي[1] :

-على ان تكون نسبة الاموال الخاصة لالتزامات المخطورة على الاقل في حدود 5 % مع نهاية سنة 1993 و 8 % مع بداية جانفي 1995 غير ان هذه التوجيهات لم تلق صدى ايجابي .

-على ان تتجاوز التزامات البنوك امام نفس المستفيد 30 % من اموالها الخاصة في 1993 و 25 % في 1995 غير انه الكثير من الاحيان تقوم البنوك بتجاوز هذه الحدود وذلك لان اغلبية المؤسسات المشكلة للقطاع العمومي لا تستوفي شروط البنوك وتعاني هياكلها المالية من حالة تدهور مستمر .

-وفي هذا الاطار لا يفوتنا التذكير بالمستوى المتوسط للمخاطر الذي تحملته مجمل البنوك الجزائرية في سنة 1990 والذي كان يقدر ب 65 %.

-فالأهمية التى تواليها القواعد التحذيرية المذكورة اعلاه لحالة الاموال الخاصة في البنوك وهي تعبير عن صرامة الاجراءات التنظيمية التى يجب ان تحترمها البنوك وذلك من اجل المحافظة على ديناميكية ،في اسلوب التعامل في الاقتصاد ، غير انه في الواقع يلاحظ عدم وجود متابعة وتطبيق دقيق وفعلي لمضمون هذه الاجراءات بسبب تخل السلطات العمومية في القرارات المالية .

[1] نجيب بوخاتم ،مرجع سابق ، ص132

3/ عدم اعتبار معيار الاموال الخاصة كعامل ملاءة في المؤسسة البنكية :

من المعلوم ان الاموال الخاصة تمثل الضمان الاخير للمودعين وعلى هذا الاساس فان قانون النقد والقرض والتنظيمات الصادرة على بنك الجزائر ألزمت البنوك الاولية على تحديد مستوى ادنى لأموالها الخاصة ،وكذلك مستوى رأسمالها المستحق الذي يجب ان يمثل

30 % من الاموال الخاصة ،وان يتم تحريره بعد مضى سنين من الحصول على الاعتاد وفي نفس الاطار جاء الامر رقم 91 -34 الذي يوضح بشكل غير مستنفذ ، المخاطر المحتملة للبنوك الاولية وذلك من اجل اخذها بعين الاعتبار عند تحديد النسب التحذيرية من تدعيم الاموال الخاصة في المؤسسة البنكية هو تحسين نسب البنوك وتعزيز الخطوط الاولى للدفاع في حالة عجز مؤسسة بنكية او اكثر .

ان البنوك الاولية في معظم الحالات معرضة الى خطر القرض اي خطر عجز او اعصار الطرف الاخر ،اما بالنسبة للبنوك الاولية الجزائرية فالإضافة الى الخطر السابق فإنها تعاني كذلك من التكثيف والتركيز الذي يضاف اليه كل من خطر معدل الصرف ومعدل الفائدة . في هذا الاطار فان مؤسسات القرض مطالبة باحترام نسبة دنيا بين الاموال الخاصة الصافية والمخاطر المحدقة وفي هذا السياق فان التنظيم رقم 01/90 الصادر في 4 جويلية 1990 اجبر البنوك الاولية على تحديد نسبة الحذر الممثلة في الاموال الخاصة ،فالمخاطر

المحدقة الى 4 % مع نهاية سنة 1992 وعليه فانه على البنوك الوطنية ان تقوم بتحديد اموالها الخاصة مسبقا انطلاقا من التقديرات التى تضعها والمقتضيات التى تميلها نسبة "كوك" .

غير انه في الظروف الحالية فان المسيرين في المؤسسات البنكية تعود على نمط التدخل النقدي من اجل انقاذ المؤسسات التى تعاني من ذائقة مالية لذا اصبحوا لا يهتمون كثيرا بالمنفعة التى يدرها راس المال ،فإضافة الى ذلك فهؤلاء المسؤولين ليسوا سوى اطارات مسيرة وليسوا معنيين بالنتائج المتخصصة على اتخاذ القرارات التمويلية لذا فلا تنطبق عليهم إلا صفة مسؤولين اجراء .

ثالثا : قيود ذات طبيعة تنظيمية وقانونية .

ان التحولات التى اصبحت تطرأ على الاقتصاد الوطنى نتيجة الانتقال من اقتصاد مخطط الى اقتصاد السوق جعلت المؤسسات المصرفية تتحمل جملة من الصعاب التى تحول دون مباشرة اعمالها طبقا للتقاليد المصرفية الشائعة عالميا ،الامر الذي عرقل هذه المؤسسات عن التطور نحو العصرنة والفعالية التى يتطلبها اقتصاد السوق وبنوع من الايجاز يمكن ان نحصر الصعاب التى يعاني منها القطاع المصرفي ضمن اربعة عناصر اساسية ،يرتبط العنصر الاول بالوضعية القانونية للبنوك ،والثاني بالعلاقات التى تمارسها البنوك مع الغير ،والثالث بالتنظيمات التى تحدد النشاط التجاري للبنوك وأخيرا نعرج الى عراقيل اخرى ترتبط بالمجال الاجتماعي والثقافي[1] .

1/ الوضعية القانونية للبنوك الجزائرية :

ان الوضعية القانونية الحالية للبنوك المتمثلة في المؤسسة العمومية الاقتصادية كانت لتحدد نوعا جديدا من العلاقات بين الجهاز المصرفي وبقية القطاعات الاقتصادية ولتوضيح طبيعة الروابط بين البنوك والمحيط الذي تترعرع فيه .

ان هذه العلاقات تعتمد على مبادئ احترام قواعد السوق التى تقوم على التجارة و المردودية ودراسة درجة المخاطرة ،غير ان هذه النظرة تعتبر غير واضحة عندما يتعلق بعلاقة البنوك بالدولة حيث ان هذه الاخيرة تتدخل في شؤون البنوك وتملى عليها اوامر وإجراءات تؤثر في قرار التمويل دون اعطاء ادنى مقابل ينص عليه القانون ويتزامن ذلك مع غياب ضمانات قاطعة ومريحة من طرف الدولة مما يجعل اي عملية تقدير للمخاطرة من طرف البنوك امرا عشوائيا وهذا ما ادى الى بروز غموض في دور الدولة فعلى الرغم من الوضعيات القانونية الجديدة والواضحة التى تعتمد على القواعد التجارية والمردودية المستقاة من قانون السوق فإن سلوك الدولة هو بشكل مغاير لهذه الوضعيات ،الامر الذي يؤدي بنا الى القول ان الدولة تتصرف على اساس اعتبار البنوك ملكا لها ويفهم من خلال ذلك ان البنوك لا تتمتع بالاستقلالية مطلقة في التسيير ،حيث انها في بعض الحالات تنساق تحت ضغط السلطة السياسية الى منح اعانات مالية المؤسسات عاجزة رغم منها .

[1] نفس المرجع ،ص 133

2/ علاقة البنوك بالخزينة العمومية : في اطار عمليات التطهير المالي المتكررة التى اشرف عليها القطاع المصرفي وجدت المؤسسة البنكية نفسها امام اشكال يتعرض عملية التسيير فيها ،والذي يتمثل في اصدار الخزينة العمومية لسندات على مدى عشرين سنة مقابل حقوق البنوك مما عرضها الى:[1]

مخاطرة السيولة وانعكس سلبا على مستوى معامل التحويل الذي يحدد تغطية الالتزامات طويلة الامد بالموارد قصيرة الامد .

ان معدل الفائدة الذي تدره هذه السندات يقدر ب 5 % الذي يتناسب اطلاقا مع تكلفة الموارد المالية التى تتحملها معظم البنوك في اطار عملية اعادة التمويل عن طريق السحب على المكشوف عند بنك الجزائر والتى تقدر ب 22 % والأدهى في ذلك ان هذه الأوارق الموضوعة من طرف الخزينة العمومية غير قابلة لإعادة الخصم ولا التفاوض على مستوى السوق النقدية .

فعلى الرغم من الاصلاحات التى اصبحت تشمل هياكل الاقتصاد إلا ان سلوك و تصرفات الفاعلين فيه مازالت تستمر وتواظب على انتهاج نفس نمط التمويل كما في سباق العهد ،مما يقودنا الى طرح عدة تساؤلات حول جدوى الاصلاحات المنتهجة ،غير ان مثل هذه المواقف يمكن ان تعود الى اوضاع قاهرة وبتالى يمكن ان تمثل الاستثناء في القاعدة ، فسلوك الخزينة العمومية في عملية التمويل يمكن تبريرها على انها اهتمام وانشغال وحرص على مكتسبات القطاع العمومي ، وما دعم هذا الموقف هو كون المؤسسات العمومية المؤهلى للاستفادة من اعتمادات بنكية حسب اسس موضوعية اصبحت تتضاءل شيئا فشيئا ،الامر الذي كاد ان يؤدي بمصيرها فحتمية الموقف فرضت على الخزينة العمومية ان تتدخل في قرارات التمويل وتؤثر فيها معتمدة على معايير اخرىّ .

وعلى هذا الاساس وجدت السلطة العمومية نفسها مخيرة بين امرين فإما ان تجبر البنوك على الاستمرار في تحمل عملية تطهير المؤسسات العمومية المتكررة وما ينجز عن ذلك من اثقال كاهل البنوك والزيادة في اعبائها وإما المشاركة في عملية تنقية ميزانية البنوك وذلك عن طرق اعادة شراء هذه السندات وكذا حصرها على مستوى هياكل مالية

[1] نفس المرجع ،ص:135

متخصصة خارجة عن اطار البنك تتكفل بها الدولة بالضرورة ضمن صندوق خاص بإهلاك الدين العمومي ،هذه المساهمة من شأنها السماح للبنوك بإعادة الانتشار وتحسين ادائها وإذا كانت البنوك في عهد سابق تضمن تمويل المؤسسات العمومية بناء على موافقة ضمنية من قبل الدولة التى هي المساهم الوحيد فإنها مع الاصلاحات المستحدثة مضطرة ان تشترط الالتزام الواضح للدولة بالنسبة للمؤسسات غير المؤهلة للاعتمادات البنكية و مثل هذا المسعى يرمي الى اعادة تحديد العلاقات مع البنوك في اطار تحمل المخاطرة .

3/ معوقات النشاط التجاري للبنوك :

ان المحفظة المالية للبنوك الجزائرية تتميز بسيادة التزاماتها على القطاع العمومي الذي يتشكل من المؤسسات ذات هياكل مالية في حالة تدهور مستمر لا تقبل بها البنوك ظروف التعامل العادية غير ان هذه المؤسسات كانت تستفيد وبشكل دائم من تمويل شبه الى لمختلف النشاطات المرتبطة بها وذلك الى غاية اصدار قانون النقد والقرض سنة 1990 هذا الاخير فرض على الجهاز المصرفي الالتزام ببعض القواعد وحدد الاهداف الخاصة بالسياسة النقدية مما جعل البنك التجاري عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية مكلفة بجمع الاموال لوضعها تحت تصرف زبائنها ومسؤولياتها تقوم اتجاه مودعي الاموال لدها مما يجبرها على التقليل من مخاطرتها ،لذا اصبح البنك معرضا لشروط البنك المركزي .

و في هذا الاطار فإن اللجنة البنكية المكلفة بضمان ومراقبة النشاط البنكي وضعت شروط وقواعد يجب احترامها من قبل جميع الهيئات المالية ،حيث انها تضع حدودا امام البنوك فيما يخص منح القروض وتؤثر بشكل واضح وعميق على كل ما يصدر من قرارات تتعلق بمجال التسيير البنكي ان هذه التعليمات والتوجيهات من شأنها المساهمة في تفتح قطاع البنوك والسماح لإرساء اسس المنافسة البنكية غير ان هذه التعليمات لم تجد مجالا للتطبيق وهذا كون تطور مستوى درجة السيولة المعبر عنه ب الموارد /الاستخدامات، وكذا النسبة [1]

[1] نفس المرجع ،ص 135

الاجمالية للملاءة المعبر عنه ب *الموال الخاصة /الالتزامات المخطورة*، كلاهما لا يعبران عن المعايير المعتمدة دوليا وخاصة احترام معيار نسبة كوك ، كما انهما بعيدان كل البعد عن الاستجابة لتدابير قانون النقد والقرض التى تنص وتحث على احترام بعض القواعد التحذيرية وأهداف السياسة النقدية التى يحددها البنك المركزي فعلى سبيل المثال تنص احدى هذه النسب على ان مبلغ السحب على المكشوف لمؤسسة مال يتجاوز شهرا من رقم اعمالها في حين ان بعضها يعاني سحبا على المكشوف هيكليا يوافي السنة من رقم اعمالها وعليه فإن هذا الاختلال المتمثل في عدم الاستيفاء للمعايير المذكورة سابقا ،يجعل البنوك الاولية خاضعة كليا لتمويل النقدي وبصورة اوسع لدى بنك الجزائر في شكل اعادة الخصم وفي شكل السحب على المكشوف [1].

خلاصة :

ان نظام الصيرفة الاسلامية في الجزائر تبقى محدودة خاصة مع عدم مراجعة الاطار القانوني وكذلك بعض القرارات الصادرة عن المجلس الاسلامي الاعلى و المتعلقة بهيئة الفتوى.

حيث تهتم المحاسبة المالية كنظام فرعي لنظام المعلومات المحاسبية بإنتاج مجموعة من قوائم المالية تلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين

وجود الرقابة الشرعية على اعمال المصارف الاسلامية امر ضروري لضمان التزام هذه المصارف بأحكام الشريعة الاسلامية وهو امر واجب شرعا اذا كان هذا الالتزام لا يتحقق إلا به لان مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

إن فكرة انشاء النوافذ الاسلامية للبنوك التقليدية ترجع الى بداية ظهور البنوك الاسلامية،إلا ان هذه الفكرة لم تصل حيز التنفيذ إلا عندما ادركت البنوك التقليدية مدى نجاح البنوك الاسلامية وتزايد الاقبال عليها .

[1] نفس المرجع ،ص :136

الفصل الثالث : متطلبات إرساء الصيرفة الإسلامية

تمهيد :

بعد الانتهاء من تناول بعض المفاهيم والمعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة ننتقل إلى الجانب التطبيقي والمتمثل في الدراسة الميدانية بهدف متطلبات ارساء الصيرفة الاسلامية من خلال تصميم استمارة استبيان قصد تحول الدراسة من دراسة كيفية الى دراسة كمية قابلة للقياس نستهلها بأول خطوة وهي تحضير الدراسة الميدانية التي تعتبر من أهم الخطوات نظرا لصعوبة القيام بها.

المبحث الأول : تخطيط وتصميم الدراسة الميدانية

يشتمل المبحث الأول على تحديد أدوات القياس المستخدمة في البحث واختبار مدى صلاحيتها قصد معرفة الأثر المرغوب قياسه في نهاية الفصل.

المطلب الأول : المعلومات ومصادر الحصول عليها

قمنا بمعرفة نوع المعلومات التي نود الحصول عليها من خلال الإشكالية الرئيسية، حيث وجدنا أن المعلومات المطلوبة من أجل الإجابة على هذه الإشكالية هي معلومات أولية والتي يتم الحصول عليها من خلال مسح ميداني يشمل مدير بنك او شباك ، رئيس مصلحة،رئيس مكتب ،اطار سامي بالبنك ،موظف عادي ،استاذ باحث في المالية الاسلامية ،في بعض البنوك العمومية التى لديها شبابيك الاسلامي كالبنك السلام ،بنك الخليج ،البنك الوطني الجزائري ،بنك القرض الشعبي الجزائري ، وهذا المسح الميداني قصد الحصول على معلومات تحاول قياس مدى ملائمة الشبابيك الاسلامية في البنوك العمومية.

أولا : مجتمع وعينة الدراسة :

تعتمد الدراسة بصفة أساسية على استقصاء ميداني موزع على عينة تقدر بـ 100 لأشخاص ذو علاقة مباشرة بالبنوك تشمل مدير بنك او شباك،رئيس مصلحة ،رئيس مكتب ،اطار سامي بالبنك ،موظف عادي ،استاذ باحث في المالية الإسلامية بعض البنوك العمومية لديها شبابيك اسلامية البنك الوطني الجزائري ،بنك الخليج ،القرض الشعبي الجزائري وتم استرجاع 70 عينة أي بنسبة (70%) بذلك أصبح عدد العينات المدروسة (70) عينة الموزعة وذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (01): عدد الاستبيانات الموزعة

الاستبيان	التكرار	%النسبة
الاستبيانات الموزعة	100	100
الاستبيانات المسترجعة	70	70
الاستبيانات المستبعدة	0	0
الاستبيانات الصالحة للتحليل	70	70

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Spss23

ثانيا : إعداد الاستبيان :

من أجل تقييم متطلبات ارساء الصيرفة الاسلامية تم الاعتماد على نموذج يعتمد على فهم سياسة البنوك العمومية في فتح شبابيك اسلامية مع العاملين فيها و قصد معرفة العلاقة بين هذه المكونات وكذا الطريقة التي تساهم بها في البنوك في تمويل شبابيك اسلامية والتي تمثل المحور الأساسي للدراسة. تم بناء وتصميم العديد من الأسئلة الموجودة في الاستبيان والتي صممت على أساس هذه المكونات، ومن أجل محاولة قياس الاثر المترتب من تفعيل متطلبات ارساء الصيرفة الاسلامية تم الاعتماد على كلا من برنامج Spss و Excel.

ثالثا : تحديد أهداف قائمة الاستبيان:

هناك هدف رئيسي وأهداف ثانوية، فالهدف الرئيسي يتمثل في معرفة العلاقة بين المتغيرات قصد تأكيد أو نفي الفرضيات والحصول على إجابات التي من شأنها أن تجيب على الإشكالية الرئيسية للدراسة.أما الأهداف الثانوية تتمثل في معرفة كيف تساهم المكونات في تبيين الشبابيك الاسلامية في البنوك العمومية وكذا تحليل أهمية وجود فتح شبابيك اسلامية في البنوك العمومية كما يهدف إلى الاستبيان الى محاولة معرفة أهم العناصر المميزة للشباك الاسلامية.

رابعا : تحديد فرضيات الدراسة:

قبل القيام بالاستقصاء لابد من توفر فرضيات الدراسة والتي على ضوئها يتم تحديد الأسئلة من أجل إثبات صحة الفرضية من عدمها، وتتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي:

1-توجد رقابة شرعية على مستوى الشبابيك الاسلامية

2-يمكن للبنوك الفصل بين محاسبة الشباك والبنك.

3-توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ثقافة المجتمع اتجاه البنوك.

4-التزام البنوك العمومية بنظام قانوني لشبابيك الاسلامية.

5-الخدمات في الشبابيك تتماشى مع مبادئ دينية.

6-توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين العاملين والبنوك العمومية.

7-وجود ثقافة شرعية في المصارف الاسلامية في التعامل مع الزبائن .

خامسا : تحديد الأسئلة:

تم الاعتماد في إعداد الاستبيان على الجداول والسبب يرجع لاستعمال سلم ليكارت الخماسي الذي يعتبر من بين الأساليب الأكثر استخداما في قياس الاتجاهات وكذلك كل مكون من مكونات قياس الاتجاهات يحتوي على عدد كبير من المتغيرات المرتبطة به.

سادسا : مخطط البحث:

لغرض تحقيق أهداف البحث تم صياغة مخطط فرضي يوضح طبيعة العلاقة بين متغيري البحث والذي هو موضح في الشكل التالي:

الجدول رقم (02) : نموذج البحث

المتغير التابع	المتغير المستقل
متطلبات الصيرفة الاسلامية(متطلبات الرقابية،متطلبات المحاسبية،متطلبات الاجتماعية ،متطلبات القانونية ،متطلبات دينية، متطلبات مهنية ،متطلبات الشرعية)	منتجات المالية الاسلامية

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثاني : الاختبارات الأولية لأداة القياس:

لكي يتم التأكد من صدق الاستبانة من عدمها قمنا بإجراء مجموعة من الاختبارات عليها وذلك من خلال اللجوء إلى المحكمين بالإضافة إلى الاختبارات الإحصائية اللازمة لذلك.

أولا : صدق الاستبانة: من أجل التأكد من صدق الاستبانة ومناسبة فقراتها قمنا بعرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة و الاختصاص واللذين هم من أعضاء الهيئة التدريسية في بعض الجامعات الجزائرية بعد آخذ راي الاستاذ المشرف ، حيث قاموا بإصدار حكمهم على درجة مناسبة الأسئلة ومدى سلامة ودقة الصياغة اللفظية والعلمية لعبارات الاستبيان ومدى شمول الاستبانة لمشكل الدراسة وتحقيق أهدافها، وتم تدوين ملاحظات وعلى ضوئها قمنا بإجراء تعديلات التي أشار عليها المحكمون، حتى تم الوصول للشكل النهائي للاستبانة.

ثانيا : ثبات متغيرات الاستبانة : استخدمنا في الدراسة معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لقياس ثبات الاستبانة، بحيث تكون قيمة ألفا كرونباخ مقبولة إذا تعدت قيمتها 0.60 وأوضحت النتائج أن قيمة الثبات كانت مرتفعة وذلك حسب ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (03): معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)لقياس ثبات الاستبانة

المعامل	معامل ألفا	الثبات
الأسئلة	**0.961**	**30**

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Spss23

الجدول (04): معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)لقياس ثبات الاستبانة

المعامل	معامل ألفا	الثبات
المحور الاول	**0.850**	**5**
المحور الثاني	**0.876**	**6**
المحور الثالث	**0.861**	**5**
المحور الرابع	**0.887**	**6**
المحور الخامس	**0.927**	**5**
المحور السادس	**0.882**	**5**
المحور السابع	**0.895**	**5**

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Spss23

يتضح من الجدول (03) و(04) أن معامل ألفا كان مرتفعا ، كما كانت قيمة الثبات مرتفعة أيضا هذا ما يدل على ثبات متغيرات الاستبانة.

ثالثا : صدق الاتساق الداخلي:

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية والبالغ عددها 70 مفردة وذلك بحساب المتوسط الحسابي لكل محور، ثم قمنا بحساب معامل الارتباط بين المحور وعبارته لذا سنحسب الاتساق الداخلي لسبعة اجزاء في الاستبيان (المحددات الرقابية،المحددات المحاسبية ،المحددات الاجتماعية،المحددات القانونية ،المحددات الدينية ،المحددات المهنية ،المحددات الشرعية) بحيث يتضمن المحور الأول هيئة الرقابة الشرعية والمحور الثاني يشير إلى النظام المحاسبي في الشبابيك الاسلامية أما المحور الثالث يشير الى ثقافة المجتمع اتجاه البنوك العمومية والشبابيك الاسلامية اما المحور الرابع يشير الى قانون كيفية تطبيق الشبابيك الاسلامية والمحور الخامس يشير الى مبادئ الشريعة الاسلامية والمحور السادس يميز بين الموظفون في الشبابيك الاسلامية وأخيرا المحور السابع يشير الى الرقابة الشرعية داخل البنوك الاسلامية

أ/- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحددات الرقابية(الجزء الأول) :

يتكون هذا المحور من مجموعة من الفقرات(من 01 إلى غاية 04)، ومن أجل معرفة مدى ثبات هذه المحاور ككل تطرقنا إلى استعمال معامل الارتباط بيرسون حتى يتبين مدى الاتساق الداخلي بين فقراته.

الجدول رقم(05):معامل الارتباط بيرسون لفقرات الجزء الأول لاستبانة الدراسة

الرقم	المحددات الرقابية	معامل الارتباط	Sig	النتيجة
01	فعالية الاطار الرقابي الخارجي وتوافقه مع خصوصية البنوك والشبابيك الاسلامية .	1	---	دال
02	وجود هيئة رقابة داخلية داخل الشباك او البنك الاسلامي .	**0.373	0.001	دال
03	وجود هيئة مراجعة وتدقيق خارجية للبنوك والشبابيك الاسلامية .	**0.260	0.030	دال
04	وجود هيئة رقابة شرعية داخل البنوك والشبابيك الاسلامية .	**0.523	0.000	دال

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامجspss23

من خلال الجدول أعلاه نجد أن كل فقرة من فقرات المحددات الرقابية الكلية لفقراته دالة إحصائيا، ومنه تعتبر فقرات الاستبيان صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه.

ب/- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحددات المحاسبية(الجزء الثاني)

يتكون هذا المحور من مجموعة من الفقرات (من 01 إلى غاية 05)، ومن أجل معرفة مدى ثبات هذه المحاور ككل تطرقنا إلى استعمال معامل الارتباط بيرسون حتى يتبين مدى الاتساق الداخلي بين فقراته.

الجدول رقم(06):معامل الارتباط بيرسون لفقرات الجزء الثاني لاستبانة الدراسة

الرقم	المحددات المحاسبية	معامل الارتباط	sig	النتيجة
01	النظام المحاسبي المطبق على الخدمات المالية يتوافق مع منتجات البنوك والشبابيك الاسلامية .	1	---	دال
02	يمكن فصل محاسبة الشبابيك الاسلامية عن محاسبة البنك في ظل النظام المحاسبي الحالى .	0.565**	0.000	دال
03	تصلح القوائم المالية ونظام المحاسبة البنكية (النظام09-04 والنظام 09-05) على عمل الشبابيك والبنوك الاسلامية .	0.723**	0.000	دال
04	لا توجد اي مشاكل بالنسبة للتنظيم المحاسبي المعمول به في البنوك التقليدية ويصلح تطبيقه على البنوك والشبابيك الاسلامية .	0.400	0.001	دال
05	من الضروري فصل محاسبة البنك عن محاسبة الشبابيك	0.383**	0.001	دال

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج spss 23

من خلال الجدول أعلاه نجد أن كل فقرة من فقرات المرافقة للمحددات المحاسبة الكلي لفقراته دالة إحصائيا، ومنه تعتبر فقرات الاستبيان صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه.

ج/- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحددات الاجتماعية (الجزء الثالث):

يتكون هذا المحور من مجموعة من الفقرات (من 01 إلى غاية 04)، ومن أجل معرفة مدى ثبات هذه المحاور ككل تطرقنا إلى استعمال معامل الارتباط بيرسون حتى يتبين مدى الاتساق الداخلي بين فقراته.

الجدول رقم(07):معامل الارتباط بيرسون لفقرات الجزء الثالث لاستبانة الدراسة

الرقم	المحددات الاجتماعية	معامل الارتباط	Sig	النتيجة
01	هناك ثقافة بنكية لدى زبائن البنوك والشبابيك الاسلامية	1	---	دال
02	تهتم المصارف والشبابيك الاسلامية بخدمة القضايا المجتمعية .	**0.640	0.000	دال
03	استخدام الشبابيك الاسلامية للأبعاد الاجتماعية لأغراض تسويقية .	**0.460	0.000	دال
04	ينظر للمصارف والشبابيك الاسلامية على انها مؤسسات تساعد في تفعيل العمل الخيري .	**0.378	0.001	دال

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج spss 23

من خلال الجدول أعلاه نجد أن كل فقرة من فقرات المحددات الاجتماعية لفقراته دالة إحصائيا، ومنه تعتبر فقرات الاستبيان صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه.

د-صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحددات القانونية (الجزء الرابع):

يتكون هذا المحور من مجموعة من الفقرات (من 01 إلى غاية 05)، ومن أجل معرفة مدى ثبات هذه المحاور ككل تطرقنا إلى استعمال معامل الارتباط بيرسون حتى يتبين مدى الاتساق الداخلي بين فقراته.

الجدول رقم(08):معامل الارتباط بيرسون لفقرات الجزء الرابع لاستبانة الدراسة

الرقم	المحددات القانونية	معامل الارتباط	Sig	النتيجة
01	يصلح الامر 03-11 لتطبيق منتجات المالية الاسلامية ولا يخلق اي تعارض.	1	---	دال
02	النظام 20-02 كفيل بتطبيق منتجات المالية الاسلامية دون اي مشاكل شرعية .	**0.835	0.000	دال
03	وجود علاقة قانونية واضحة بين البنك المركزي والشبابيك الاسلامية تتماشى مع خصوصية الشباك (الرقابة –اعادة التمويل) .	**0.584	0.000	دال
04	تكفل المشرع بتحديد العلاقة القانونية بين المجلس الاعلى والبنك المركزي والشبابيك والبنوك الاسلامية .	**0.612	0.000	دال
05	امكانية دخول البنوك والشبابيك الاسلامية في استثمارات خارج القطاع المالي بنصوص قانونية (مشاركة ، بيع ، شراع.....الخ).	**0.285	0.017	دال

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج spss 23

من خلال الجدول أعلاه نجد أن كل فقرة من فقرات المحددات القانونية الكلي لفقراته دالة إحصائيا، ومنه تعتبر فقرات الاستبيان صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه.

هـ-صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحددات الدينية (الجزء الخامس):

يتكون هذا المحور من مجموعة من الفقرات (من 01 إلى غاية 04)، ومن أجل معرفة مدى ثبات هذه المحاور ككل تطرقنا إلى استعمال معامل الارتباط بيرسون حتى يتبين مدى الاتساق الداخلي بين فقراته.

الجدول رقم(09):معامل الارتباط بيرسون لفقرات الجزء الخامس لاستبانة الدراسة

الرقم	المحددات الدينية	معامل الارتباط	Sig	النتيجة
01	الخدمات في المصارف والشبابيك الاسلامية تتماشى مع مبادئي الدينية.	1	---	دال
02	النظام المصرفي الاسلامي هو الافضل لأنه يتماشى مع مبادئ الشريعة .	**0.619	0.000	دال
03	تتوافق ثقافتي الدينية مع ما تطرحه البنوك والشبابيك الاسلامية .	**0.610	0.000	دال
04	ليس لدي شك في غياب الشرعية للمنتجات المالية الاسلامية .	**0.648	0.000	دال

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج spss 23

من خلال الجدول أعلاه نجد أن كل فقرة من فقرات المحددات الدينية الكلي لفقراته دالة إحصائيا، ومنه تعتبر فقرات الاستبيان صادقة ومتسقة داخليا

و-صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحددات االمهنية (الجزء السادس):

يتكون هذا المحور من مجموعة من الفقرات (من 01 إلى غاية 04)، ومن أجل معرفة مدى ثبات هذه المحاور ككل تطرقنا إلى استعمال معامل الارتباط بيرسون حتى يتبين مدى الاتساق الداخلي بين فقراته.

الجدول رقم(10):معامل الارتباط بيرسون لفقرات الجزء السادس لاستبانة الدراسة

الرقم	المحددات المهنية	معامل الارتباط	Sig	النتيجة
01	تلقى الموظفون تكوين متخصص في الصيرفة الاسلامية	1	---	دال
02	تم توظيف عمال جدد مكلفون ببيع منتجات المالية الاسلامية .	**0.598	0.000	دال
03	تم تخصيص عمال قدماء لتسيير الشبابيك الاسلامية	**0.429	0.000	دال
04	الاحتفاظ بنفس الهيكل البشري وقيام الموظفين بتأدية المهام التقليدية والحديثة .	**0.470	0.000	دال

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج spss 23

من خلال الجدول أعلاه نجد أن كل فقرة من فقرات المحددات المهنية الكلي لفقراته دالة إحصائيا، ومنه تعتبر فقرات الاستبيان صادقة ومتسقة داخليا

د-صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحددات الشرعية (الجزء السابع):

يتكون هذا المحور من مجموعة من الفقرات (من 01 إلى غاية 04)، ومن أجل معرفة مدى ثبات هذه المحاور ككل تطرقنا إلى استعمال معامل الارتباط بيرسون حتى يتبين مدى الاتساق الداخلي بين فقراته.

الجدول رقم(11):معامل الارتباط بيرسون لفقرات الجزء السابع لاستبانة الدراسة

الرقم	المحددات الشرعية	معامل الارتباط	Sig	النتيجة
01	وجود الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية مهم لتعاملي معها .	1	---	دال
02	لدى ثقة كبيرة في هيئة الرقابة الشرعية وإدارة المصرف او الشباك الذي اتعامل معه .	**0.656	0.000	دال
03	ليس لدي شك تجاه شرعية منتجات المصارف والشبابيك الاسلامية	**0.501	0.000	دال
04	اتعامل مع البنوك الاسلامية بسبب وجود ثقافة اخلاقية عالية في المعاملة مع الزبائن والمجتمع .	**0.458	0.000	دال

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج spss 23

من خلال الجدول أعلاه نجد أن كل فقرة من فقرات المحددات الشرعية الكلي لفقراته دالة إحصائيا، ومنه تعتبر فقرات الاستبيان صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه.

رابعا : صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة:

يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة للوصول إليها، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان مجتمعة، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (12): صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة

محاور الاستبيان	معامل الارتباط	Sig	النتيجة
المحددات الرقابية	1	0.000	دال
المحددات المحاسبية	**0.710**	0.000	دال
المحدادات الاجتماعية	**0.674**	0.000	دال
المحددات القانونية	**0.697	0.000	دال
المحددات الدينية	**0.517	0.000	دال
المحددات المهنية	**0.707	0.000	دال
المحددات الشرعية	**0.705	0.000	دال

المصدر: إعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج برنامج spss23

من خلال الجدول رقم (11) نجد معاملات الارتباط بين كل محور والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان دالة إحصائيا، وعليه تعتبر المحاور صادقة ومتسقة لما وضعت لقياسه.

المطلب الثالث : أدوات تحليل البيانات ووصف عينة الدراسة:

من أجل تحليل البيانات المتحصل عليها من عملية الاستقصاء بشكل دقيق استعملنا كل من جداول التكرار والنسب المؤوية وكذا جداول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل معرفة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، وكذلك استعملنا تحليل T-Test لاختبار صحة الفرضيات.

أولا : عرض نتائج الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض وتحليل نتائج الاستبيان وذلك من خلال عرض وتحليل نتائج البطاقة الشخصية للمستجوب وعرض وتحليل نتائج الأسئلة.

1/1/- وصف عينة الدراسة: بعد جمع البيانات اللازمة من عينة قدرها (70) تم ترميزها وحجزها ومعالجتها في جهاز الكمبيوتر بالاعتماد على كل من برنامج Spss وExcel اللذان يسهلان الحصول على النتائج في وقت قصير، وتم الحصول على النتائج كما هي مبينة في الجداول والأشكال المستعملة في عرض النتائج بالاعتماد على برنامجي Spss وExcel.

عرض النتائج الشخصية: قبل التطرق إلى عرض نتائج مضمون البحث نقوم في البداية بالتحليل الوصفي للأسئلة المتعلقة بالمستقصي والتي أدرجت في الأخير بهدف كسب ثقته.

أ -**جنس المستجوب:** تتكون الدراسة من 70 فرد والتي من خلالها تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (13): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس :	التكرار :	النسبة%:
ذكر	45	64.29
أنثى	25	35.71
المجموع	70	100

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Spss23

من خلال الجدول (13) يظهر أن عدد الذكور أكبر من عدد الإناث حيث يمثلون 64.29% من عينة الدراسة.

الشكل رقم (01): التمثيل البياني لجنس عينة الدراسة

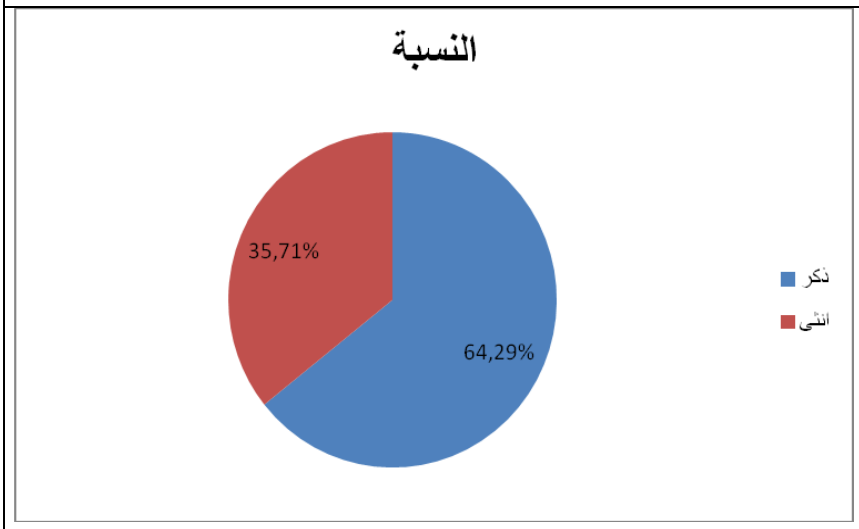

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (09) وبرنامج Excel

ب **سن المستجوب:** يتوزع سن أفراد عينة الدراسة حسب سن الفئات المدرج في الاستبيان إلى:

الجدول رقم (14) : توزيع أفراد العينة حسب السن

السن :	التكرار :	النسبة%:
أقل من 30 سنة	9	12.86
من 31 سنة إلى 40 سنة	48	68.57
من 41سنة إلى50سنة	11	15.71
من 51 إلى 60 سنة فأكثر	2	2.86
أكثر من 61 سنة	0	0
المجموع	70	100

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج spss23

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن (12.86%) من المستجوبين سنهم أقل من 30 سنة ، وفئة من (31 سنة إلى 40 سنة من المستجوبين تمثل نسبة 68.57% بينما الفئة من 41 إلى 50 سنة تمثل ما نسبته 15.71% ، أما الفئة من 51 إلى 60 سنة فنسبتهم في العينة تقدر بـ 2.86 %، أما الفئة أكثر من 60 سنة فنسبتهم في العينة تقدر بـ 0% فمن خلال العينة يتضح أن غالبيتها في المجال من 31 الى 40 سنة بنسبة تقدر بأكثر من 68 بالمئة .

الشكل رقم(02) : التمثيل البياني لتوزيع سن عينة الدراسة

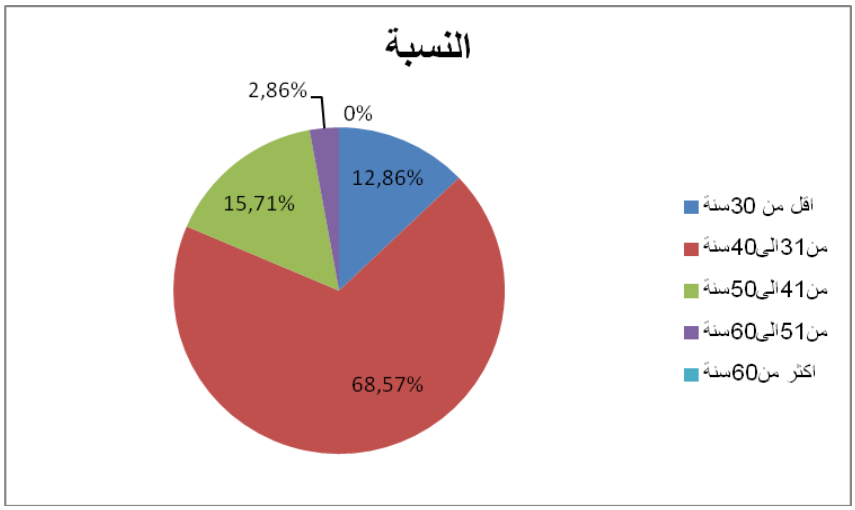

المصدر من اعداد الطالب بناء على الجدول رقم 10 وبرنامج Excel

ت - **المستوى الدراسي للمستجوب:** يتوزع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي إلى خمسة مجموعات:

الجدول رقم (15) : توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي

المؤهل العلمي:	التكرار	النسبة %
ابتدائي	0	0
متوسط	0	0
ثانوي	15	21.43
جامعي	49	70
دراسات عليا	6	8.57
المجموع	70	100

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Spss23

من خلال الجدول (15) يتضح لنا أن الأفراد الذين المستوى الدراسي الجامعي يمثلون أكبر عدد بنسبة 70%في حين أن نسبة الأفراد الذين المستوى الدراسي ثانوي تأتي بعد الجامعي بحيث مثلت 21.43% من عينة الدراسة، لتليها بعد ذلك الأفراد الذين المستوى الدراسي درسات عليا بنسبة 8.57%، وفيما يخص المستوى الابتدائي والمتوسط نسبته 0% .

الشكل رقم (03) : التمثيل البياني لتوزيع المستوى الدراسي

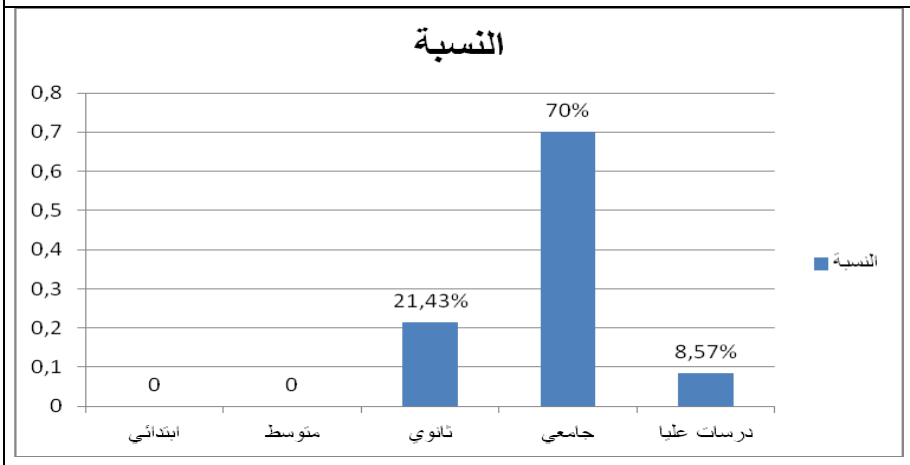

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 11 وبرنامج EXCEL

ث - **مجال الوظيفة الحالية:** يتوزع أفراد العينة حسب مجال الوظيفة الحالية إلى خمسة مجموعات والتي تتمثل في:

الجدول رقم (16): توزيع أفراد العينة حسب مجال المهنة الحالية

مجال المهنة الحالية:	التكرار:	النسبة%:
مدير بنك-شباك	3	4.29
رئيس مصلحة	17	24.29
رئيس مكتب	19	27.14
اطار سامي بالبنك	6	8.57
موظف عادي	25	35.71
استاذ باحث في المالية الاسلامية	0	0
المجموع	70	100

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Spss 23

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الأفراد الذين يمثلون موظف عادي يمثلون أكبر عدد بنسبة 35.71% لتليها 27.14% وهي تمثل نسبة الأفراد الذين مجال وظيفتهم رئيس مكتب في البنوك العمومية لتليها وظيفة رئيس مصلحة بنسبة 24.29%، أما الاطار السامي فقد كانت بنسبة 8.57% ثم مدير البنك او الشباك تقدر بنسبة 4.29% اما نسبة الاستاذ الباحث في المالية الاسلامية تقدر ب 0%.

الشكل رقم (04): التمثيل البياني لمجال االمهنة

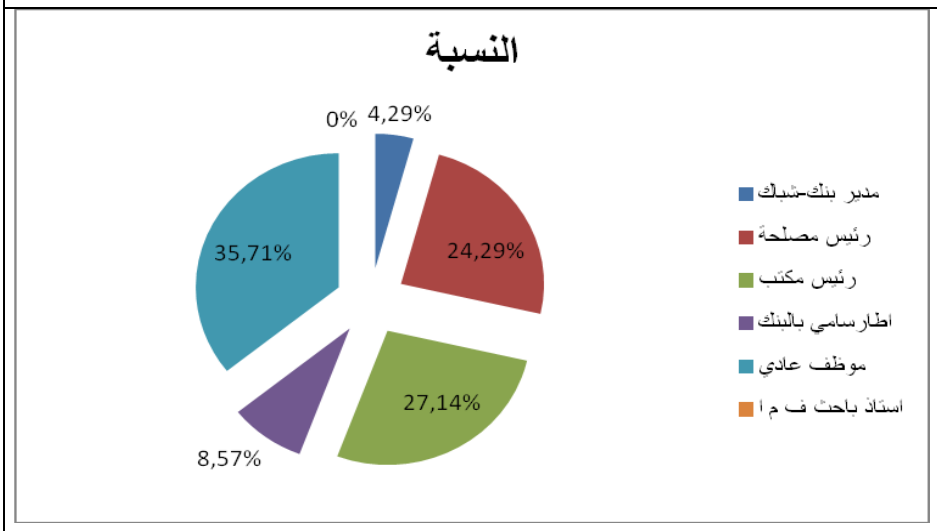

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (12) وبرنامج Excel

ج -**سنوات الخبرة:** يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة إلى أربع مجموعات:

الجدول رقم (17): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	%النسبة
سنة فاقل	22	31.43
سنتين	22	31.43
03سنوات	9	12.85
04سنوات	5	7.14
05سنوات	3	4.29
اقل من 10سنوات	6	8.57
اكثر من 11سنة	3	4.29
المجموع	70	100

المصدر: إعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج برنامج Spss 23

من خلال الجدول (17) يتبين لنا أن الأفراد الذين سنوات خبرتهم سنة فلقل وسنتين تقدر نسبتهم 31.43%، بينما نسبة 12.85% فهي تمثل الأفراد الذين سنوات خبرتهم03 ثم تليها نسبة 8.57 % للأفراد الذين سنوات خبرتهم اقل من 10 سنوات، ثم نسبة 7.14% للأفراد الذين سنوات خبرتهم 04 سنوات وأخيرا نسبة الافراد الذين سنوات خبرتهم 05 سنوات وأكثر من 11 سنة بنفس النسبة تقدر ب4.29% .

الشكل رقم (05) : التمثيل البياني لتوزيع سنوات الخبرة

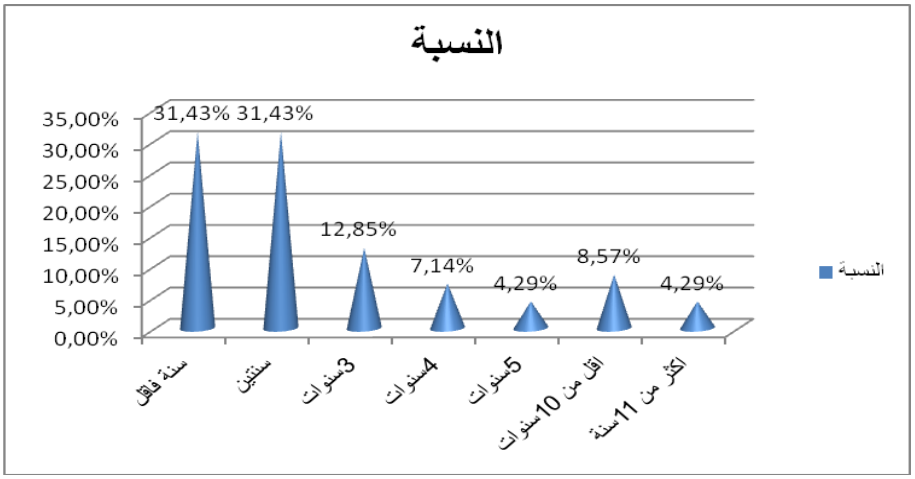

المصدر : من اعداد الباحث بناء على الجدول رقم 17 و برنامج Excel

د-المؤسسة:يتوزع افراد عينة الدراسة حسب كل مؤسسة الى 7 مؤسسات

الجدول رقم (18):توزيع افراد العينة حسب المؤسسة.

المؤسسة	التكرار	النسبة
بنك السلام	7	10
بنك البركة	0	0
بنك الخليج	8	11.43
البنك الوطني الجزائري	45	64.28
القرض الشعبي الجزائري	10	14.29
الصندوق الوطني لتوفير والاحتياط	0	0
مؤسسة جامعية	0	0
المجموع	70	100

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss23

من خلال الجدول اعلاه نجد ان البنك الوطني الجزائري لديه اكبر نسبة تقدر ب64.28 % ثم يليها القرض الشعبي الجزائري بنسبة 14.29% ويليه بنك الخليج يقدر بنسبة 11.43% ثم بنك السلام بنسبة 10% ثم بنك البركة والصندوق الوطني لتوفير والاحتياط ومؤسسات جامعية يقدر بنفس النسبة 0%.

الشكل رقم (6):التمثيل البياني لتوزيع افراد العينة حسب المؤسسة.

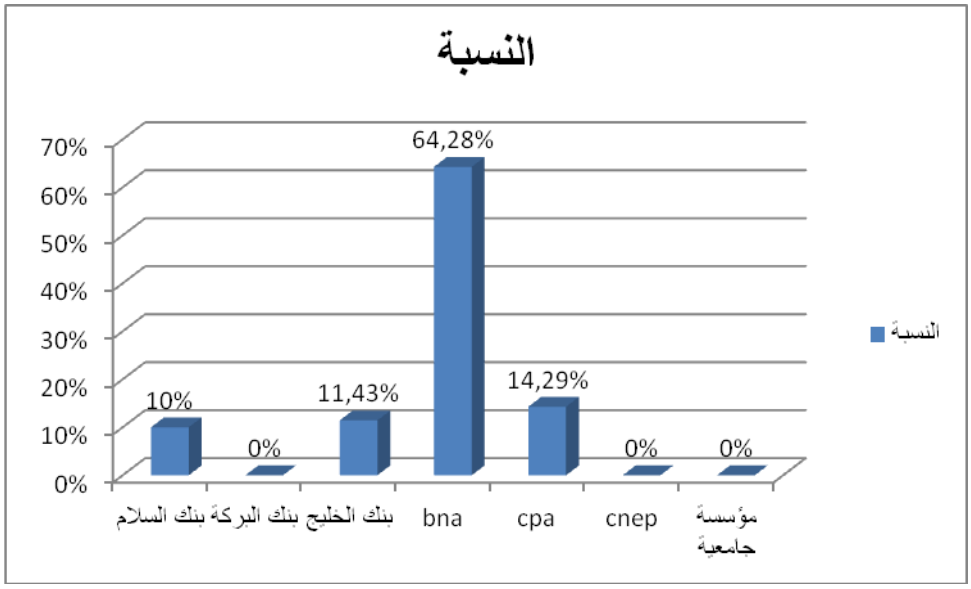

المصدر:من اعداد الطالبة بناء على الجدول (14) وبرنامجexcel

المبحث الثاني: تحليل نتائج محاور وأبعاد الاستبيان

من خلال هذا المبحث سنحاول القيام بعملية تحليل لكل محور من محاور الاستبيان حتى نتمكن من اعطاء قراءة أفضل للاستبيان وذلك من خلال تحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الناتجة عن برنامج spss.

المطلب الأول :تحليل محاور المحددات الرقابية والمحاسبية:

من خلال هذا الجزء سنقوم بتحليل نتائج الأسئلة التي تمثل المحددات الرقابية والمحاسبية والتي كانت محل رد بعض المستجوبين ضمن العينة المدروسة . لكن قبل ذلك يجب توضيح المقياس الذي اتبع في الدراسة والمتمثل في مقياس ليكارت الخماسي.

الجدول رقم (19): مقياس ليكارت الخماسي

الدرجة	غير موافق كليا	غير موافق	محايد	موافق	موافق كليا
المستوى	1	2	3	4	5
المتوسط الحسابي	1.8-1	2.6-1.80	3.4-2.6	4.2-3.4	5-4.2

المصدر: عز حسين عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي ولاستدلالي، خوارزمية العلمية للنشر والتوزيع، جدة السعودية، 2007.

الجدول رقم (20) : درجة الموافقة عن عبارات المحددات الرقابية

الرقم	محددات رقابية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
01	فعالية الاطار الرقابي الخارجي وتوافقه مع خصوصية البنوك والشبابيك الاسلامية .	3.96	0.924	موافق
02	وجود هيئة رقابة داخلية داخل الشباك او البنك الاسلامي .	3.56	1.247	موافق
03	وجود هيئة مراجعة وتدقيق خارجية للبنوك والشبابيك الاسلامية .	3.84	1.058	موافق
04	وجود هيئة رقابة شرعية داخل البنوك والشبابيك الاسلامية .	3.51	1.126	موافق
محددات الرقابية (البعد ككل)		3.72	0.827	موافق

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Spss 23

الجدول رقم (21) : درجة الموافقة عن عبارات المحددات المحاسبية

الرقم	محددات المحاسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
01	النظام المحاسبي المطبق على الخدمات المالية يتوافق مع منتجات البنوك والشبابيك الاسلامية .	3.44	1.270	موافق
02	يمكن فصل محاسبة الشبابيك الاسلامية عن محاسبة البنك في ظل النظام المحاسبي الحالي .	3.89	0.941	موافق
03	تصلح القوائم المالية ونظام المحاسبة البنكية (النظام 09-04 والنظام 09-05) على عمل الشبابيك والبنوك الاسلامية .	3.41	1.186	موافق
04	لا توجد اي مشاكل بالنسبة للتنظيم المحاسبي المعمول به في البنوك التقليدية ويصلح تطبيقه على البنوك والشبابيك الاسلامية .	3.57	0.831	موافق
05	من الضروري فصل محاسبة البنك عن محاسبة الشبابيك	3.70	0.874	موافق
محددات المحاسبية (البعد ككل)		3.60	0.783	موافق

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Spss 23

من خلال هذا الجدول يتضح أن كل العبارات المتعلقة ببعد محددات الرقابية والمحاسبية كانت بمتوسط حسابي مرتفع على المتوسط الحسابي السلمي (4) وهي بذلك تعبر عن موافقة الأفراد على هذه العبارات إلا انه هناك تباين كبير في الإجابات هذا ما يظهره الانحراف المعياري.

بناءا على ما تقدم نستنتج أن مستوى محددات الرقابية ومحاسبية جاء مرتفعا وفقا لمقياس الدراسة، إذ بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن بعد محددات الرقابية ومحاسبية ككل (3.72-3.60) و هذا يدل على أن المبحوثين في مختلف الوظائف يتمتعون بالرغبة في استخدام محددات الرقابية والمحاسبية.

المطلب الثاني : تحليل محاور الاجتماعية والقانونية : من خلال هذا الجزء سنقوم بتحليل نتائج الأسئلة التي تمثل الجزء المتعلق بالمحددات الاجتماعية والقانونية.

الجدول رقم (22): درجات الموافقة عن عبارات المحددات الاجتماعية

الرقم	محددات الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
01	هناك ثقافة بنكية لدى زبائن البنوك والشبابيك الاسلامية	3.80	1.030	موافق
02	تهتم المصارف والشبابيك الاسلامية بخدمة القضايا المجتمعية.	3.56	1.270	موافق
03	استخدام الشبابيك الاسلامية للأبعاد الاجتماعية لأغراض تسويقية .	3.61	0.997	موافق
04	ينظر للمصارف والشبابيك الاسلامية على انها مؤسسات تساعد في تفعيل العمل الخيري .	3.60	0.984	موافق
المحددات الاجتماعية (البعد ككل)		3.64	0.827	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج Spss 23

الجدول رقم (23): درجات الموافقة عن عبارات المحددات القانونية

الرقم	محددات القانونية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
01	يصلح الامر 03-11 لتطبيق منتجات المالية الاسلامية ولا يخلق اي تعارض.	3.81	1.113	موافق
02	النظام 20-02 كفيل بتطبيق منتجات المالية الاسلامية دون اي مشاكل شرعية .	3.81	1.081	موافق
03	وجود علاقة قانونية واضحة بين البنك المركزي والشبابيك الاسلامية تتماشى مع خصوصية الشباك (الرقابة –اعادة التمويل) .	3.64	1.104	موافق
04	تكفل المشرع بتحديد العلاقة القانونية بين المجلس الاعلى والبنك المركزي والشبابيك والبنوك الاسلامية .	3.69	1.043	موافق
05	امكانية دخول البنوك والشبابيك الاسلامية في استثمارات خارج القطاع المالي بنصوص قانونية (مشاركة ، بيع ، شراع.....الخ).	3.69	1.029	موافق
المحددات القانونية (البعد ككل)		3.73	0.832	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss 23

من خلال الجدولين يتضح أن معظم العبارات كانت بمتوسط حسابي أكبر من المتوسط الحسابي السلمي (4) وهي بذلك تعبر عن موافقة الأفراد على هذه العبارات إلا انه هناك تباين كبير في الإجابات هذا ما يظهره الانحراف المعياري.

بناء على ما تقدم نستنتج أن مستوى المحددات الاجتماعية والقانونية جاء مرتفعا وفقا لمقياس الدراسة، إذ بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن بعد المحددات الاجتماعية والقانونية ككل (3.64-3.73) وهذا يدل على أن المبحوثين في مختلف المهن والوظائف يتمتعون بكفاءة ايجابية تصف الرغبة في أن يكونوا أعضاء فاعلين في المحددات الاجتماعية والقانونية .

المطلب الثالث : تحليل محاور الدينية والمهنية والشرعية :

من خلال هذا الجزء سنقوم بتحليل نتائج الأسئلة التي تمثل الجزء المتعلق المحددات الدينية والمهنية والشرعية ، وتظهر النتائج في الجداول

الجدول رقم (24): درجات الموافقة عن عبارات المحددات الدينية

الرقم	المحددات الدينية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
01	الخدمات في المصارف والشبابيك الاسلامية تتماشى مع مبادئي الدينية.	3.79	1.020	موافق
02	النظام المصرفي الاسلامي هو الافضل لأنه يتماشى مع مبادئ الشريعة .	3.69	0.971	موافق
03	تتوافق ثقافتي الدينية مع ما تطرحه البنوك والشبابيك الاسلامية .	3.81	0.937	موافق
04	ليس لدي شك في غياب الشرعية للمنتجات المالية الاسلامية .	3.80	0.987	موافق
المحددات الدينة(البعد ككل)		3.77	0.838	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss 23

الجدول رقم (25): درجات الموافقة عن عبارات المحددات المهنية

الرقم	محددات المهنية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
01	تلقى الموظفون تكوين متخصص في الصيرفة الاسلامية	3.90	1.009	موافق
02	تم توظيف عمال جدد مكلفون ببيع منتجات المالية الاسلامية .	3.79	1.020	موافق
03	تم تخصيص عمال قدماء لتسيير الشبابيك الاسلامية .	3.79	1.020	موافق
04	الاحتفاظ بنفس الهيكل البشري وقيام الموظفين بتأدية المهام التقليدية والحديثة .	3.69	0.971	موافق
المحددات المهنية(البعد ككل)		3.79	0.797	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss 23

الجدول رقم (26): درجات الموافقة عن عبارات المحددات الشرعية

الرقم	المحددات الشرعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
01	وجود الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية مهم لتعاملي معها .	3.81	0.937	موافق
02	لدى ثقة كبيرة في هيئة الرقابة الشرعية وإدارة المصرف او الشباك الذي اتعامل معه	3.80	0.987	موافق
03	ليس لدي شك تجاه شرعية منتجات المصارف والشبابيك الاسلامية	3.90	1.009	موافق
04	اتعامل مع البنوك الاسلامية بسبب وجود ثقافة اخلاقية عالية في المعاملة مع الزبائن والمجتمع .	3.79	1.020	موافق
المحددات الشرعية (البعد ككل)		3.83	0.801	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss 23

من خلال هذا الجد اول يتضح أن معظم العبارات كانت بمتوسط حسابي أكبر من المتوسط الحسابي السلمي (4) وهي بذلك تعبر عن موافقة الأفراد على هذه العبارات إلا انه هناك تباين كبير في الإجابات هذا ما يظهره الانحراف المعياري.

بناء على ما تقدم نستنتج أن مستوى تميز المحددات الدينية والمهنية والشرعية جاء مرتفعا وفقا لمقياس الدراسة، إذ بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن تميز المحددات الدينية والمهنية والشرعية ككل (3.77-3.79-3.83) وهذا يدل على أن المبحوثين الفاعلين في المحددات الدينية والمهنية والشرعية يتمتعون بكفاءة ايجابية تصف الرغبة الجامحة في الشبابيك الاسلامية

المبحث الثالث : تحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة الميدانية

بعد أن تم جمع البيانات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وفي ضوء الفرضيات التي استهدفت هذه الدراسة اختبارها، سنتطرق من خلال هذا الجزء إلى اختبار الفرضيات المتعلقة بالدراسة الميدانية والتحقق من صحتها أو عدمها وذلك باستعراض نتائج التحليل بالنسبة لكل فرضية .

المطلب الأول : نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى الرئيسية و الثانية:

1-الفرضية الرئيسية الاولى:

H_0: لا توجد رقابة شرعية على مستوى الشبابيك الاسلامية.

H_1: توجد رقابة شرعية على مستوى الشبابيك الاسلامية.

نتائج اختبار (t-test) لهذه الفرضية تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (27): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى :

المتغيرات المستقلة	B	T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2
الثابت	1.124	3.376	0.001	0.697	0.485
المحددات الرقابية	0.700	8.007	0.000	—	—

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات برنامج Spss23

لدينا المعادلة التالية: **أي:** **y=0.700x+1.124**

حيث **Y**: منتجات المالية الاسلامية و **X**:محددات الرقابية

استخدمنا تحليل الانحدار البسيط لاختبار فرضية البحث الرئيسية وقد تبين من خلال نتائج هذا التحليل الوارد في الجدول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين المتغير المستقل المتمثل في محددات الرقابية والمتغير التابع المتمثل في منتجات المالية الاسلامية إذا بلغ (t=8.007) بمستوى دلالة (0.000)، وتشير قيمة معامل الارتباط (R) إلى أن قوة العلاقة بين المتغيرين السابقين هي (0.697) ،حيث فسر متغير الحوافز (48.5%) من التباين في مستوى تميز البنوك العمومية بالاعتماد على قيمة معامل التحديد(R^2)، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على انه " توجد رقابة شرعية على مستوى الشبابيك الاسلامية.

2-الفرضية الرئيسية الثانية :

H0:لا يمكن للبنوك الفصل بين محاسبة الشباك والبنك.

H1: يمكن للبنوك الفصل بين محاسبة الشباك والبنك.

نتائج اختبار (t-test) لهذه الفرضية تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (28): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية :

المتغيرات المستقلة	B	T المحسوبة	مستوى الدلالةSig	معامل الارتباطR	معامل التحديدR2
الثابت	1.066	3.120	0.003	0.695	0.483
المحددات المحاسبية	0.739	7.974	0.000	—	—

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات برنامج Spss23

لدينا المعادلة التالية: **أي: y=0.739x+1.066**

حيث Y: منتجات المالية الاسلامية و **X:**المحددات المحاسبية

استخدمنا تحليل الانحدار البسيط لاختبار فرضية البحث الرئيسية وقد تبين من خلال نتائج هذا التحليل الوارد في الجدول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين المتغير المستقل المتمثل في محددات المحاسبية والمتغير التابع المتمثل في منتجات المالية الاسلامية إذا بلغ (t=7.974) بمستوى دلالة (0.000)، وتشير قيمة معامل الارتباط (R) إلى أن قوة العلاقة بين المتغيرين السابقين هي (0.695) ،حيث فسر متغير الحوافز (48.3%) من التباين في مستوى تميز البنوك العمومية بالاعتماد على قيمة معامل التحديد(R^2)، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على انه " يمكن للبنوك الفصل بين محاسبة الشباك والبنك .

المطلب الثاني : تحليل نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة و الرئيسية الرابعة:

1- الفرضية الرئيسية الثالثة:

H_0:لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ثقافة المجتمع اتجاه البنوك الاسلامية.

H_1:. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ثقافة المجتمع اتجاه البنوك الاسلامية

نتائج اختبار (t-test) لهذه الفرضية تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (29) : نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

المتغيرات المستقلة	B	T المحسوبة	مستوى الدلالةSig	معامل الارتباطR	معامل التحديدR2
الثابت	1.192	3.625	0.001	0.692	0.479
المحددات الاجتماعية	0.696	7.909	0.000	—	—

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات برنامج Spss23

لدينا المعادلة التالية: **أي: y=0.696x+1.192**

حيث Y: منتجات المالية الاسلامية و **X:** المحددات الاجتماعية

استخدمنا تحليل الانحدار البسيط لاختبار فرضية البحث الرئيسية وقد تبين من خلال نتائج هذا التحليل الوارد في الجدول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين المتغير المستقل المتمثل في محددات الاجتماعية والمتغير التابع المتمثل في منتجات المالية الاسلامية إذا بلغ (t=7.909) بمستوى دلالة (0.000)، وتشير قيمة معامل الارتباط (R) إلى أن قوة العلاقة بين المتغيرين السابقين هي (0.692) ،حيث فسر متغير الحوافز (47.9%) من التباين في مستوى تميز البنوك العمومية بالاعتماد على قيمة معامل التحديد(R^2)، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على انه " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ثقافة المجتمع اتجاه البنوك الاسلامية .

2-الفرضية الرئيسية الرابعة:

H_0:عدم التزام البنوك العمومية بنظام قانوني لشبابيك الاسلامية.

H_1: التزام البنوك العمومية بنظام قانوني لشبابيك الاسلامية.

نتائج اختبار (t-test) لهذه الفرضية تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (30) : نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المحددات القانونية	3.73	0.832
المتوسط الحسابي(للمحددات القانونية)	3.73	0.832

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات برنامج Spss23

حسب ما يوضحه الجدول (30)، بلغ المتوسط الحسابي العام للمحددات القانونية (3.73)، وهو يعبر عن مستوى درجة موافقة المنتجات المالية في البنوك تنال هذه الدرجة وبتطبيق هذا المستوى على سلم ليكارت الخماسي يتضح أن المتوسط الحسابي العام يقع في الدرجة (4) وهو يشير إلى درجة من الموافقة في مستوى تقييم المحددات القانونية في البنوك و هذا يعني قبول الفرضية العدمية التي تنص على عدم التزام البنوك العمومية بنظام قانوني لشبابيك الاسلامية ونرفض الفرضية البديلة.

المطلب الثالث : تحليل نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة و الرئيسية السادسة:

1-الفرضية الرئيسية الخامسة:

H_0:الخدمات في الشبابيك الاسلامية لا تتماشى مع مبادئ دينية .

H_1: الخدمات في الشبابيك الاسلامية تتماشى مع مبادئ دينية.

نتائج اختبار (t-test) لهذه الفرضية تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (31): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة

المتغيرات المستقلة	B	T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2
الثابت	0.985	3.114	0.003	0.733	0.537
المحددات الدينية	0.727	8.880	0.000	—	—

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات برنامج Spss 23

لدينا المعادلة التالية: **أي:** **$y=0.727x+0.985$**

حيث **Y:** منتجات المالية الاسلامية و **X:**المحددات الدينية

استخدمنا تحليل الانحدار البسيط لاختبار فرضية البحث الرئيسية وقد تبين من خلال نتائج هذا التحليل الوارد في الجدول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين المتغير المستقل المتمثل في محددات الدينية والمتغير التابع المتمثل في منتجات المالية الاسلامية إذا بلغ (t=8.880) بمستوى دلالة (0.000)، وتشير قيمة معامل الارتباط (R) إلى أن قوة العلاقة بين المتغيرين السابقين هي (0.733) ،حيث فسر متغير الحوافز (53.7%) من التباين في مستوى تميز البنوك العمومية بالاعتماد على قيمة معامل التحديد(R^2)، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على انه " الخدمات في الشبابيك الاسلامية تتماشى مع مبادئ دينية.

2-الفرضية الرئيسية السادسة:

H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين العاملين والبنوك الاسلامية.

H_1: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين العاملين والبنوك الاسلامية.

نتائج اختبار (t-test) لهذه الفرضية تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (32): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية السادسة

المتغيرات المستقلة	B	T المحسوبة	مستوى الدلالةSig	معامل الارتباطR	معامل التحديدR2
الثابت	0.547	1.879	0.064	0.804	0.647
المحددات المهنية	0.840	11.159	0.000	—	—

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات برنامج Spss 23

لدينا المعادلة التالية: **أي: y=0.840+0.547**

حيث Y: منتجات المالية الاسلامية و **X:**المحددات المهنية

استخدمنا تحليل الانحدار البسيط لاختبار فرضية البحث الرئيسية وقد تبين من خلال نتائج هذا التحليل الوارد في الجدول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين المتغير المستقل المتمثل في محددات المهنية والمتغير التابع المتمثل في منتجات المالية الاسلامية إذا بلغ (t=11.159) بمستوى دلالة (0.000)، وتشير قيمة معامل الارتباط (R) إلى أن قوة العلاقة بين المتغيرين السابقين هي (0.804) ،حيث فسر متغير الحوافز (64.7%) من التباين في مستوى تميز البنوك العمومية بالاعتماد على قيمة معامل التحديد(R^2)، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على انه " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين العاملين والبنوك الاسلامية.

المطلب الرابع : تحليل نتائج اختبار الفرضية االسابعة و الرئيسية الثامنة:

1-الفرضية الرئيسية السابعة

H_0:لا توجد ثقافة شرعية في المصارف الاسلامية في التعامل مع الزبائن.

H_1: توجد ثقافة شرعية في المصارف الاسلامية في التعامل مع الزبائن.

نتائج اختبار (t-test) لهذه الفرضية تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (33): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية السابعة

المتغيرات المستقلة	B	T المحسوبة	مستوى الدلالةSig	معامل الارتباطR	معامل التحديدR2
الثابت	0.492	1.726	0.089	0.815	0.664
المحددات الشرعية	0.846	11.588	0.000	—	—

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات برنامج Spss 23

لدينا المعادلة التالية: **أي: y=0.846x+0.492**

حيث Y: منتجات المالية الاسلامية و **X**:المحددات الشرعية

استخدمنا تحليل الانحدار البسيط لاختبار فرضية البحث الرئيسية وقد تبين من خلال نتائج هذا التحليل الوارد في الجدول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين المتغير المستقل المتمثل في محددات الشرعية والمتغير التابع المتمثل في منتجات المالية الاسلامية إذا بلغ (t=11.588) بمستوى دلالة (0.000)، وتشير قيمة معامل الارتباط (R) إلى أن قوة العلاقة بين المتغيرين السابقين هي (0.815) ،حيث فسر متغير الحوافز (66.4%) من التباين في مستوى تميز البنوك العمومية بالاعتماد على قيمة معامل التحديد(R^2)، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على انه " توجد ثقافة شرعية في المصارف الاسلامية في التعامل مع الزبائن

2-الفرضية الرئيسية الثامنة.

H_0:لا يوجد دور لمحددات الصيرفة الاسلامية في تفعيل الشبابيك الاسلامية في البنوك العمومية.

H_1: يوجد دور لمحددات الصيرفة الاسلامية في تفعيل الشبابيك الاسلامية في البنوك العمومية.

نتائج اختبار (t-test) لهذه الفرضية تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (34): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثامنة.

المتغيرات المستقلة	B	T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2
الثابت	0.194	0.807	0.423	0.895	0.801
محددات الصيرفة الاسلامية	1.053	16.569	0.000	——	——

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات برنامج Spss 23

لدينا المعادلة التالية: **أي: y=1.053x+0.194**

حيث Y: منتجات المالية الاسلامية و **X**: محددات الصيرفة الاسلامية

استخدمنا تحليل الانحدار البسيط لاختبار فرضية البحث الرئيسية وقد تبين من خلال نتائج هذا التحليل الوارد في الجدول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين المتغير المستقل المتمثل في محددات الصيرفة الاسلامية والمتغير التابع المتمثل في منتجات المالية الاسلامية إذا بلغ (t=16.569) بمستوى دلالة (0.000)، وتشير قيمة معامل الارتباط (R) إلى أن قوة العلاقة بين المتغيرين السابقين هي (0.895) ،حيث فسر متغير الحوافز (80.1%) من التباين في مستوى تميز البنوك العمومية بالاعتماد على قيمة معامل التحديد(R^2)، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على انه "يوجد لمحددات الصيرفة الاسلامية دور كبير في تفعيل الشبابيك الاسلامية.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية وبعد تحليل أراء العاملين في الشبابيك الاسلامية بعد استجوابهم وتحليل المعطيات المحصل عليها باستخدام برنامج spss تبينا لنا أن الشبابيك الاسلامية ضرورة حتمية لتطوير البنوك العمومية و يحتاج له الجميع سواء المتعاملين أو العاملين ويبقى مشكل الشبابيك الاسلامية مطروح بقوة ، وقوة الدراسة التطبيقية تبقى متواضعة خاصة وأم حجم العينة التي أجريت عليها الدراسة قدرت بـ 70 مفردة فكلما كانت العينة كبيرة كلما كانت نتائج الدراسة أكثر دقة.

الخاتمة

خاتمة عامة

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة تبين ان البنوك الاسلامية هي المصرف الذي يلتزم بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية ،من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدا المشاركة في الربح او الخسارة كما اتضح ان البنوك الاسلامية تقوم على مجموعة من الاسس والركائز وتتميز بمجموعة من الخصائص والمميزات التى تميزها عن غيرها من البنوك الربوية الاخرى ،لا من الناحية النظرية فقط بل حتى من الناحية العملية لمبادئ الاقتصاد الاسلامي ،فهى تمثل الركيزة الاساسية للنشاط المالي والمصرفي في المجتمع المسلم ،وذلك من خلال تعبئة الموارد المالية المتواجدة لدى الافراد ومحاربة الاكتناز عن طريق توظيف هذه الموارد في المشاريع التنموية المختلفة وفقا لصيغ متنوعة تتوافق وقواعد الشريعة الاسلامية مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع الاسلامي حيث ظهرت فعاليتها خاصة في الجانب التمويلي الذي يمثل احد اهم النشاطات التى تقوم بها ،بالإضافة الى هذا تعتبر اداة مهمة وضرورية في عملية التنمية الاقتصادية وذلك باعتبارها الهيئة الاكثر اسهاما في امداد الاقتصاد بالتمويل اللازم في الوقت المناسب ،نظرا لمتمتعيها بقدرة كبيرة في تجميع المدخرات وامتصاص الفوائض المالية كما تقوم بحفظ اموال المتعاملين معها وذلك باستثمارها في المشاريع المجدية و الحقيقية والتى تحقق عائدا يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى هذا الاساس فإنها تنفرد بمجموعة متميزة من الاوعية الادخارية والاستثمارية .

حيث نرى ان فتح الشبابيك الاسلامية على مستوى البنوك العمومية خصوصا والقطاع المصرفي ككل فكرة سديدة تساهم في نشر ثقافة الصيرفة الاسلامية وعامل مهم لجذب الافراد والمؤسسات والمهنيين من خلال اقبالهم نحو هذا النوع من التمويل لتعظيم عوائدهم المالية واستثمار مدخراتهم .

ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على متطلبات تفعيل نظام الصيرفة الاسلامية في شبابيك البنوك العمومية بالجزائر من خلال قيامنا بهذه الدراسة وبعد اختبار فرضيات تم التوصيل الى النتائج التالية:

1-اختبار صحة الفرضيات :

مما سبق وبناءا على مخرجات البرنامج الاحصائي والنتائج المحصلة منه بالأدوات الاحصائية المستعملة نستخلص النتائج التالية:

1-من اختبارنا للفرضية الأولى يوجد رقابة شرعية على مستوى الشبابيك الاسلامية توصلنا الى صحة هذه الفرضية نظرا لوجود رقابة شرعية على مستوى الشبابيك الاسلامية والحرص التام على عمل الشبابيك الاسلامية وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية وعدم اختلاط اموال وأرباحها مع البنك التقليدي .

2- من اختبارنا للفرضية والثانية : يمكن للبنوك الفصل بيم محاسبة الشباك والبنك توصلنا الى صحة هذه الفرضية حيث يمكن للبنك الفصل وبشكل كلي بين الشباك والبنك من خلال ايجاد قسم المحاسبة وسجلات ونظام محاسبي مستقل.

3-من اختبارنا للفرضية الثالثة :توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ثقافة المجتمع والبنوك الاسلامية،توصلنا الى صحة هذه الفرضية ،ان نظرة وثقافة المجتمع اتجاه البنوك الاسلامية ايجابية وهذا راجع الى رغبتهم في التعامل مع هذه الشبابيك لما تقدمه من مزايا وعروض .

4-من اختبارنا للفرضية الرابعة والتى مفادها التزام البنوك العمومية بنظام قانوني للشبابيك الاسلامية ،توصلنا الى صحة هذه الفرضية،حيث ان التزام البنوك بنظام قانوني لهذا القطاع نظرا لضرورة الملحة نحو التوجه الى الصيرفة الاسلامية .

5-من اختبارنا للفرضية الخامسة والتى مفادها الخدمات في الشبابيك تتماشى مع مبادئ دينية ،توصلنا الى صحة هذه الفرضية الى ان الخدمات تتماشى مع مبادئ دينية لأنها لا تتعامل بالربا.

6-من اختبارنا للفرضية السادسة والتى هي وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين العاملين والبنوك الاسلامية ،توصلنا الى صحة هذه الفرضية الى تأدية العاملين داخل الشبابيك الاسلامية لكل المهام بصورة جيدة.

7-من اختبارنا للفرضية السابعة والتى مفادها وجود ثقافة شرعية في المصارف الاسلامية في التعامل مع الزبائن ،توصلنا الى صحة هذه الفرضية الى وجود ثقافة شرعية في التعامل لان هناك جهود مبذولة ومساعي من طرف العاملين اتجاه العملاء.

8-من اختبارنا للفرضية الرئيسية والتي مفادها يوجد دور كبير لمحددات الصيرفة الاسلامية في تفعيل الشبابيك الاسلامية في البنوك العمومية،توصلنا الى صحة هذه الفرضية الى ان للمحددات دور في تفعيل وتطوير وتعميم الشبابيك الاسلامية.

2-نتائج الدراسة:

لقد تم التوصيل الى مجموعة من النتائج من خلال دراسة موضوع متطلبات تفعيل نظام الصيرفة الاسلامية في شبابيك البنوك العمومية بالجزائر -دراسة عينة من البنوك التقليدية بولاية تيارت -نعرضها في ما يلى:

1-النتائج النظرية :

-البنوك الاسلامية هي عبارة عن مؤسسات مالية ميزتها الاساسية عدم التعامل بالربا.

-البنوك الاسلامية تقدم قروض وخدمات تتماشى مع احكام الشريعة الاسلامية.

-الشبابيك الاسلامية هي فروع تنتمي الى البنوك وتمارس جميع الانشطة المصرفية تقدم خدمات مصرفية اسلامية متكاملة للعملاء.

-المنتجات المالية الاسلامية هي عبارة عن الصيغ والأدوات المتوافقة مع احكام الشريعة كالمشاركة ،القرض الحسن ،.....الخ

2-النتائج التطبيقية:

1-وجود طلبات واستفسارات على الشبابيك الاسلامية من طرف الزبائن في البنوك العمومية .

2- يوجد دور كبير بالنسبة لمحددات الصيرفة الاسلامية في تفعيل الشبابيك بالبنوك العمومية.

3-وجود وعي من طرف البنوك العمومية لتعامل والاستفادة من الشبابيك الاسلامية .

4-وجود مساعي من طرف الحكومة الجزائرية في تطوير الصيرفة الاسلامية في البنوك العمومية من اجل تلبية طلبات الزبائن.

3-الاقتراحات والتوصيات:

بعد دراسة لموضوع متطلبات تفعيل نظام الصيرفة الاسلامية في شبابيك البنوك العمومية بالجزائر،وفي ضوء النتائج المتوصل اليها ،في ما يلي تقديم بعض التوصيات :

-ضرورة توجيه البنوك التقليدية الجزائرية لإنشاء وفتح شبابيك للمعاملات الاسلامية وفق ضوابط شرعية و قانونية صحيحة.

-محاولة التخفيف من العقبات التى تواجه العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر لتمكين هذه البنوك من ان تقوم بدورها في التنمية بشكل جيد .

-العمل على تشجيع العمل المصرفي الاسلامي من خلال شبابيك الاسلامية ودعم البنوك الاسلامية لان هذه الاخيرة في حال توفر المناخ والبيئة الاستثمارية الملائمة فان لها القدرة على التنمية بشكل جيد .

-افضل طريقة لتبني البنوك التقليدية للعمل المصرفي تتمثل في فتح شبابيك للمعاملات الاسلامية بالشراكة مع بنوك اسلامية محلية وأجنبية في هذا المجال للاستفادة منها.

-ضرورة استكمال توجيه الحكومة لتبني الصيرفة الاسلامية من خلال شبابيك اسلامية بإصدار قانون خاص بها يحكمها وينظمها .

-القيام بحملات اعلانية واشهارية لتوعية الافراد بأهمية الشبابيك الاسلامية.

-فتح المجال امام الشبابيك الاسلامية التى تعمل وفق مبادئ الشريعة الاسلامية لاستقطاب مزيد من المدخرين والمستثمرين الرافضين للتعامل بالفوائد الربوية.

-انشاء معهد تدريب مصرفي لدى بنك الجزائر من اجل تأهيل العاملين فيه واستعاب اليات العمل في البنوك الاسلامية وكذا الشبابيك التابعة للبنوك التقليدية.

4-افاق البحث:

-التحديات التى تواجه الصيرفة الاسلامية والحلول المقترحة.

-امكانية تحول البنوك التقليدية الى بنوك اسلامية دراسة حالة الجزائر.

-دراسة مقارنة بين المنتجات المالية الاسلامية والمنتجات التقليدية.

-استراتجيات تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر.

قائمة المصادر و المراجع:

أولا: القران الكريم.

1 – سورة البقرة الآية 275.

ثانيا: الكتب.

2 – أنس البكري،وليد صافي،**النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار المستقبل ،عمان،الاردن،2009.

3 – حسين محمد سمحان ، اسماعيل يونس يامن ، **النقود واقتصاديات البنوك** ، دار الصفاء ،عمان، الاردن،2011.

4 – رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك ،الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2010.

5 – رشيد صالح عبد الفتاح صالح،**البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري**، دار النهضة العربية ، لبنان، بدون سنة .

6 – سماحة المفتي محمد تقي العثماني ، **مقدمة في التمويل الاسلامي** ،الطبعة الاولى ، دار الرواد للنشر ،سوريا ،2019 .

7 – سمير الشاعر، **المصارف الإسلامية من الفكر إلى الاجتهاد** ،الطبعة الثانية،الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت،2011.

8 – شهاب احمد سعيد العزيزي ، **ادارة البنوك الاسلامية**، الطبعة الاولى ، دار النفائس لنشر والتوزيع الاردن ،2011 .

9 – عبد الحليم عمار غربي ، **مصادر واستخدامات الاموال في البنوك الاسلامية** ، دار ابي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة ،حماة، سوريا ،2013.

10 – عبد الرزاق رحيم جدي إلهيتي، **المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق** ، الطبعة الاولى ، دار اسامة للنشر والتوزيع ،الاردن ،1998.

11 – عبد الفتاح الحميد عبد الفتاح المغربي، **الادارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية** ،الطبعة الأولى مكتبة الفهد الوطني للنشر جدة ،السعودية،2004.

12 – غسان عساف وآخرون ، **إدارة المصارف**، دار صفاء للنشر، عمان ،1993.

13 – فادي محمد لرفاعي ،**المصارف الإسلامية** ، الطبعة الأولى ،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2004 .

14 – فائز اللبان ، **القطاع المصرفي في الاقتصاد الإسلامي**، دار اللين للنشر ،الجزائر 1999.

15 – فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، **المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية** ، دار البراوري العلمية للنشر والتوزيع 1996 .

محسن احمد الخضيري ، **البنوك الاسلامية** ، ايتراك للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، مصر ،1999 .

17 – محمد الانصاري وآخرون ، **البنوك الاسلامية** ، الطبعة الثامنة ، مصر ،2002.

18 – محمد سعيد انور سلطان ،**ادارة البنوك** ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،الاسكندرية ،2005،ص:66.

19 – محمد شيخون ،**المصارف الاسلامية** ، دار وائل للنشر ،عمان ،الطبعة الاولى ، 2020 .

20 – محمد صالح الحناوي ،السيد عبد الفتاح عبد السلام ،،المؤسسات المالية ،البورصة والبنوك التجارية ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،مصر ،1998 .

21 – محمد عريقات حربي، سعيد جمعة عقيل، **إدارة المصارف الإسلامية** ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن،2010.

22 – نزيه عبد المقصود محمد المبروك، صناديق الاستثمار بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي ، دار الفكر الجامعي للنشر ، الاسكندرية ،1999.

23 – نعيم نمر داود، **البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي** ،الطبعة الأولى دار البادية ناشرون و موزعون، عمان،2012.

24 –وهيبة الزحيلي ، **احكام التعامل مع المصارف الاسلامية** ، دار مكتتبي للنشر ، دمشق –سوريا ، بدون سنة نشر .

ثالثا: المذكرات والرسائل.

25 –احمد عبد العفو مصطفى العليات ، الرقابة الشرعية على اعمال المصارف الاسلامية ،مذكرة ماجستير ،كلية الشريعة الإسلامية تخصص:الفقه والتشريع،جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين ،سنة 2006 .

26 –أمال لعمش ، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة سطيف، 2016.

27 –بن زيطة محمد الامين ،دور الرقابة الشرعية في تحسين الاداء المالي للمصارف الاسلامية دراسة ميدانية –بفروع مصرف السلام ادرار و ورقلة ،مذكرة مقدمة لشهادة الماستر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص:مالية مؤسسة ،جامعة احمد دارية ،ادرار،السنة الجامعية :2019/2018

28 –ركيبي كريمة ، غماري حفيظة ، **صيغ التمويل في البنوك الاسلامية – دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة تيزي وزو** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،أكلي محند اولحاج –البويرة– الجزائر،2015 .

29 –زكريا عزري، زبير بوقره ، **واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر واليات تطويرها– دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر ، تخصص مالية وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف –المسيلة ،الجزائر ،2018.

30 –سارة بن حيزية ، **اساسيات الصيرفة الاسلامية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في علوم التسيير ، تخصص: مالية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي ،2012

31 – سمير حليتم ،افاق فتح نوافذ اسلامية في البنوك التجارية الجزائرية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص:ادارة مالية،جامعة محمد بوضياف –المسيلة- السنة الجامعية 2018/2017

32 – شوقي بورقبة ،الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية –دراسة تطبيقية مقارنة ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف ،الجزائر ،2011 .

علاء الدين رقيق ،النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية –دراسة بنك الخليج الجزائر ،مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة

33 – علاء الدين رقيق ،النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية –دراسة بنك الخليج الجزائر ،مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماسر،تخصص :معاملات مالية معاصرة ،معهد العلوم الاسلامية ،جامعة الوادي –الجزائر،السنة الجامعية 2018/2017.

34 – عماد فراح ، **دور البنوك الاسلامية في تحقيق التنمية المستدامة** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: مالية وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة العربي بن مهيدي ام الباقي ، 2014.

35 – غراف أمينة ، **دور الصيرفة الاسلامية في الحد من خطر عولمة النشاط المصرفي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكاديمي في علوم التسيير ،تخصص مالية ،كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام الباقي ، الجزائر،2012.

36 – فلة بن زاوي ، **دور البنوك الاسلامية في تعبئة الموارد المالية للتنمية الاقتصادية – دراسة حالة بنك فيصل الاسلامي السوداني (2008–2013)**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة ام الباقي – الجزائر ،2015.

37 – فؤاد دوفي، **دور البنوك الإسلامية في تمويل استثمارات البنية التحتية –دراسة حالة، بنك دبي الإسلامي " دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2014–2018**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر بسكرة،2019 .

38 –قادة عبد القادر ،متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية ، مذكرة مقدمة لشهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،تخصص نقود ومالية ،جامعة حسيبة بن بوعلى بالشلف ،السنة الجامعية 2008–2009 .

39 –قوادري محمد ،قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية ،مذكرة ماجستر ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص:محاسبة وجباية ،جامعة سعد دحلب البليدة –الجزائر ،2009–2010 .

40 –مرابط سفيان ،الصكوك التشاركية وفقا لنظام بنك الجزائر 18–02 ،مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم السياسية ،تخصص:قانون خاص ،جامعة عبد الحميد بن بأديس ،مستغانم – الجزائر ،السنة الجامعية 2018–2019

41 –مصطفى ابراهيم محمد مصطفى ،نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الاسلامية ،رسالة دكتوراه ،في الاقتصاد الاسلامي ،جامعة الازهر الشريف ،القاهرة ،2012

42 –مقلاتي عليمة، بداوني بسمة، **البنوك الإسلامية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، تخصص :القانون الخاص الشامل ،بجاية ،السنة الجامعية 2014

43 –نجيب بوخاتم ،دور الجهاز المصرفي في عملية التحول الاقتصادي والانتقال الى اقتصاد السوق ،رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية
و ورقلة ،مذكرة مقدمة لشهادة الماستر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص:مالية مؤسسة ،جامعة احمد دارية ،ادرار،السنة الجامعية :2019/2018.
وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر،2006

44 –ويس سارة ، **فعالية وكفاءة البنوك الاسلامية في التصدي للأزمات المالية** ، رسالة ماجستير في تخصص : مالية دولية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير ،وهران ،2012 .

رابعا: المجلات العلمية

45 -جمال العسالي، طه عبد الرحمان سويسي ، **البنوك الإسلامية قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 03 ، العدد 06 ، جامعة زيان عاشور، الجلفة،2013 .

46 -بن زكورة العونية ،**التحول الى الصيرفة الاسلامية في الجزائر ، افاق وتطلعات** ، المجلة المغاربية للاقتصاد و المناجمنت ،المجلد 07، العدد 2 ،جامعة مصطفى الاسطنبولي ، معسكر، سبتمبر 2020.

47 -بريش عبد القادر ،خلدون زينب ، **الابتكار المالي وأهميته في تحقيق كفاءة فعالية اداء البنوك الاسلامية** ، مجلة الاقتصاد والمالية ، العدد رقم 03،جامعة البويرة – الجزائر 2016.

48 -حسين حسن شحاته ،الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الاسلامية بالبنوك التقليدية ،مجلة الاقتصاد الاسلامي ،بنك دبي الاسلامي ،العدد 240 ،الامارات ،جوان 2001 .

49 -نجيب سمير خريس ،النوافذ الاسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي اسلامي ،مجلة الزرقاء للبحوث و الدرسات الانسانية،المجلد 14 ،العدد 02 الاردن ،2014.

50 -خالد بن ابراهيم السليطى ،الاقتصاد و التمويل الاسلامي ، مجلة بيت المشورة ،العدد 11 ،قطر اكتوبر 2019.

51 -مغارفي فريدة ،مفتاح صالح ،نوافذ المعاملات الاسلامية في البنوك التقليدية : الدوافع و المتطلبات تجربة بنك بومييترا التجاري نموذجا ، المجلة الدولية للبحوث الاسلامية والإنسانية ، المجلد 4 ،العدد 3 . بسكرة،مارس 2014

52 – مغارفي فريدة ، مفتاح صالح ، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الاسلامية في البنوك التقليدية دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بومبيترا التجاري ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ،العدد 34–35 مارس 2014.

53 – سمير مصطفى متولي ،فروع المعاملات الاسلامية مالها وما عليها ،مجلة البنوك الاسلامية ،الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ،العدد34،مصر ،فيفري1989.

54 – سليمان ناصر ،عبد الحميد بوشرمة،متطلبات تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر ،مجلة الباحث،العدد 7،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2002.

55 – هايل طشطوش ،**خصائص المصارف الاسلامية** ، مجلة المحاسب العربي ،العدد 32،القاهرة ،مصر ،2015،

خامسا:المداخلات في الملتقيات والأيام الدراسية.

56 – اوسرير منور ،،مجبر محمد ،اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية الملتقى الدولي الاول حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية تجارب وتطبيقات وآفاق 17–18 جانفي 2010 .

57 – عيسى مرازقة، محمد الشريف شخشاخ ، مداخلة بعنوان: **البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالي الإسلامي ،دراسة حالة مصرف أبو ظبي** ، الملتقي الدولي الأول: **حول الاقتصاد الإسلامي ،الواقع ورهنات المستقبل**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة اللحاج لخضر– باتنة ، يومي 24–23 فيفري 2011 ، غرداية 2011 .

58 – مرازقة صالح ،بوهرين فتيحة ،كفاءة معايير المحاسبة الدولية –معايير التقارير المالية الدولية في الرقابة المصرفية ،الملتقى الوطنى حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية بالجزائر متطلبات التوافق والتطبيق بسوق اهراس ،25–26 ماي،2013 .

سادسا:الابحاث والمحاضرات الاكادمية

59 – اوصالح عبد الحليم ، **محاضرات في مقياس الصيرفة الاسلامية** ، مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص :اقتصاد نقدي وبنكي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة ، 2019/2018

60 – بربار نور الدين ، **محاضرات في مقياس المصرفية الاسلامية** ، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر مالية وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابن خلدون تيارت ، السنة الجامعية : 2020 / 2021

61 – عبد الكريم احمد قندوز , سفيان حمدة فغلول .الصناعة المالية الاسلامية بدول المغرب العربي :الواقع وتحديات الافاق ,درسات معهد التدريب وبناء القدرات ,صندوق النقد العربي ,العدد 1، ابوظبي –الامارات،2020.

62 – عبد اللطيف جناحي ،استراتيجية البنوك الاسلامية وأهدافها ،بحوث مختارة من المؤتمر العام الاول للبنوك الاسلامية ،الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ،2010.

63 – فوزي محيريق ،تنويع التمويل الاستثماري بآلية النوافذ والفروع التشاركية "الاسلامية في المصارف الجزائرية مع الاشارة لبنك ..ورقة بحثية مقدمة للملتقى العلمي السادس حول :بدائل النمو والتنويع الاقتصاد في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة 2–3 نوفمبر 2016 .

64 – كمال توفيق حطاب ،"**الصكوك الاستثمارية الاسلامية والتحديات المعاصرة** "،بحث مقدم الى :مؤتمر : **المصاريف الاسلامية بين الواقع والمأمول** ، دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري ، دبي ،31 ماي –3 جوان،2009.

65 – مركان محمد البشير ،**محاضرات في الصيرفة الاسلامية** ،موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي،المركز الجامعي تسمسيلت،السنة الجامعية 2020/2019

الملاحق

تحية طيبة وبعد :

في اطار دراسة جامعية حول موضوع **الصيرفة الاسلامية بالجزائر** ، نود منكم ان تشاركونا بتقييمكم للعبارات في الاسفل ،وذلك بوضع علامة X في الخانة المناسبة ،الخانات متدرجة من 1 إلى 5 حيث (1) تعني غير موافق كليا ،(2) تعني غير موافق ،(3) تعنى محايد ، (4)تعني موافق ،(5) تعنى موافقا كليا على العبارة . شاكرين حسن تعاونكم وتفهمكم ونؤكد أن المعلومات تستخدم لغرض البحث وتعامل بسرية تامة. وشكرا مجددا.

	العبارة					
المحور الاول : المحددات الرقابية						
1	فعالية الاطار الرقابي الخارجي وتوافقه مع خصوصية البنوك والشبابيك الاسلامية .					
2	وجود هيئة رقابة داخلية داخل الشباك او البنك الاسلامي .					
3	وجود هيئة مراجعة وتدقيق خارجية للبنوك والشبابيك الاسلامية .					
4	وجود هيئة رقابة شرعية داخل البنوك والشبابيك الاسلامية .					
المحور الثاني: المحددات المحاسبية						
5	النظام المحاسبي المطبق على الخدمات المالية يتوافق مع منتجات البنوك والشبابيك الاسلامية .					
6	يمكن فصل محاسبة الشبابيك الاسلامية عن محاسبة البنك في ظل النظام المحاسبي الحالى .					
7	تصلح القوائم المالية ونظام المحاسبة البنكية (النظام 09-04 والنظام 09-05) على عمل الشبابيك والبنوك الاسلامية .					
8	لا توجد اي مشاكل بالنسبة للتنظيم المحاسبي المعمول به في البنوك التقليدية ويصلح تطبيقه على البنوك والشبابيك الاسلامية .					
9	من الضروري فصل محاسبة البنك عن محاسبة الشبابيك					
المحور الثالث:المحددات الاجتماعية						
10	هناك ثقافة بنكية لدى زبائن البنوك والشبابيك الاسلامية					
11	تهتم المصارف والشبابيك الاسلامية بخدمة القضايا المجتمعية .					
12	استخدام الشبابيك الاسلامية للأبعاد الاجتماعية لأغراض تسويقية .					
13	ينظر للمصارف والشبابيك الاسلامية على انها مؤسسات تساعد في تفعيل العمل الخيري .					
المحور الرابع: محددات قانونية						
14	يصلح الامر 03-11 لتطبيق منتجات المالية الاسلامية ولا يخلق					

	اي تعارض.					
15	النظام 20-02 كفيل بتطبيق منتجات المالية الاسلامية دون اي مشاكل شرعية .					
16	وجود علاقة قانونية واضحة بين البنك المركزي والشبابيك الاسلامية تتماشى مع خصوصية الشباك (الرقابة –اعادة التمويل) .					
17	تكفل المشرع بتحديد العلاقة القانونية بين المجلس الاعلى والبنك المركزي والشبابيك والبنوك الاسلامية .					
18	امكانية دخول البنوك والشبابيك الاسلامية في استثمارات خارج القطاع المالي بنصوص قانونية (مشاركة ، بيع ، شراع.....الخ).					
من فضلك اقلب الصفحة ص 2/1						
المحور الخامس: محددات دينية						
19	الخدمات في المصارف والشبابيك الاسلامية تتماشى مع مبادئي الدينية.					
20	النظام المصرفي الاسلامي هو الافضل لأنه يتماشى مع مبادئ الشريعة .					
21	تتوافق ثقافتي الدينية مع ما تطرحه البنوك والشبابيك الاسلامية .					
22	ليس لدي شك في غياب الشرعية للمنتجات المالية الاسلامية .					
المحور السادس: محددات مهنية						
23	تلقى الموظفون تكوين متخصص في الصيرفة الاسلامية					
24	تم توظيف عمال جدد مكلفون ببيع منتجات المالية الاسلامية .					
25	تم تخصيص عمال قدماء لتسيير الشبابيك الاسلامية .					
26	الاحتفاظ بنفس الهيكل البشري وقيام الموظفين بتأدية المهام التقليدية والحديثة .					
المحور السابع:المحددات الشرعية						
27	وجود الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية مهم لتعاملي معها .					
28	لدى ثقة كبيرة في هيئة الرقابة الشرعية وإدارة المصرف او الشباك الذي اتعامل معه .					
29	ليس لدي شك تجاه شرعية منتجات المصارف والشبابيك الاسلامية					
30	اتعامل مع البنوك الاسلامية بسبب وجود ثقافة اخلاقية عالية في المعاملة مع الزبائن والمجتمع .					

نرجو اتمام هذه البينات لأغراض البحث فقط

الجنس		السن		المستوى التعليمي		المؤسسة		المهنة		الخبرة في المالية الاسلامية	
ذكر		أقل من 30 سنة		ابتدائي		بنك السلام		مدير بنك – شباك		سنـة فأقل	
أنثى		من 31 إلى 40 سنة		متوسط		بنك البركة		رئيس مصلحة		سنـتين	
		من 41 إلى 50 سنة		ثانوي		بنك الخليج		رئيس مكتب		03 سنوات	
		من 51 إلى 60 سنة		جامعي		BNA		اطار سامي بالبنك		04 سنوات	
		أكثر من 61 سنة		دراسات عليا		CPA		موظف عادي		05 سنوات	
						CNEP		أستاذ باحث في المالية الاسلامية		أقل من 10 سنوات	
						مؤسسة جامعية				أكثر من 11 سنة	

الجنس

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
ذكر	2	2,9	2,9	2,9
انثى	9	12,9	12,9	15,7
3	14	20,0	20,0	35,7
4	37	52,9	52,9	88,6
5	8	11,4	11,4	100,0
Total	70	100,0	100,0	

السن

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
اقل من 30	1	1,4	1,4	1,4
من31الى40سنة	4	5,7	5,7	7,1
من41الى50سنة	8	11,4	11,4	18,6
من51الى60سنة	47	67,1	67,1	85,7
اكثر من 61سنة	10	14,3	14,3	100,0
Total	70	100,0	100,0	

المستوىالتعليمي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
متوسط	6	8,6	8,6	8,6
ثانوي	11	15,7	15,7	24,3

جامعي	42	60,0	60,0	84,3
درسات عليا	11	15,7	15,7	100,0
Total	70	100,0	100,0	

المؤسسة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
بنك السلام	1	1,4	1,4	1,4
بنك البركة	3	4,3	4,3	5,7
بنك الخليج	6	8,6	8,6	14,3
bna	36	51,4	51,4	65,7
cpa	24	34,3	34,3	100,0
Total	70	100,0	100,0	

المهنة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
مدير بنك-شباك	1	1,4	1,4	1,4
رئيس مصلحة	10	14,3	14,3	15,7
رئيس مكتب	13	18,6	18,6	34,3
اطار سامى بالبنك	32	45,7	45,7	80,0
موظف عادي	14	20,0	20,0	100,0
Total	70	100,0	100,0	

الخبرة في المالية الاسلامية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
سنة فاقل	3	4,3	4,3	4,3
سنتين	5	7,1	7,1	11,4
سنوات3	11	15,7	15,7	27,1
سنوات4	30	42,9	42,9	70,0
سنوات5	21	30,0	30,0	100,0
Total	70	100,0	100,0	

Correlations

		فعالية الاطار الرقابى الخارجى وتوافقه مع خصوصية البنوك والشبابيك الاسلامية .	وجود هيئة رقابة داخلية داخل الشباك او البنك الاسلامي .	وجود هيئة مراجعة وتدقيق خارجية للبنوك والشبابيك الاسلامية .	
فعالية الاطار الرقابي الخارجي وتوافقه مع خصوصية البنوك والشبابيك الاسلامية .	Pearson Correlation	1	,373**	,260*	
	Sig. (2-tailed)		,001	,030	
	N	70	70	70	
وجود هيئة رقابة داخلية داخل الشباك او البنك الاسلامي .	Pearson Correlation	,373**	1	,452**	
	Sig. (2-tailed)	,001		,000	
	N	70	70	70	
وجود هيئة مراجعة وتدقيق خارجية للبنوك والشبابيك الاسلامية .	Pearson Correlation	,260*	,452**	1	
	Sig. (2-tailed)	,030	,000		
	N	70	70	70	
وجود هيئة رقابة شرعية داخل البنوك والشبابيك الاسلامية .	Pearson Correlation	,523**	,650**	,288*	
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,016	
	N	70	70	70	

Correlations

		وجود هيئة رقابة شرعية داخل البنوك والشبابيك الاسلامية .
فعالية الاطار الرقابي الخارجي وتوافقه مع خصوصية البنوك والشبابيك الاسلامية .	Pearson Correlation	,523**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	70
وجود هيئة رقابة داخلية داخل الشباك او البنك الاسلامي .	Pearson Correlation	,650**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	70
وجود هيئة مراجعة وتدقيق خارجية للبنوك والشبابيك الاسلامية .	Pearson Correlation	,288*
	Sig. (2-tailed)	,016
	N	70
وجود هيئة رقابة شرعية داخل البنوك والشبابيك الاسلامية .	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	70

Correlations

		النظام المحاسبى المطبق على الخدمات المالية يتوافق مع منتجات البنوك والشبابيك الاسلامية .	يمكن فصل محاسبة الشبابيك الاسلامية عن محاسبة البنك في ظل النظام المحاسبى الحالى .	تصلح القوائم المالية ونظام المحاسبة البنكية (النظام 09-04 والنظام 09-05) على عمل الشبابيك والبنوك الاسلامية .		
النظام المحاسبي المطبق على الخدمات المالية يتوافق مع منتجات البنوك والشبابيك الاسلامية .	Pearson Correlation	1	,565**	,723**		
	Sig. (2-tailed)		,000	,000		
	N	70	70	70		
يمكن فصل محاسبة الشبابيك الاسلامية عن محاسبة البنك في ظل النظام المحاسبي الحالى .	Pearson Correlation	,565**	1	,368**		
	Sig. (2-tailed)	,000		,002		
	N	70	70	70		
تصلح القوائم المالية ونظام المحاسبة البنكية (النظام 09-04 والنظام 09-05) على عمل الشبابيك والبنوك الاسلامية .	Pearson Correlation	,723**	,368**	1		
	Sig. (2-tailed)	,000	,002			
	N	70	70	70		
لا توجد اي مشاكل بالنسبة للتنظيم المحاسبي المعمول به في البنوك التقليدية ويصلح تطبيقه على البنوك والشبابيك الاسلامية .	Pearson Correlation	,400**	,530**	,251*		
	Sig. (2-tailed)	,001	,000	,037		
	N	69	69	69		
من الضروري فصل محاسبة البنك عن محاسبة الشبابيك	Pearson Correlation	,383**	,539**	,234		
	Sig. (2-tailed)	,001	,000	,052		
	N	70	70	70		

Correlations

		لا توجد اي مشاكل بالنسبة للتنظيم المحاسبي المعمول به في البنوك التقليدية ويصلح تطبيقه على البنوك والشبابيك الاسلامية .	من الضروري فصل محاسبة البنك عن محاسبة الشبابيك
النظام المحاسبي المطبق على الخدمات المالية يتوافق مع منتجات البنوك والشبابيك الاسلامية .	Pearson Correlation	,400**	,383**
	Sig. (2-tailed)	,001	,001
	N	69	70
يمكن فصل محاسبة الشبابيك الاسلامية عن محاسبة البنك في ظل النظام المحاسبي الحالى .	Pearson Correlation	,530**	,539**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000
	N	69	70
تصلح القوائم المالية ونظام المحاسبة البنكية (النظام 09-04 والنظام 09-05) على عمل الشبابيك والبنوك الاسلامية .	Pearson Correlation	,251*	,234
	Sig. (2-tailed)	,037	,052
	N	69	70
لا توجد اي مشاكل بالنسبة للتنظيم المحاسبي المعمول به في البنوك التقليدية ويصلح تطبيقه على البنوك والشبابيك الاسلامية .	Pearson Correlation	1	,814**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	69	69
من الضروري فصل محاسبة البنك عن محاسبة الشبابيك	Pearson Correlation	,814**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	69	70

Correlations

		هناك ثقافة بنكية لدى زبائن البنوك والشبابيك الاسلامية	تهتم المصارف والشبابيك الاسلامية بخدمة القضايا المجتمعية .	استخدام الشبابيك الاسلامية للأبعاد الاجتماعية لأغراض تسويقية .	
هناك ثقافة بنكية لدى زبائن البنوك والشبابيك الاسلامية	Pearson Correlation	1	,640**	,460**	
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	
	N	70	70	70	
تهتم المصارف والشبابيك الاسلامية بخدمة القضايا المجتمعية .	Pearson Correlation	,640**	1	,470**	
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	
	N	70	70	70	
استخدام الشبابيك الاسلامية للأبعاد الاجتماعية لأغراض تسويقية .	Pearson Correlation	,460**	,470**	1	
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		
	N	70	70	70	
ينظر للمصارف والشبابيك الاسلامية على انها مؤسسات تساعد في تفعيل العمل الخيري .	Pearson Correlation	,378**	,448**	,313**	
	Sig. (2-tailed)	,001	,000	,008	
	N	70	70	70	

Correlations

		ينظر للمصارف والشبابيك الاسلامية على انها مؤسسات تساعد في تفعيل العمل الخيري .
هناك ثقافة بنكية لدى زبائن البنوك والشبابيك الاسلامية	Pearson Correlation	,378**
	Sig. (2-tailed)	,001
	N	70
تهتم المصارف والشبابيك الاسلامية بخدمة القضايا المجتمعية .	Pearson Correlation	,448**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	70
استخدام الشبابيك الاسلامية للأبعاد الاجتماعية لأغراض تسويقية .	Pearson Correlation	,313**
	Sig. (2-tailed)	,008
	N	70
ينظر للمصارف والشبابيك الاسلامية على انها مؤسسات تساعد في تفعيل العمل الخيري .	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	70

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		يصلح الامر 03-11 لتطبيق منتجات المالية الاسلامية ولا يخلق اي تعارض.	النظام 20-02 كفيل بتطبيق منتجات المالية الاسلامية دون اي مشاكل شرعية .	وجود علاقة قانونية واضحة بين البنك المركزي والشبابيك الاسلامية تتماشى مع خصوصية الشباك (الرقابة –اعادة التمويل) .		
يصلح الامر 03-11 لتطبيق منتجات المالية الاسلامية ولا يخلق اي تعارض.	Pearson Correlation	1	,835**	,584**		
	Sig. (2-tailed)		,000	,000		
	N	70	70	70		
النظام 20-02 كفيل بتطبيق منتجات المالية الاسلامية دون اي مشاكل شرعية .	Pearson Correlation	,835**	1	,600**		
	Sig. (2-tailed)	,000		,000		
	N	70	70	70		
وجود علاقة قانونية واضحة بين البنك المركزي والشبابيك الاسلامية تتماشى مع خصوصية الشباك (الرقابة – اعادة التمويل) .	Pearson Correlation	,584**	,600**	1		
	Sig. (2-tailed)	,000	,000			
	N	70	70	70		
تكفل المشرع بتحديد العلاقة القانونية بين المجلس الاعلى والبنك المركزي والشبابيك والبنوك الاسلامية .	Pearson Correlation	,612**	,577**	,455**		
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000		
	N	70	70	70		
امكانية دخول البنوك والشبابيك الاسلامية في استثمارات خارج القطاع المالي بنصوص قانونية (مشاركة ، بيع ، شراع.....الخ).	Pearson Correlation	,285*	,325**	,129		
	Sig. (2-tailed)	,017	,006	,286		
	N	70	70	70		

Correlations

		تكفل المشرع بتحديد العلاقة القانونية بين المجلس الاعلى والبنك المركزي والشبابيك والبنوك الاسلامية .	امكانية دخول البنوك والشبابيك الاسلامية في استثمارات خارج القطاع المالي بنصوص قانونية (مشاركة ، بيع ، شراع.....الخ).
يصلح الامر 03-11 لتطبيق منتجات المالية الاسلامية ولا يخلق اي تعارض.	Pearson Correlation	,612**	,285*
	Sig. (2-tailed)	,000	,017
	N	70	70
النظام 20-02 كفيل بتطبيق منتجات المالية الاسلامية دون اي مشاكل شرعية .	Pearson Correlation	,577**	,325**
	Sig. (2-tailed)	,000	,006
	N	70	70
وجود علاقة قانونية واضحة بين البنك المركزي والشبابيك الاسلامية تتماشى مع خصوصية الشباك ((الرقابة –اعادة التمويل) .	Pearson Correlation	,455**	,129
	Sig. (2-tailed)	,000	,286
	N	70	70
تكفل المشرع بتحديد العلاقة القانونية بين المجلس الاعلى والبنك المركزي والشبابيك والبنوك الاسلامية .	Pearson Correlation	1	,501**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	70	70
امكانية دخول البنوك والشبابيك الاسلامية في استثمارات خارج القطاع المالي بنصوص قانونية ((مشاركة ، بيع ، شراع.....الخ	Pearson Correlation	,501**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	70	70

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

		الخدمات في المصارف والشبابيك الاسلامية تتماشى مع مبادئي الدينية.	النظام المصرفي الاسلامي هو الافضل لأنه يتماشى مع مبادئ الشريعة .	تتوافق ثقافتي الدينية مع ما تطرحه البنوك والشبابيك الاسلامية .	
الخدمات في المصارف والشبابيك الاسلامية تتماشى مع مبادئي الدينية.	Pearson Correlation	1	,619**	,610**	
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	
	N	70	70	70	
النظام المصرفي الاسلامي هو الافضل لأنه يتماشى مع مبادئ الشريعة .	Pearson Correlation	,619**	1	,667**	
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	
	N	70	70	70	
تتوافق ثقافتي الدينية مع ما تطرحه البنوك والشبابيك الاسلامية .	Pearson Correlation	,610**	,667**	1	
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		
	N	70	70	70	
ليس لدي شك في غياب الشرعية للمنتجات المالية الاسلامية .	Pearson Correlation	,648**	,659**	,665**	
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	
	N	70	70	70	

Correlations

		ليس لدي شك في غياب الشرعية للمنتجات المالية الاسلامية .
الخدمات في المصارف والشبابيك الاسلامية تتماشى مع مبادئي الدينية.	Pearson Correlation	,648**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	70
النظام المصرفي الاسلامي هو الافضل لأنه يتماشى مع مبادئ الشريعة .	Pearson Correlation	,659**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	70
تتوافق ثقافتي الدينية مع ما تطرحه البنوك والشبابيك الاسلامية .	Pearson Correlation	,665**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	70
ليس لدي شك في غياب الشرعية للمنتجات المالية الاسلامية .	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	70

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		تلقى الموظفون تكوين متخصص في الصيرفة الاسلامية	تم توظيف عمال جدد مكلفون ببيع منتجات المالية الاسلامية .	تم تخصيص عمال قدماء لتسيير الشبابيك الاسلامية .	
تلقى الموظفون تكوين متخصص في الصيرفة الاسلامية	Pearson Correlation	1	,598**	,429**	
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	
	N	70	70	70	
تم توظيف عمال جدد مكلفون ببيع منتجات المالية الاسلامية .	Pearson Correlation	,598**	1	,415**	
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	
	N	70	70	70	
تم تخصيص عمال قدماء لتسيير الشبابيك الاسلامية .	Pearson Correlation	,429**	,415**	1	
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		
	N	70	70	70	
الاحتفاظ بنفس الهيكل البشري وقيام الموظفين بتأدية المهام التقليدية والحديثة .	Pearson Correlation	,470**	,502**	,619**	
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	
	N	70	70	70	

Correlations

		الاحتفاظ بنفس الهيكل البشري وقيام الموظفين بتأدية المهام التقليدية والحديثة .
تلقى الموظفون تكوين متخصص في الصيرفة الاسلامية	Pearson Correlation	,470**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	70
تم توظيف عمال جدد مكلفون ببيع منتجات المالية الاسلامية .	Pearson Correlation	,502**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	70
تم تخصيص عمال قدماء لتسيير الشبابيك الاسلامية .	Pearson Correlation	,619**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	70
الاحتفاظ بنفس الهيكل البشري وقيام الموظفين بتأدية المهام التقليدية والحديثة .	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	70

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		وجود الرقابة الشرعية فى المصارف الاسلامية مهم لتعاملي معها .	لدى ثقة كبيرة في هيئة الرقابة الشرعية وإدارة المصرف او الشباك الذي اتعامل معه .	ليس لدي شك تجاه شرعية منتجات المصارف والشبابيك الاسلامية	
وجود الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية مهم لتعاملي معها .	Pearson Correlation	1	,665**	,501**	
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	
	N	70	70	70	
لدى ثقة كبيرة في هيئة الرقابة الشرعية وإدارة المصرف او الشباك الذي اتعامل معه .	Pearson Correlation	,665**	1	,547**	
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	
	N	70	70	70	
ليس لدي شك تجاه شرعية منتجات المصارف والشبابيك الاسلامية	Pearson Correlation	,501**	,547**	1	
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		
	N	70	70	70	
اتعامل مع البنوك الاسلامية بسبب وجود ثقافة اخلاقية عالية في المعاملة مع الزبائن والمجتمع .	Pearson Correlation	,458**	,490**	,598**	
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	
	N	70	70	70	

Correlations

		اتعامل مع البنوك الاسلامية بسبب وجود ثقافة اخلاقية عالية في المعاملة مع الزبائن والمجتمع .
وجود الرقابة الشرعية فى المصارف الاسلامية مهم لتعاملى معها .	Pearson Correlation	,458**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	70
لدى ثقة كبيرة في هيئة الرقابة الشرعية وإدارة المصرف او الشباك الذي اتعامل معه .	Pearson Correlation	,490**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	70
ليس لدي شك تجاه شرعية منتجات المصارف والشبابيك الاسلامية	Pearson Correlation	,598**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	70
اتعامل مع البنوك الاسلامية بسبب وجود ثقافة اخلاقية عالية في المعاملة مع الزبائن والمجتمع .	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	70

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		m1	m2	m3	m4	m5	m6
m1	Pearson Correlation	1	,710**	,674**	,697**	,517**	,707**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000	,000
	N	70	70	70	70	70	70
m2	Pearson Correlation	,710**	1	,674**	,695**	,540**	,632**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000	,000	,000
	N	70	70	70	70	70	70
m3	Pearson Correlation	,674**	,674**	1	,692**	,623**	,695**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000	,000	,000
	N	70	70	70	70	70	70
m4	Pearson Correlation	,697**	,695**	,692**	1	,733**	,804**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000		,000	,000
	N	70	70	70	70	70	70
m5	Pearson Correlation	,517**	,540**	,623**	,733**	1	,886**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000		,000
	N	70	70	70	70	70	70
m6	Pearson Correlation	,707**	,632**	,695**	,804**	,886**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	70	70	70	70	70	70
m7	Pearson Correlation	,705**	,652**	,708**	,815**	,869**	,934**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	70	70	70	70	70	70

Correlations

		m7
m1	Pearson Correlation	,705**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	70
m2	Pearson Correlation	,652**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	70
m3	Pearson Correlation	,708**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	70
m4	Pearson Correlation	,815**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	70
m5	Pearson Correlation	,869**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	70
m6	Pearson Correlation	,934**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	70
m7	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	70

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
m1	3,72	,827	70
m2	3,60	,783	70
m3	3,64	,827	70
m4	3,73	,832	70
m5	3,77	,838	70
m6	3,79	,797	70
m7	3,83	,801	70

Correlations

	m1	m2	m3	m4	m5	m6	
Pearson Correlation	1	,710**	,674**	,697**	,517**	,707**	
Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000	,000	
N	70	70	70	70	70	70	
Pearson Correlation	,710**	1	,674**	,695**	,540**	,632**	
Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000	,000	,000	
N	70	70	70	70	70	70	
Pearson Correlation	,674**	,674**	1	,692**	,623**	,695**	
Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000	,000	,000	
N	70	70	70	70	70	70	
Pearson Correlation	,697**	,695**	,692**	1	,733**	,804**	
Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000		,000	,000	
N	70	70	70	70	70	70	
Pearson Correlation	,517**	,540**	,623**	,733**	1	,886**	
Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000		,000	
N	70	70	70	70	70	70	
Pearson Correlation	,707**	,632**	,695**	,804**	,886**	1	
Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000		
N	70	70	70	70	70	70	
Pearson Correlation	,705**	,652**	,708**	,815**	,869**	,934**	
Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
N	70	70	70	70	70	70	

Correlations

		m7
m1	Pearson Correlation	,705**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	70
m2	Pearson Correlation	,652**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	70
m3	Pearson Correlation	,708**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	70
m4	Pearson Correlation	,815**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	70
m5	Pearson Correlation	,869**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	70
m6	Pearson Correlation	,934**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	70
m7	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	70

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	m1[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: m4
b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,697[a]	,485	,478	,601

a. Predictors: (Constant), m1

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	23,177	1	23,177	64,105	,000[b]
	Residual	24,586	68	,362		
	Total	47,763	69			

a. Dependent Variable: m4
b. Predictors: (Constant), m1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,124	,333		3,376	,001
	m1	,700	,087	,697	8,007	,000

a. Dependent Variable: m4

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	m2[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: m4
b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,695[a]	,483	,476	,602

a. Predictors: (Constant), m2

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	23,080	1	23,080	63,585	,000[b]
	Residual	24,683	68	,363		
	Total	47,763	69			

a. Dependent Variable: m4
b. Predictors: (Constant), m2

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,066	,342		3,120	,003
	m2	,739	,093	,695	7,974	,000

a. Dependent Variable: m4

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	m3[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: m4
b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,692[a]	,479	,471	,605

a. Predictors: (Constant), m3

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	22,884	1	22,884	62,550	,000[b]
	Residual	24,878	68	,366		
	Total	47,763	69			

a. Dependent Variable: m4
b. Predictors: (Constant), m3

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,192	,329		3,625	,001
	m3	,696	,088	,692	7,909	,000

a. Dependent Variable: m4

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	m5[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: m4
b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,733[a]	,537	,530	,570

a. Predictors: (Constant), m5

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	25,647	1	25,647	78,859	,000[b]
	Residual	22,116	68	,325		
	Total	47,763	69			

a. Dependent Variable: m4
b. Predictors: (Constant), m5

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,985	,316		3,114	,003
	m5	,727	,082	,733	8,880	,000

a. Dependent Variable: m4

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	m6[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: m4
b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,804[a]	,647	,642	,498

a. Predictors: (Constant), m6

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	30,892	1	30,892	124,513	,000[b]
	Residual	16,871	68	,248		
	Total	47,763	69			

a. Dependent Variable: m4
b. Predictors: (Constant), m6

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,547	,291		1,879	,064
	m6	,840	,075	,804	11,159	,000

a. Dependent Variable: m4

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	m7[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: m4
b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,815[a]	,664	,659	,486

a. Predictors: (Constant), m7

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	31,706	1	31,706	134,273	,000[b]
	Residual	16,057	68	,236		
	Total	47,763	69			

a. Dependent Variable: m4

b. Predictors: (Constant), m7

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,492	,285		1,726	,089
	m7	,846	,073	,815	11,588	,000

a. Dependent Variable: m4

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	mv[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: m4

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,895[a]	,801	,799	,373

a. Predictors: (Constant), mv

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	38,281	1	38,281	274,536	,000[b]
	Residual	9,482	68	,139		
	Total	47,763	69			

a. Dependent Variable: m4
b. Predictors: (Constant), mv

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-,194	,241		-,807	,423
	mv	1,053	,064	,895	16,569	,000

a. Dependent Variable: m4